جامعة محمد خيضر بسكرة
كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية
قسم العلوم الإنسانية

مذكرة ماستر

تـــاريـخ
تـــاريـخ مـعـاصر
رقـم : . . . . . .

إعداد الطالبتان :
غربية سهيلة
جلابي صفاء

يـوم : 2022/06/27

التطبيع الأردني الإسرائيلي 1994-2020

لجنة المناقشة:

ومان حورية	أ. مح أ	جامعة بسكرة	رئيسا
براهمي نصيرة	أ. مح ب	جامعة بسكرة	مشرفا ومقررا
غرداين مغنية	أ. مح أ	جامعة بسكرة	مناقشا

السنة الجامعية : 2021 - 2022

الشكر وعرفان

الشكر لله تعالى الذي أتانا من العلم ما لم نكن نعلم
والحمد لله الذي كان لنا عونًا معينا.
وحافظًا نصيرا وما توفيقنا إلّا من رب العالمين.
إعترافًا بالود والجميل والتقدير نتقدم بالشكر
بأسمى عبارات التقدير والإحترام إلى الأستاذة الفاضلة
" براهمي نصيرة"
لما قدمته من نصح وتوجيه فنسأل الله تعالى أن يجازيها
خير الجزاء كما نتقدم بجزيل الشكر إلى أعضاء لجنة
المناقشة على قبولهم مناقشة هذا العمل المتواضع،
كما نشكر أساتذة كلية العلوم الانسانية خاصة
أساتذة التاريخ الذين أفادونا بعلمهم، وشكرًا لكل من
مدا لنا يد المساعدةمن قريب أو من بعيد.

سهيلة وصفاء

إهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

قال تعالى" (وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون)"

إلهي لا يطيب الليل إلا بشكرك، ولا يطيب النّهار إلا بطاعتك، ولا تطيبُ اللّحظاتُ إلا بذكرك، ولا تطيب الآخرة إلا بعفوك، ولا تطيب الجنة إلا برؤيتك الله جل جلاله.

إلى من بلّغ الرّسالة،

وأدّى الأمانة، ونصح الأمّة،

إلى نبي الرّحمة

ونورالعالمين سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم.

إلى من كلّله الله بالهيبة والوقار،

إلى من علمني العطاء بدون انتظار

إلى من أحمل إسمه بكل إفتخار- والدي العزيز-

إلى ملاكي في الحياة، إلى معنى الحياة والحنان والتفاني

إلى بسمة الحياة وسر الوجود،

إلى من كان دعائها سر نجاحي

وحنانها بلسم جراحي إلى أغلى الحبايب – أمي الحبيبة-

إلى إخوتي (نور، أمال، خليدة، خالد، فارس) إلى زملائي في المشوار الدراسي أهدي هذا العمل.

صفاء جلابي

إهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله وحده والصلاة والسلام على من لا نبي بعده
وعلى صحابته الكرام وعلى من تبعهم باحسان إلى يوم الدين
أما بعد فالحمد لله الذي وفقنا للقيام بهذا العمل المتواضع
وسهله لنا بفضله ومنته.
إلى صاحب السيرة العطرة والفكر المستنير فلقد كان له الفضل
الأول في بلوغي التعليم العالي والدي الحبيب(علي) أطال الله
في عمره.
إلى من وضعتني على طريق الحياة وراعتني حتى كبرت
أمي الغالية(فاطمة)
إلى إخوتي(حياة، حمزة، زينب، دلال، نور) من كان لهم بالغ الأثر في
الكثير من العقبات والصعاب
وإلى كل من إلتقيتهم يوما في
أبواب الجامعة وأروقتها إليكم مني فائق الشكر والتقديروالحب.
سهيلة غربية

قائمة المختصرات

المختصر	شرحه
تر	ترجمة
م	مجلد
ع	عدد
ط	طبعة
ص	صفحة
ص ص	من صفحة إلى صفحة
د.ت	دون تاريخ
د.ن	دون ناشر
د .م	دون مكان النشر

مقدمة

يُعتبر التّطبيع العربي الإسرائيلي من أهم محطّات الرّاهن السّياسي المتغيّر في القضيّة العربيّة، خاصّة في ظلّ التّطورات التي عرفتها منطقة الخليج العربي؛ وذلك بعد سلسلة التّطبيعات التي عرفتها المنطقة مع الكيان الصّهيوني في إطار ما يُعرف السّلام مُقابل المصالح ، وممّا لا شك فيه أنّ تحويل علاقات الصّراع القائمة بين البلدين إلى علاقات طبيعيّة،وآليات الصّراع إلى آليات تطبيع؛هو الأمر الخطيرُ الذي بات يهدّد الأمن القومي للشّعوب العربيّة وخاصّة فلسطين، ذلك أنّ الظّروف الدوليّة التي كانت سائدة بعد حرب الخليج الثانية 1991 م،وانهيار الإتّحاد السُّوفياتي بالإضافة إلى عوامل دوليّة وإقليميّة أخرى ساعدت على تهيئة البيئة السّياسية المناسبة للدُّخول في مفاوضات سلميّة من طرف بعض الدّول العربيّة مع الكيان الصهيوني .

وقد فتحت مصر بعد توقيعها لمعاهدة السّلام مع الكيان الصهيوني (كامب ديفيد) عام 1979 أبواب التّطبيع مع الكيان الصهيوني؛وهذا على نحو منفرد دون وضع شرط السّلام لحلّ القضيّة الفلسطينيّة،ثم تلتحق منظمة التّحرير الفلسطينيّة بتوقيعها لاتفاق "أوسلو" مع الكيان الصهيوني عام 1993، ثم الأردن عام 1994؛ حيث تعدُّ هذه الأخيرة ثاني دولة عربيَّة تقوم بتطبيع علاقاتها علنا مع الكيان الصهيوني بعد مصر،وثالث جهة عربيّة بعد الحُكومة المصريّة ومُنظمة التّحرير الفلسطينيّة، مُتخذة من الظُروف الدُّوليَّة الإقليميّة والدّاخليّة دافعا لتبني خيار السّلام ؛ لحماية أراضيها من تّوسُّع الكيان الصهيوني ، وإيجاد حل للصِّراع العربي الإسرائيلي.

إشكالية الدراسة:

تتمثل إشكالية الدِّراسة في البحث عن الدّوافع التي ساهمت في تطبيع العلاقاتِ الأردنيّة مع الكيان الصهيوني ؛عبر توقيع معاهدة السَّلام (وادي عربة 1994 م) ، ومن خلال هذا نطرح الإشكال التالي :

ــ ما هي حيثيات و نتائج التَّطبيع الأُردني مع الكيان الصُّهيوني على الوطن العربي وعلى القضيّة الفلسطينيّة ؟.

الأسئلة الفرعية:

يتفرع من التساؤل السّابق عدّة تساؤلات فرعيّة وهي كالتّالي:

- ما مفهوم التّطبيع وفيما تمثّلت دوافعه ؟
- ما هي المظاهر و المخاطر النّاجمة عن السّياسة التَطبيعيّة ؟
- فيما تمثّلت ظروف ودوافع انعقاد مُعاهدة السّلام الأردنيّة -الإسرائيليّة ؟
- ما هي مُختلف المضامين التي حَملتها مُعاهدة السّلام الأردنيّة- الإسرائيليّة ؟
- ما هي النّتائج المترتّبة عن الاتفاق الأُردني – الإسرائيلي لعام 1994؟.
- ما هي المواقف المُختلفة حول العلاقات التّطبيعيّة بين الأُردن و الكيان الصهيوني ؟

أهداف الدراسة:

- التّعرف على مفهوم التّطبيع والدّوافع التي تُؤدي إليه.
- إبراز مُختلف المظاهر والمخاطر النّاجمة عن سياسة التّطبيع.
- بيان ظُروف ودوافع انعقاد مُعاهدة السّلام الأُردنيّة – الإسرائيلية.
- تحليل المضامين التي حملتها معاهدة السلام الأردني – الإسرائيلي.

- بيان النتائج المترتبة عن الاتفاق الأردني – الإسرائيلي لعام1994.
- دراسة المواقف المُختلفة للعلاقات التطبيعيَّة بين الأردن و الكيان الصهيوني.
- تحليل تداعيات هذا التُّطبيع على مُستقبل العلاقات الأردنيّة مع الكيان الصهيوني من جهة، ومع الأردن وفلسطين من جهة أخرى .

أهمية الدراسة:

يعد اتفاق وادي عربة1994م بين الأُردن و الكيان الصهيوني من أهم الاتفاقيات الرسمية المعلنة بين الدولتين ؛ ولذلك فإنَّه من الضَّروري الوقوف عند الدّوافع التي ساهمت في توقيع هذه الاتفاقية مِن أجل معرفة المواقف المتباينة والمصالح المُشتركة من هذا التَّطبيع الثّنائي بين الكيان الصهيوني والأردن.

دوافع اختيار الموضوع :

أمّا عن دواعي اختيارنا للموضوع فتعود لأسباب ذاتيّة وأُخرى موضوعيّة .

الذاتية منها: تمثّلت في مُيولنا إلى القضايا العربيّة ؛خاصَّة منها المتعلِّقة بالصِّراع العربي – الإسرائيلي والتَّطبيع.

أما عن الأسباب الموضوعيَّة: فتمثّلت في رغبتنا في التَّعرف على طبيعة العلاقات الأُردنيَّة – الإسرائيليّة وانعكاساتها على واقع القضيَّة الفلسطينيَّة والعالم العربي .

الإطار الزماني والمكاني:

أ- الإطار الزماني:

تبدأ فترة الدِّراسة من 1994 التّي تمّ فيها توقيع معاهدة السّلام الأردنيّة مع الكيان الصهيوني ؛ هذه الفترة سبقتها العديد من المحطّات البارزة التّي كانت اللّبنة الأُولى لظُهور التَّطبيع نذكر منها : حرب خُزيران 1967،سُقوط الإتِّحاد السُّوفياتي 1991،اتفاقية أوسلو1993.

وتمتد هذه الدِّراسة إلى غاية 2020؛التي تمثِّل قمَّة التَّكالب والتَّهافُت إلى كسب ودِّ الكيان الصُّهيوني من طرف الكثير من الدُّول العربيَّة .

ب- الإطار المكاني:

تشمل دراستنا منطقة الشرق الأوسط: وهي منطقة جغرافية ذات ثقافات مشتركة تقع غرب قارة آسيا تشمل كل من لبنان والأردن وفلسطين .

منهج الدراسة:

لمُعالجة هذه الإشكاليَّة اعتمدنا على المنهج التّاريخي والوصفي؛الذي يتناسب مع طبيعة الدِّراسةُ،كما أنّه الأجدر لتحقيق أهداف دراستنا وللإجابة عن الإشكالية التي صادفتنا أثناء بحثنا، بالإضافة إلى المنهج التحليلي لتحليل مُختلف القضايا السِّياسيَّة التي مرَّت بها العلاقات الأردنيَّة والإسرائيلية بمُختلف أبعادها، أما عن المنهج الوصفي فقد ساعدنا في وصف طبيعة تلك العلاقات ، والأسباب التي أدّت إلى قيامها،والعوامل التي تتحكَّم فيها.

الخطة المعتمدة :

تم تقسيم الدِّراسة إلى ثلاثة فصول:

- الفصل الأول:

بعنوان الإطار المفاهيمي للتَّطبيع، حيث قسَّمناه إلى ثلاث عناصر، تطرَّقنا في العُنصر الأوَّل إلى مفهوم التّطبيع بشقَّيه اللُّغوي والاصطلاحي، أما في العنصر الثَّاني فتناولنا فيه الدَّوافع التِّي أدَّت إلى تطبيع العلاقات العربيّة – الإسرائيلية حيث قُمنا بتحديد الأسباب والظُّروف

التي دفعت بكلا الجانبين بتبني خيار التَّطبيع، وفي العنصر الثالث من الفصل حدّدنا المظاهر والمخاطر النَّاجمة عن السّياسة التطبيّعة، حيث تطرَّقنا في مظاهره إلى عدة مستويات:
(سياسية، اقتصادية، ثقافيَّة).

- الفصل الثاني:

جاء هذا الفصل بعُنوان: تطبيع العلاقات الأردنيَّة الإسرائيليَّة (النشأة، المضمون، المسار)، حيث حاولنا في العنصر الأول إبراز الجذور الأولى للعلاقات الأردنيَّة – الإسرائيلية وفي العنصر الثاني سعينا فيه للتَّعرف على ظُروف ودوافع انعقاد معاهدة وادي عربة، ثم عالجنا في ثالث عنصر مضامين معاهدة السَّلام الأردنيَّة -الإسرائيليَّة، حيث تم فيه شرح المضمون السِّياسي،والاقتصادي كذلك الثقافي والدِّيني لهذه المُعاهدة،وفي ِختام هذا الفصل تعرَّضنا إلى أهمِّ المواقف النَّاجمة عن التَّطبيع بين البلدين (الأردن – الكيان الصهيوني)، والمتمثِّلة في المواقف المحليَّة والعربيَّة والدوليَّة.

- الفصل الثالث:

والموسوم بنتائج وانعكاسات التَّطبيع الأردني، فأقدمنا أولا على دراسة النَّتائج والانعكاسات على مستويات مختلفة ؛إذ تطرّقنا إلى الأردن ثم الكيان الصهيوني تليها فلسطين ، إضافة إلى مجموعة أخرى من الأحداث السِّياسيّة التي كان لها الأثر البارز على تصعيد التّطبيع .

المصادر والمراجع:

المصادر والمراجع التي اعتمدنا عليها في إنجاز هذه المذكرة نذكر:

- كتاب محمد شلبي،الأردن وعمليّة تسوية الصِّراع العربي الإسرائيلي 1979- 1994: ساعدنا كثيرا في معرفة العلاقات السريّة الأولى الغير مُعلنة بين الأردن والكيان الصهيوني.

- كتاب سعد شاكر شبلي، الإستراتيجيَّة الأمريكيّة تجاه الشَّرق الأوسط : اعتمد عليه في تحديد بداية المفاوضات المُباشرة والعلنيَّة بين الدول العربية و الكيان الصهيوني لإيجاد حلول سلميَّة للصِّراع العربي الإسرائيلي.

- كتاب خالد عبد الرزاق الحباشنة، العلاقات الأردنية الإسرائيلية: الذي أحاط لنا بالظروف التي كان يعيشها الأردن والتي فرضت عليه تبنِّي خيار السَّلام ،وعقد علاقات تعاون مع إسرائيل.

- وليام بكوانت، تر: هشام الدجاني: عملية السَّلام والدبلوماسية الأمريكية والنزاع العربي - الإسرائيلي 1967.

تكلَّم في كتابه هذا على توقيع المعاهدة بين الطَّرفين الأردني والإسرائيليُ وكذلك وضَّح دور الملك حسين في تسهيل هذه العلاقات ؛ وتصريحه بقُبول هذا الخيار الاستراتيجي لضمان أمن الأردن والمحافظة على أراضيه.

الدّارسات السَّابقة:

دراسة إبراهيم خليل العلاف بعنوان " العلاقات الأردنية الإسرائيلية نشأتها وتطورها 2008".

تناولت هذه الدِّراسة تلك النَّتائج التي تمخَّضت عن المعاهدة التي تم التوقيع عليها في 26 أكتوبر 1994 بوادي عربة ؛ حيث تتجلّى نتائج هذه المعاهدة التي تطرّق لها الباحث في توصّل الطّرفين إلى أنّ التَّفاهم المُشترك والتّعاون بينهما في مسائل الأمن سيكون جزءا مهما يُؤدي إلى تعزيز أمن المنطقة،وإنهاء المقاطعة الاقتصادية بين الأردن والكيان الصهيوني

واستبدالها بعلاقات تعاون ومناطق تجارة حُرة، حيث تم إبرام عشرات الاتفاقيات الثُّنائية بين الطَّرفين بعد التوقيع على هذه المُعاهدة.

دراسة باسل محمد عبد الرّاشد بعنوان "معاهدة السّلام الأردنيّة الإسرائيليّة لعام 1994 م " دراسة في دوافعها ومضامينها السياسية والاقتصادية":

تنطلق هذه الدراسة من فرضيّة مُفادها أنَّ معاهدة السَّلام الأردنيّة الإسرائيليّة قد تمكّنت من تحقيق أهدافه المرجوة ؛ حيث تهدف لإبراز الدَّوافع الدَّاخلية والإقليميَّة والدوليّة التي أدَّت إلى إبرام معاهدة السَّلام الأردنيَّة والإسرائيليَّة، وبيان النَّتائج المترتِّبة عن المعاهدة.

دراسة سعد شاكر شلبي(2008) " التّحديات الأمنيّة للسِّياسة الخارجيَّة الأمريكيَّة في الشَّرق الأوسط في مرحلة ما بعد الحرب الباردة ":

تطرقت هذه الدِّراسة إلى تلك التَّحديات التي تسبَّبت فيها العراق؛ نتيجة سعيها للخروج من المظلّة الأمريكيّة ؛ التّي فرضت على منطقة الشّرق الأوسط ، حيث وضع هذا التّحدي العراق تحت الاحتلال الأمريكي، وقد تناول شلبي في دراسته هذه أيضا بعض الظّواهر السياسيّة التي اعتبرتها الولايات المتحدة الأمريكيّة،من ضمن التّحريات التي تواجهها والمتمثلة في ظاهرتي الإرهاب ،وانتشار أسلحة الدّمار الشّامل، هذا وقد تطرّقت هذه الدّراسة للتحدّيات المتعلّقة بالدّعم الأمريكي للكيان الصهيوني ،وسعيها لإقامة مشروع الشّرق الأوسط الجديد.

دراسة عبد الله احمد حسن عبد الله بعنوان " معاهدة وادي عربة جذور وآفاق ":

اهتم أحمد حسن في دراسته بإبراز أهمّ النّتائج التي جاءت نتيجة توقيع اتفاقية السّلام الأردنية-الإسرائيليّة؛والتي كان من أبرزها : تمكّن الأردن من استرداد حقوقه التّي انتهكها الكيان الصهيوني سابقا، خاصة فيما يتعلّق بالحُقوق المائية، وقُدرته على استرجاع منطقتي "الباقورة" و"الغمر" والتّخلص من الدُيون الأمريكيّة، كما تطرّق هذا الأخير في دراسته إلى تلك النّتائج السلبيّة التي تمخّضت عن المعاهدة ،من بينها استيلاء الكيان الصهيوني على المياه ، وأنّ الأردن والوطن العربي لم يتمكن من تحقيق أهدافه المرجوة من هذه الاتفاقيّة.

صعوبات الدراسة:

لقد واجهتنا في إنجاز هذه المذكَّرة عدَّة صعوبات أهمّها:

- ضيق الوقت نتيجة لصعوبة ضبط عنوان الموضوع ؛وهذا بعد تغيير العنوان الأوّل.
- قلّة ونُدرة المادة العلميّة الكافيّة لإعداد المذكرة.

ولكن بفضل الله ودعم المشرفة إضافة إلى الإصرار على إخراج العمل إلى النُّور تم تذليل الصُّعوبات.

الفصل الأول

الإطـــار المفاهيمـــي للتطبيـــع

أولا: مفهوم التطبيع

ثانيا: دوافع التطبيع العربي الإسرائيلي

ثالثا: مظاهر التطبيع ومخاطره

الفصل الأول : الإطار المفاهيمي للتطبيع

أولا: مفهوم التّطبيع :

بات مُصطلح التّطبيع،على وقع تطبيع العلاقات بين بعض الأنظمة العربيّة و الكيان الصهيوني ، وتوارد الأنباء عن استمراره ليشمل أغلب الأنظمة بعد الانتخابات الأمريكيّة، مُصطلحا رائجا في الأوساط الثّقافية ووسائل الإعلام، دون تعريف محدّد للتَطبيع خُصوصا وأن جزءا مُعتبرا من النّقاشات يدور في فلك تعريفات فضفاضة جدا للتّطبيع، وأحيانا ضيّقة جدا، فكان لابد من الخُروج بتعريف اصطلاحي للتّطبيع، كي يتوضّح معنى المُصطلح واستخداماته، وهذا ما سوف نُحاول شرحه في هذه المذكِّرة .

1- **التطبيع لغة** :

الطاء و الباء والعين أصلٌ صحيح، وهو مثلٌ على نهاية ينتهي إليها الشّيء حتى يختم عندها، يُقال طبَّعت على الشَّيء طابعا، ثم يُقال على هذا طبعُ الإنسان وسجيَّته، ومن ذلك أيضا طبع السَّيف والدِّرهم، وذلك إذا ضربه حتى يكمله، والطّابع: الخاتم يختم به .

وجاء في معجم المختار الصِّحاح الطبع هو السَّجية جُبل عليها الإنسان[1].

1- **التّطبيع اصطلاحا** :

تطبيعُ العلاقات مُصطلحٌ سِياسي يُشير إلى جعل العلاقات طبيعيّة بعد فترة من التّوتر أو القطيعة بين الدُّول لأيِّ سبب كان، حيث تعود العلاقة وكأنّه لم يكن هناك اختلاف أو قطيعة سابقة [2].

وعرفت الحملة الفلسطينيّة للمُقاطعة الأكاديميَّة والثقافيَّة لإسرائيل التَّطبيع: بأنَّه المشاركة في أي مشروع أو مبادرة، أو نشاط محلّي ،أو دولي مصَّمم خصّيصا للجميع سواء

---

[1]عبد الكريم طارق عبد الكريم،**تأثير إتفاقيات السلام وسياسات التطبيع على واقع القضية الفلسطينية (1978 – 2020)**،رسالةماجيستير في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، كلية الآداب و العلوم، جامعة الشرق الأوسط، 2021م، ص ص7، 8.

[2] كريم سالم، **معنى التطبيع مع اسرائيل وماهي كلمة تطبيع العلاقات مع اليهود**،الصفحة العربية متاح على الموقع الإلكتروني: https://.wwwarab page.netتاريخ الاطلاع 2022/03/04 ، الساعة: 12:30.

بشكل أو غير مباشر بين فلسطينيين أو عرب وإسرائيليين أفرادا كانوا أو مؤسسات[1].

تُعد العلاقات بين الشُّعوب والدُّول علاقات طبيعيّة عُموما، أي حين لا يشوب علاقاتها صراعٌ أو خلاف جوهري، وتتمكن من إقامة علاقات دبلوماسيّة واقتصادية وثقافية وغيرها ومن هنا يشرح مدخل العلاقات الدوليّة عادة مصطلح التّطبيع "ضمن إطار" الانتقال بين دولتين من حالة خلاف جوهري _ أو حالة حرب _ إلى بناء علاقات طبيعيّة "وهو ما يعني تجاوز ما كان يُعيق ترسُّخ العلاقات الطَّبيعيّة بينهما إمّا بحلَّ المُشكلات أو تجاهلها أو قبول طرف بشروط الطّرف الأخر[2].

كما أن مصطلح التّطبيع Normalization لا ينحصر فقط في محدّد إقامة علاقات طبيعيّة بين الدُّول، وإنَّما قد يعني قُبول دولة معايير دولة أقوى منها في تحديد ماهو الطّبيعي، بمعاييرها المصلحيَّة التي تراها طبيعية .

* التطبيع في المفهوم الجاري هو إقامة علاقات مع الكيان الصهيوني،وأجهزتها ومواطنيها كما لو أن الوضع الرّاهن كان وضعا طبيعيا تماما، ويعني بالتّالي تجاهل حالة الحرب القائمة والاحتلال و التّمييز العنصري ، أو هي محاولة للتّعتيم على ذلك أو لتهميشه عن قصد [3].

* التطبيع مع الاحتلال الإسرائيلي: وهو كل اتفاق رسمي أو غير رسمي أو تبادل تجاري أو ثقافي ، أو تعاون اقتصادي مع إسرائيليين رسمين أو غير رسمين) ؛ويهدف إلى إعادة صياغة العقل والوعي العربي والإسلامي ؛ بحيث يتم تجريده من عقيدته وتاريخه ومحو ذاكرته خاصّة فيما يتعلّق باليهود ، وإعادة صياغتها بشكل يقبل ويرضى بما يفرضه اليهود، والاستسلام غير المشروط للأمر الواقع والاعتراف بالكيان الصّهيوني كدولة ذات شرعية [4].

* التطبيع هو مفهوم سياسي، اجتماعي، ثقافي، اقتصادي، وهو عمليّة مقصودة تتجه نحو إحلال مجموعة من التَّفاعلات ذات الطَّابع السِّلمي التَّعاوني بين الدُّول بعد توقف الحروب، وتلاشي الأزمات، محل مجموعة أخرى من التّفاعلات ذات الطابع العدواني التصادمي [5].

* وتعرف الباحثة دارين حسن التّطبيع على المستوى الفلسطيني الإسرائيلي على أنّه: إعادة إنتاج الإنسان الفلسطيني ؛ ضمن سلوكيات و قيم محدّدة مسبقا؛تفرغ الإنسان من محتواه النّضالي والوطني والتّاريخي، بحيث يُعاد إنتاجه بطريقة يكون فيها فعله ورد فعله

---

(1) محمد آمين فراس أبو هلال وآخرون،**العرب واسرائيل "مخاطر التطبيع و المطبعين"**،منتدى التفكير العربي للنشر والتوزيع، لندن،2019، ص23.

(2)**زيارة القدس تحت الاحتلال دعم للصمود أو تطبيع؟**،وحدة سلسلة تحليل السياسات، المركز العربي الأبحاث ودراسة السياسات، 16 يونيو2022، متاح على الموقع الإلكترونhttps ://www.dohainstitute.org، تاريخ الإطلاع 08-03-2022، الساعة13:40.

(3)أحمد فايق دلول، **التطبيع العربي مع الاحتلال الاسرائيلي**https://\refugeeacadeny.org،تاريخ الإطلاع: 2022/03/08، علىالساعة00:00.

(4) عد نان عدوان، **"التطبيع مع الكيان الصهيوني... جريمة لا تغتفر !!"**، مجلة الوحدة الإسلامية، ع172،أفريل 2016.

(5)أحمد جلال محمود عبده،**"أبعاد التحالف الاماراتي البحريني مع اسرائيل وأثره على الأمن الاقليمي العربي"**،المجلة العلمية للدراسات التجارية و البيئية، م 12، ع1، جامعة السويس، يناير 2021، ص37.

ميكانيكي، دون أن يكون له أي إرادة أو قابليّة في تغيير الواقع الذي يبني عليه المستقبل، بمعنى الرُّضوخ للأمر الواقع و للطَّرف الأقوى و الاقتناع بالعبوديَّة الجديدة [1]

ثانيا : دوافع التّطبيع العربي الإسرائيلي:

1- دوافع الدُّول العربيَّة:

- رغبتها في تعزيز الأمن والاستقرار في المنطقة وتعزيز موقعها و تنافسيتها فيها.
- مواجهة التحدِّيات الإستراتيجيّة وحماية المصالح الوطنيَّة.
- تحقيق السَّلام الشَّامل في منطقة الشّرق الأوسط* ، وتحقيق تطلّعات شُعوبها بالأمن والاستقرار والازدهار والنَّماء بمختلف دياناتهم.

-فتح المجال لإعفاء السُّودان من ديونها التي تبلغ 60 مليار دولار والمساعدة على إستعادة السودان حصانته السِّياديَّة .

- الإستجابة للضُّغوط الأمريكيَّة والخوف من عُصبة إدارة الرَّئيس "ترامب" التي تحتاج إلى إنجازات سياسيّة في الحملة الإنتخابية[2].

- إستثمار التَّحالف الإقليمي مع إسرائيل لمواجهة تنامي القوة ،والنُّفوذ التُّركي في المنطقة وكسر العزلة التي تُعاني منها إسرائيل في المنطقة [3].

وثمَّة العديد من الأسباب التي تقف وراء حمَّى التَّطبيع في منطقة الخليج منها :

- وجدت الأنظمة العربيّة في التّطبيع مع إسرائيل داعما مُهما لسياستها الجديدة، ومعركتها مع الإسلام السِّياسي على إعتبار أنّ القضيّة الفلسطينيّة[*] هي وقود حركات الإسلام السّياسي في العالم العربي.

- تصاعد وتيرة الصِّراع مع إيران على أكثر من جبهة، و تزايد المخاوف في الخليج من الحراك الشيعي دفع بعض أنظمة الخليج إلى طرح المعادلة الشَّاذة التي تقوم على أنَّ إيران أشدُّ عداوة لنا من الكيان الصهيوني ، وهي المقولة التي أسَّست خليجيا للتّطبيع مع الكيان

---

[1] حسن دارين، **دور الاتفاقيات مع اسرائيل في تشجيع الشباب الفلسطيني على التطبيع مع الاسرائيليين**،رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، 2016، ص12.

[*] هو مصطلح جيوسياسي يوضح حدود المنطقة جغرافيا بين ساحل بلاد الشام وريفها ،والسهول من نهري دجلة والفرات وشمال مناطق الصحراء العربية والخليج العربي(2) .عبد الرزاق بوزيدي ،التنافس الأمريكي الروسي في منطقة الشرق الأوسط دراسة حالة الأزمة السورية 2010-2014، مذكرة مكملة للحصول على شهادة الماجستير في العلوم السياسية ،كلية الحقوق والعلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية،2014 -2015، ص 38.

[2] جواد الحمد، **مخاطر ظاهرة التطبيع ومستقبلها**، مجلة شؤون الفلسطينية، ع 281، مركز الأبحاث في منظمة التحرير الفلسطينية للنشر، القدس، فلسطين، خريف 2020ص ص 78-79.

[3] فاتحة دازي هاني، **دول الخليج واسرائيل بعد اتفاقيات ابراهيم، مبادرة الإصلاح العربي**،2020، https://www.arap- reform.net، تاريخ الإطلاع 03-10-2022، الساعة16: 00.

[*]وهي قضيه دوليه تبلورت في نهاية الحرب العالمية الأولى أدت الأحداث إلى اتخاذ عصبه الأمم المتحدة وضع فلسطين تحت الإدارة البريطانية كدولة منتدبة بموجب صك الانتداب التي اعتمدته العصبة كمرحلة انتقالية لحين بلوغ فلسطين مركز الدولة المستقلة استقلالا كاملا وتطورت الأحداث واستغلت المنظمة الصهيونية على الأحداث الدولية وأنشأت وطن قومي يهودي على ارض فلسطين وبعد ربع قرن من الانتداب قدمت بريطانيا المشكلة الفلسطينية الى الأمم المتحدة على أساس ان الدولة المنتدبة تواجه التزامات متضاربة لا تستطيع التوفيق بينهما ،وعلى اثر ذلك تبنت الأمم المتحدة القضية واقترحت حل الدولتين مع تدوين قضيه القدس. للتفصيل أكثر ينظر: عبد الكريم طارق عبد الكريم ، مرجع سابق، ص8.

الصهيوني، لأنَّها تنطوي على إنهاء فكرة أنّ" الكيان الصهيوني عدو" وأنّ الأرض الفلسطينيَّة مُحتلة.

- أزمة الخليج وقرار أربع دول عربية فرض حصار على دولة قطر؛ اعتبارا من شهر جوان 2017؛ وهو ما انعكس سريعا على المُستوى الدُّولي وسرعان ما دخلت أطراف الأزمة الخليجيَّة في سباق على السَّاحة الدُّولية، ظهرت تجلَّياتُه في تسريبات البريد الإلكتروني لسفير دولة الإمارات لدى واشنطن "يوسف العتيبة"؛ التي كشفت بأن سفارة بلاده تُقيم علاقات مع أطراف مقرَّبة من إسرائيل؛ من أجل التَّأثير في السَّياسة الأمريكيَّة بما يخدم مصالحها ويعِّزز موقفها في الأزمة مع دولة قطر [1].

- الدَّافع الاقتصادي كان الدّافع الأهم لتوقيع اتفاقيات التَّطبيع في الماضي مع مصر والأردن،اللتين كانتا بأمسِّ الحاجة للمساعدة الأمريكيَّة، ولطالما شكَّلت مصر مثالا للدُّول الخليجيَّة ؛ فبعد أن وقَّعت مصر اتفاقية السَّلام مع الكيان الصهيوني بين العامين 1978 و 1979 انتقلت إلى مدار الولايات المُتحدة الإستراتيجي، وأصبحت ثاني أكبر متلقِّي للمساعدات الاقتصادية والعسكريّة الأمريكيّة[2].

- ومن أسباب تطبيع دول الخليج العربي مع الكيان الصّهيوني وجدت بعض الأنظمة الحاكمة في المنطقة في أمريكا ،الطّريق السَّهل والأيسر في الحفاظ على وجودها وإبعاد خطر الثورات والتدخلات الدوليَّة ،إضافة إلى تعزيز موقفها الدُّولي واستعادة دورها الإقليمي وكسب الولايات المتحدة الأمريكيَّة في تسيير أمورها واقتصادها[3].

- تبعا للنظرة العالمية لولي عهد إمارة أبو ظبي الشّيخ "محمد بن زايد آل نهيان" الذي أصبح قائد الإمارات؛ فإن التَّهديدات الأساسيَّة للإمارات العربيّة المتحدة ،وحُلفائها هي دولة إيرانية توسعية ؛ والإسلاميين السَّياسيين عبر الوطنيين المدعّم من طرف التّحالف المنافس (تركيا و قطر) ، وهذا كان أكبر دافع لتحالف الإمارات مع إسرائيل لأنها ترى في إسرائيل قوة إقليمية جبارة مستعدة لاستخدام القوة لمواجهة الخصوم الإقليمية. بيد أن الأمر الأهم على الإطلاق هو أن المحور السُّعودي الإماراتي يرى في تقارب العلاقات مع إسرائيل وسيلة غير مباشرة للمحافظة على شراكته مع واشنطن، وتتشارك دول مجلس التَّعاون الخليجي عموما في هذا الدّافع والحافز بسبب الأهميّة التي تتَّسم بها البُنية الأمنيّة في المنطقة التي تدعمها الولايات المتحدة الأمريكية والقائمة منذ عقود [4].

- ومن الأسباب التي كانت وراء لجوء الإمارات للتحالف مع إسرائيل هي محاولة تحسين صورتها التي تضرَّرت إلى حد ما لدى واشنطن ؛بسبب مشاركتها في حرب اليمن، على الرغم من أنه لم يكن هناك خلاف على عمليات مكافحة الإرهاب التي تقوم بها في جنوب

---

(1) محمد أمين وآخرون، مرجع سابق، ص ص 33-34.

(2) عمر حسن عبد الرحمان ، **نشأة العلاقات بين دول مجلس التعاون الخليجي و إسرائيل في شرق أوسط متغير**، سفارة الإمارات العربية المتحدة، تل أبيب، الخميس 29، 2021.، ص3، متاح على الوقع https://\www.brookings.eduتم الإطلاع: 03-10-2022، الساعة16:35.

(3) عبد الكريم طارق، مرجع سابق، ص51 .

(4) عمر حسن عبد الرحمان،مرجع سابق.

اليمن،حيث تم استثنائها من مشاريع وقوانين الكونجرس الرئيسيّة التي تحُد من مساعدات أمريكيّة للحرب نفسها[1].

- ومن دوافع الإمارات للتطبيع مع الكيان الصهيوني هو تخلي حماية الأخيرة لخطّتها لضم أجزائها من الضِّفة الغربيَّة ،يُطالب بها الفلسطينيون لجولتهم المستقبليَّة [2].

- يراهن "ابن زايد "على أن الاتفاق الإماراتي الإسرائيلي يعزَّز وضع الإمارات وصورتها لدى الولايات المتحدة الأمريكيَّة سواء بقي ترامب في الرَّئاسة أم جاء "بايدن"، كما تفتح هذه الاتفاقية الباب أمام الإمارات لشراء معدّات عسكريّة ، تشترط الولايات المتحدة الأمريكية في بيعها لدولة عربية أن تكون مرتبطة باتفاق سلام مع الكيان الصهيوني.

- السّعي لتوفير غطاء أمريكي إسرائيلي ، لحماية حُكومات الخليج من الخطر الإيراني باعتباره خطرا مشتركا عليها وعلى الكيان الصهيوني [3].

- إن المبرر الأبرز الذي قدمته الإمارات لخطواتها المثيرة للسّخط عربيا و هو وقف خطّة الضّم الإسرائيليّة،ولقد سارع ترامب للتأكيد على أن ما سيحصل هو تجميد لخطة الضّم.

- يرى خبراء ودبلوماسيون أن تطبيع العلاقات بين الكيان الصهيوني والإمارات قد يمهد الطريق لبيع الولايات المتحدة الأمريكيَّة الأسلحة للدُّول الخليجية ؛ وهذا السّبب زاد من هرولة الدول الخليجية لإقامة علاقات تعاون مع إسرائيل، وهذا ما قاله مدير مشروع العلاقات العربية الإسرائيلية في معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى،" ديفيد ماكوفسكي لوكالة رويترز"، إن هذا الاتفاق هو مكسب للإمارات التي ستكون مؤهلة دون شك للمبيعات العسكرية التي لم يكن بوسعها الحصول عليها بموجب قيود التفوق العسكري بسبب الخوف من إمكانية استخدام تكنولوجيا معينة ضد الكيان الصهيوني .

- سعي الإمارات إلى بسط أشرعتها أو نفوذها على مناطق واسعة في الشرق الأوسط و شمال وشرق إفريقيا .

- يعتبر بعض المحللين أن هرولة الإمارات إلى إسرائيل كان بسبب التهديد التركي فسعت بذلكّ للاحتماء بإسرائيل .

---

(1) حسين إبيش، **ماهي دوافع الإتفاقيات الإماراتية ـ الإسرائلية التي تتحققت بواسطة الولايات المتحدة ؟** معهد دول الخليج العربية، واشنطن، 14أغسطس 2020 متاح على الموقع الإلكترونيhttps://agsiw.org/ar/what-motivated، تاريخ الإطلاع، 20-03-2022، الساعة13:15.

(2)غيث العمري ، **الإتفاق بين الإمارات يحقق انجاز نادر في الشرق الأوسط**: صفقة رابحة لجميع الأطراف ومن بينهم الفلسطينيون، مركز تحليل سياسات، 13 أغسطس2020، متاح https://www.washi.ngtoninstitute.org، تم الإطلاع 22-03-2022، الساعة13:30.

(3) أسامة أبو ارشيد، **الاتفاق الإماراتي – الإسرائيلي (خلفياته و حيثياته)**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 31-أب- أغسطس2020، ص04. متاح على الرابط https:// www.dohainstite.org/arتاريخ الإطلاع 2022/03/23، الساعة15:02.

- محاولة الإمارات تحسين صورتها لدى أمريكا خاصة بعد تدخلها في الحرب اليمنية وحاولت بكل الوسائل التأثير في القرار الأمريكي [1].

2- الدّوافع الإسرائيليّة و الأمريكيّة:

- الضّغط على الشّعب الفلسطيني وعزل موقفه، ليستسلم للمُفاوضات ضمن ما يعرف ب :صفقة القرن [*]التي أعلنها الرئيس "ترامب".

- دعم الإستراتيجّية الأمريكيّة بالإضافة إلى السّعي إلى عزل إيران ،والضغط عليها بتشكيل تحالفات إقليمية في مُحيطها الحيوي، بالإضافة إلى دعم الحظوظ الانتخابية للرّئيس "ترامب" في الانتخابات الأمريكيّة 2020.

- ومن الأسباب التي دفعت أمريكا لتدعيم وتشجيع التطبيع العربي الإسرائيلي هي خدمة إيديولوجيات اليمين المسيحي الصُّهيوني في الولايات المتحدة الأمريكيّة ، بحق الكيان الصهيوني الطبيعي في الوجود وتهميش الفلسطينيين في أراضيهم.

- دعم ثقافة المصالح الخاصّة ،ومصالح النُّخبة الحاكمة للتّواكب والتناسق مع السياسات الأمريكية في الشَّرق الأوسط، وإستثمار ثروات السّودان من قبل الشركات الأمريكية والإسرائيلية.

- تهميش و إنهاء حالة الإسلام والقوميّة المُنتشرة في بنية الّسياسة السُّودانية.

- إفقاد القضية الفلسطيّنية الدّعم الخليجي السّياسي ، والإعلامي والتقليدي وإضعاف قرارات جامعة الدُّول العربيَّة والقمم العربيَّة السَّابقة.

- إحداث إنقسام سياسي بين دُول مجلس التّعاون الخليجي ،وتوجيه السّياسة لخدمة مصالح طرف واحد وهو إسرائيل.

- بناء علاقات عربية إسرائيلية تحالفيَّة ضد كل من إيران و تركيا[2].

- وفي هذا السّياق للتطبيع قامت "مادلين أوليبرايت" وزيرة الخارجية الأمريكية بزيارة لإفريقيا من 17الى 23 أكتوبر 1999 ، وأثناء هذه الزيارة صّرحت "إن التحالفات الاقتصادية مع دول أخرى ستكون من أولويات السّياسة الخارجيّة الأمريكيّة وأنّ التّجمعات الاقتصاديّة الجديدة ستكون هي التّحالفات العسكريّة للقرن القادم".

-وقد برز الاهتمام الأمريكي لإفريقيا تحديدا منذ عام 1994؛ أين أكد الرئيس" كلينتون" على الحاجة لسياسية جديدة اتجاه إفريقيا؛ و كان الدّافع وراء هذا الاهتمام المتزايد و الزيارات

---

[1] أمين حبلا، **صفقة التطبيع،12 سببا تشرح هرولة الإمارات لإقامة علاقات كاملة مع إسرائيل**،16-08-2020، متاح على الموقع الإلكتروني https:// www.aljazeera.net تاريخ الإطلاع02-04-2022، الساعة 23:25.

[*] يستخدم هذا المصطلح لوصف الجهود الأمريكية في التوصل إلى إتفاق سلام كحل للصراع الفلسطيني الإسرائيلي، وانتشر هذا المصطلح في وسائل الإعلام المحلية والدولية وعلى لسان القيادات السياسية والنخب الفلسطينية ، دون معرفة حقيقية ورسمية بدلالته وبنود الصفقة التي تم الترويج لها ويعد الطرف الوحيد المتحكم بغموض المصطلح والمسؤول عن تدفقه هي الجهات الرسمية الأمريكية التي بدأت بالحديث عنه بعد تولي ترامب الرئاسة .للتفصيل أكثر ينظر :محمد رمضان الآغا وآخرون،**الإستراتيجيات الفلسطينية لإدارة أزمات صفقة القرن نموذجا**، ط1، المركز الديمقراطي العربي برلين ألمانيا ،2011، ص53.

[2] جواد الحمد، مرجع سابق، ص ص 80-81.

للقارة الإفريقية هو زيادة الوجود الاقتصادي و التجاري و الاستثمار في أسواق إفريقيا، وقد عبر كلينتون عن توجهاته بكل وضوح أثناء الزيارة حيث أعلن عن عزم الولايات المتحدة الأمريكية على إنشاء مركز إفريقي للدراسات الأجنبية من أهدافه تدريب قوات حفظ السلام الإفريقي كما أفصح عن النّوايا المستقبليّة للإدارة الأمريكيّة اتجاه إفريقيا، إذ أكّد أنّه آن الأوان لوضع إفريقيا جديدة على خطتنا.

-وبهذا عملت الإدارة الأمريكية على تحسين صورتها أمام الدّول الإفريقية ؛هادفة إلى صرف الاهتمام عن قمة الاتحاد الإفريقي ، وإضعاف فرص العلاقات العربية الإفريقية ومساندة السّياسات الأمريكية وإضعاف المساندة الإفريقية للقضية الفلسطينية، وكذا الدعم الخليجي ساعية في سياستها لتهميش الفلسطينيين والسّيطرة على النّفط العالمي[1].

-ولقد عمل الجانب الآخر من سياسة الولايات المتحدة الأمريكيّة على توفير الأمن والاستقرار، لإسرائيل وجعلها أداة فاعلة ومؤثرة لإستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية ولعل توقيع معاهدة "كامب ديفيد[*] بين مصر و الكيان الصهيوني يتيح لنا فهم هذه التوجهات.

فالنظرية الأمريكية كانت ترى أن معاهدات السّلام مع الدول العربيّة و الكيان الصهيوني سوف تؤدي إلى سيطرتها الكاملة على المنطقة خاصة مصر التي تعتبر أكبر الدول العربيّة المؤثرة، فهذا الأمر سينعكس حتما على الأطراف العربيّة الأخرى، وعلى الفلسطينيين بحيث تفقد القضية الفلسطينية دعما أساسيا لها وهي مصر؛ بعد توقيعها على معاهدة السّلام وموافقتها على التطبيع.

-إرتكز الدور الأمريكي لحل الصراع وإقامة السلام على ضمان الإقرار بالكيان الصهيوني في عملية التسوية و تحويل القضية الفلسطينية الى قضية لاجئين [2].

ثالثا: مظاهر التطبيع ومخاطره

1- مظاهر التطبيع:

لعقود عديدة اعتبرت الدول العربية إسرائيل دولة عدوة والتزمت رفض كل أشكال التطبيع معها قبل التوصل إلى حل شامل وعادل للقضية الفلسطينية. وفتحت مصر طريق التطبيع بتوقيع معاهدتي السلام مع الكيان الصهيوني عام 1979[*] على نحو منفرد ووقعت منظمة التحرير الفلسطينية اتفاق أوسلو مع الكيان الصهيوني عام 1993، ووقع الأردن اتفاق

---

[1] جميل مصعب محمود، **تطورات السياسية الأمريكية ، اتجاه إفريقيا وانعكاساتها الدولية**، دار مجدلاوي للنشر و التوزيع، عمان، 2005، ص ص20-82.

[*] اتفاق أطرافه دولتان أو أكثر أو غيرها من أشخاص القانون الدول. للتفصيل أكثر ينظر: باسل محمد عبد الراشد، مرجع سابق، ص 4.

[2] نزيه علي منصور، **الولايات المتحدة الأمريكية ومواجهة الأزمات الدولية في ضوء القانون الدولي**، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2013، ص ص 391-403.

[*] وقعت بتاريخ 1979/3/26بين حكومة مصر العربية وحكومة إسرائيل حيث أكد فيها الطرفان على التزامها بإطار السلام في الشرق الأوسط المتفق عليه في كامب ديفيد وللضرورة الماسة لإقامة سلام عادل في الشرق الأوسط وفقا لقراري مجلس الأمن 242،و328،**حسن نافعة، مصر والصراع العربي_الإسرائيلي (من الصراع المحتوم ...إلى التسوية السلمية)**، ،ط2، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان ،2021، ص163.

سلام مع الكيان الصهيوني عام 1994 ولكن كل ذلك لم يسهم في حل القضية الفلسطينية ولا اتفاق أوسلو، بل أصبح من الواضح أنه لا علاقة للتطبيع بحل القضية الفلسطينية[1].

رغم كل ذلك خطوات التطبيع أخذت منحى متسارعا، وعلنيا ؛ ويجري هذا التطبيع على مستويات عدة: اقتصادية وتجارية وأمنية وعسكريّة وثقافيّة ورياضية[2]، وذلك على النحو التالي:

أ- التطبيع السياسي: أو مظاهر التطبيع بين العرب واليهود ؛لأن عمليّة التفاوض بذاتها تعتبر جزءا أساسيا منن عملية التطبيع[3].

فمن خلال التطبيع السياسي والأمني مع الحكومات العربية ؛تعمل الكيان الصهيوني على عزل القضية الفلسطينية عن عمقها العربي والإسلامي والإنساني[4].

ب- التطبيع الاقتصادي:

إذا كان التطبيع السياسي وسيلة اليهود لتحقيق أهدافهم في المنطقة العربية ،فإن إقامة علاقات اقتصادية بين الدول العربية و الكيان الصهيوني تعتبر من أكثر المسائل أهمية في أي اتفاقية صلح توقع بين الطرفين، فاليهود يعتبرون التطبيع الاقتصادي ضرورة لتعزيز السلام، فإذا كانت الضمانات الأمنية ونزع السلاح تمثل الضمانات اللازمة لفرض السلام ،فإن التدفق الحر للسلع والأفكار يعتبران الدعامتين القادرتين على تعزيز التّسوية وإكسابها الصيغة الوحيدة المقبولة وفق التصور الإسرائيلي[5].

ج- التطبيع الثقافي: وذلك من خلال تطوير قنوات للتواصل مع الجمهور العربي لتغيير صورة الكيان الصهيوني العدواني[6] ، والتطبيع الثقافي المظهر الثالث من مظاهر التطبيع مع الكيان الصهيوني ويقصد به فتح العقول والقلوب أمام الاختراق؛ فهو يعني جعل الوجود الصهيوني في فلسطين طبيعيا من خلال التعامل ثقافيا عبر الزيارات والمشاركات في اللقاءات والمؤتمرات التي يجريها الصهاينة ؛ وتتم برعاية وإشراف الصهاينة فهو داء وعقلية جوهره كسر حاجز العداء مع العدو الصهيوني بأشكال مختلفة، سواء كانت ثقافية وعالمية وسياسية واقتصادية ودينية أو أمنية وإستراتيجية وغيرها[7].

ه- التطبيع الديني: هو التطبيع الذي يقع من أحد أو بعض علماء الدين الإسلامي أو رجال الدين المسيحي بصفتهم الدينية؛ أو هو التطبيع الذي يُستخدم فيه الدّين كمبرر مسوّغ للاعتراف بالكيان الصهيوني وإقامة علاقات معه، فالمعيار هنا أن يأتي التّطبيع ممن

---

[1] وحدة الدراسات السياسية،**(التطبيع العربي مع إسرائيل مظاهره ودوافعه)**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،قطر، 21 جوان 2020، ص 1.

[2] مرجع نفسه، ص ص 1، 2.

[3] غسان حمدان، **التطبيع استراتيجية الاختراق الصهيوني**، ط1، دار الأمان لطباعة والنشر، بيروت، 1989، ص 90.

[4] عماد الدين العشماوي، **"إستراتيجية الكيان الصهيوني في التطبيع مع الدول العربية كيف نفهمها ونقاومها"**، مجلة مدار الأدب، الجامعة العراقية، كلية الآداب، قسم التاريخ، 2005، عدد خاص بالمؤتمرات 2019/02/18، ص 868.

[5] غسان حمدان، مرجع سابق، ص 94.

[6] عماد الدين العشماوي، مرجع سابق، ص 868.

[7] هزرشي بن جلول، **"السلام والتطبيع الثقافي"**، مجلة الفكر، ع03،جامعة الجزائر2، 2019، ص 118.

يتحدثون باسم الدّين؛ ما يجعل ذلك التطبيع محسوبا على الدّين ومؤسساته أو أن يأتي التطبيع مستندا لخطاب ديني بمفهومه الخاص[1].

وهناك من يضيف مظاهر أخرى للتطبيع ويصنفها إلى خمسة أقسام رئيسية بعضها غير مباشر وآخر مباشر في مجالات متعددة:

أولا: التطبيع غير المباشر المدعوم من الدول: عبر أدوات إعلامية ونخب سياسية والمقصود بهذا النوع هو المشاركة الإعلاميّة في وسائل الإعلام العبريّة، وزيارات إعلاميين أو مسئولين سابقين تحت مسميّات باحثين ورؤساء مراكز دراسات وغيرها[2].

ثانيا: التطبيع الناجم عبر الرياضة والتجارة:[3]

ويمكن تعريف التطبيع الرياضي بأنه إقامة علاقات طبيعية بين الدول العربية والكيان الصهيوني في مجال الرياضةُ، سواء على مستوى المسابقات الدولية والإقليميّة والرسمية أو على المستوى الودي التدريبي ،أو بتبادل اللاعبين والمدربين والعاملين في ميدان الرياضة وصولا إلى انتهاء كافة صور المقاطعة الرياضيّة العربيّة للدولة الصهيونية[4].

نذكر أيضا بالنسبة للتطبيع العربي:

1- لقاءات بين مسئولين عرب وإسرائيليين سابقين أو حاليين عبر بوابة المشاركة في مؤتمرات دولية في دول غربية وحتى إسرائيلية .

2- التعاون في مجال الأمن والتجسس بين الدول العربية ودول الاحتلال بإتخاذ كافة الوسائل والآليات لدعم التعاون بينهما في هذا المجال.

3- لقاءات وزيارات سياسية على مستويات عليا بين مسئولين عرب وإسرائيليين[5].

وتأسيسا لما سبق تجدر الإشارة هنا إلى أنه وبغض النظر عن مظاهر التطبيع يظل فحوى التطبيع مع إسرائيل وفقا للرؤية والمتطور الإسرائيلي واحدا وهو جعل الوجود اليهودي في فلسطين أمرا طبيعيا يحمل في طياته معنى تطبيعيا يستهدف القفز عن الجذور والأسباب التاريخية عن الصراع وأيضا التعامل مع نتائج الأمر الواقع باعتبارها معطيات طبيعية[6].

2- مخاطر التطبيع:

يعد التطبيع من أكثر القضايا خطورة في تاريخ الصراع العربي الإسرائيلي، حيث أن الأمر لا يقتصر على القضية الفلسطينية فحسب، بل تعداها إلى ماهو أشمل وأبعد من ذلك

---

(1) محمود عبده، **حصان طروادة الصهيوني على أبواب مصر المحروسة**، ط3، الباحث للدراسات الفلسطينية والإستراتيجية، بيروت، لبنان، 2013، ص ص 263-264.

(2) محمد أمين فراس أبو هلال وآخرون، مرجع سابق، ص 64.

(3) مرجع نفسه، ص 65.

(4) رفعت سيد أحمد، **التطبيع والمطبعون العلاقات المصرية والإسرائيلية(1979-2011)**، مركز يافا للدراسات والأبحاث، القاهرة، 2014، ص 1461.

(5) محمود أمين فراس أبو هلال وآخرون، مرجع سابق، ص 66.

(6) محمد أحمد شعيب، **"التطبيع مع إسرائيل وأثره على المنطقة العربية"**، مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية، ع07، كلية الاقتصاد والتجارة، زليتين، الجامعة الأسمرية الإسلامية، 7 جوان 2016، ص 286.

ليشكل تهديدا كبيرا على ثوابت الأمة العربية الإسلامية، ومن المخاطر التي خلفها تطبيع العلاقات بين إسرائيل وبعض الأنظمة العربية على مستقبل القضية الفلسطينية نذكر الآتي:[1]

1- أدى التطبيع إلى تكريس نتائج الاحتلال المتمثلة في تشريع المستوطنات وتشريع المساومة على الحقوق الفلسطينية وهي: الاستقلال، وحق تقرير المصير، وحق العودة، كما أدى التطبيع إلى توفير الغطاء للهروب من قرارات الشرعية الدولية.

2- إن ما قامت به الولايات المتحدة الأمريكية في عهد ترامب وذلك بشأن نقل سفاراتها إلى القدس باعتبارها عاصمة إسرائيل وحده، يعد من أهم المخاطر التي خلفها التطبيع من طرف الأنظمة العربية مع الكيان الصهيوني[2].

3- يعد أمر قيام الدولة الفلسطينية على جزء صغير فقط من حجم أرض فلسطين بالكامل وحده أمر كافي لتصفية القضية الفلسطينية ؛خاصة وأن الكيان الصهيوني ترفض الانسحاب الكامل من الأراضي التي احتلتها في حرب 1967، إلى جانب تمسكها في نفس الوقت بتمويل القدس باعتبارها عاصمة أبدية لها.

4- يؤدي التطبيع العربي مع الكيان الصهيوني إلى ما هو أشدّ خطورة من التطبيع في حد ذاته وهو الانقسام الفلسطيني سواء وطنيا أو داخليا، محليا، وحتى على الصعيد الداخلي والخارجي وهذا ينعكس سلبا على القضية الفلسطينية ككل[3].

5- حاولت إسرائيل تغيير وضع الصراع في القدس والحلول السياسيّة الممكنة وهذا من خلال تغيير الحقيقة الجُغرافية والسكانية لها وإعادة تشكيل النسيج الحضري للمدينة، وهذا عبر إقامتها جدار فاصل سنة 2004، تخطوه نهاية حاسمة في العملية المتواصلة للاستشارة على المدينة، حيث يرسم الجدار بدقة حدودا واقعية للقدس" اليهودية الجديدة"[4].

6- لقد جعل التطبيع الفلسطينيون يواجهون مصيرهم لوحدهم، وهذا مقابل الظلم الإسرائيلي المدعوم من قبل الولايات المتحدة الأمريكيّة على وجه الخصوص، حيث أن هذا الأمر يعد بمثابة مكافأة للكيان الصهيوني، واستمراره في جرائمه ضد الشعب الفلسطيني[5].

7- لقد أدى التطبيع إلى تحجيم الصراع العربي الصهيوني ؛وتحويله إلى صراع يشوبه غياب التنسيق بين الدول العربية، كما أدى إلى تراجع مستوى العلاقات الثنائية بين معظم الدول

---

[1] ربيع رافعي، **"التطبيع العربي مع إسرائيل وأثره على حقوق الشعب الفلسطيني"**،مجلة القانون والعلوم السياسية، م8، ع01، النعامة، 2022، ص 102.

[2] حمزاوي جويدة، **"الاعتراف الأمريكي بالقدس عاصمة إسرائيل "تشويه للماضي ... وتعقيد للمستقبل"**، مجلة الأبحاث القانونية والسياسية، م2، ع2، جامعة سطيف، فيفري 2022، ص 93.

[3] بهاء الدين عبده ربه خلف الله، **"تداعيات التطبيع العربي الإسرائيلي على القضية الفلسطينية في ظل الانفتاح السياسي،** مجلة ابن خلدون للدراسات والأبحاث، فلسطين، م 1،ع1، 2021، ص224.

[4] فرانشيكو شيوديلي، **"سياسة البعد المكاني: السياسة الحضرية الإسرائيلية في القدس"**، من أعمال الندوة الدولية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 24 فيفري، 2018، ص1.

[5] مصطفى عبد السلام عبد الجليل زملط، **مواقف دول الطوق العربية من الصراع الفلسطيني الإسرائيلي(1993-2001)** رسالة ماجستير،جامعة القدس، فلسطين، 2009، ص 69.

العربية، كما أدى إلى تراجع مستوى الاهتمام بالقضية الفلسطينية، وتحويل الصراع من عربي إسرائيلي شامل إلى صراع فلسطيني إسرائيلي فحسب[1].

8- تحويل الصراع الفلسطيني، إذ أنه بالتطبيع تتآكل مركزية الصراع العربي الإسرائيلي، مما يؤدي إلى استبعاد الصراع من قائمة أولويات السياسات، الخارجية، للأنظمة[2]العربية وذلك بتراجع موقفها في تبني قرارات أو مواقف واضحة اتجاه مسائل مصيرية في الصراع.

9- يؤثر التطبع على الصعيد الثقافي والفكري والإيديولوجي على النسق العقائدي للنظام العربي وذلك بشكل سلبي، وقد يؤدي الأمر إلى ضرب فكرة العروبة في الصميم وبالتالي إلى تهميشها، خاصة مع ما هيأته عملية التطبيع هذه من بيئة للترويج الإعلامي لأفكار تناقض الأفكار العروبة التي سادت في المنطقة لأكثر من سبعين عاما[3].

---

[1] لبيد عماد، أمين بلعيفة، **"مسألة الأمن في الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، قراءة في المنظور الإسرائيلي ضمن سياق الفلسطيني والعربي"، مجلة أبحاث**، م6، ع 1،جامعة سطيف2، 2021، ص99.

[2] مرجع نفسه، ص94.

[3] جواد الحمد، مرجع سابق، ص83.

الفصل الثاني:
تطبيع العلاقات الأردنية الإسرائيلية

أولا: جذور العلاقات الأردنية الإسرائيلية

ثانيا: ظروف ودوافع إبرام معاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية

ثالثا: مضمون معاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية

رابعا: المواقف المحلية والعربية والدولية من التطبيع الأردني الإسرائيلي

الفصل الثاني: تطبيع العلاقات الأردنية الإسرائيلية

أولا: جذور العلاقات الأردنية الإسرائيلية

لم تكن اتفاقية السلام الأردنية الإسرائيلية(*) التي وقعت عام 1994 "بوادي عربة" سوى حلقة في سلسلة طويلة من العلاقات التي نشأت منذ العشرينيات من القرن الماضي بين إمارات شرق الأردن و الوكالة اليهوديّة ؛ بحيث كان الأردن مساندا للانتفاضات التي قام بها الفلسطينيون ضد محاولات اليهود لاغتصاب أراضيهم.

وخلال المدة الواقعة بين 1936 و1948، قام الأردن بدور أساسي في الصراع العربي الإسرائيلي؛ حيث وجدت الحركة الصهيونية ضالتها في طموحات الملك عبد الله الأول (1921-1951) وخاصة بعد إعلانه سنة 1943 مشروع سوريا الكبرى ، ورغبته في توسيع حدود مملكته وجاءت حرب 1948 لتساعد الأردن على ضم الضفة الغربية بما فيها القدس وإعلان قيام المملكة الإردنية الهاشمية في 1950، وبانحصار المد القومي الناصري وزيادة الدعم للكيان الصهيوني التي تمكنت من احتلال أراضي عربية جديدة منها: سيناء – الجولان – الضفة الغربية، وصدور قرار مجلس الأمن رقم 242 وقبول العرب بالحل السياسي؛ مبادلة " الأرض مقابلة السلام" هنا استغل إيغال ألون نائب رئيس الوزراء الإسرائيلي الأوضاع في الشرق الأوسط وطرح مشروع يقضي بعقد معاهدة السلام بين الأردن و الكيان الصهيوني.

وبهذا تم اللقاء بين الملك حسين (*)مع إيغال ألون وقال له: نحن مستعدون للدخول

(*) وقعت بين إسرائيل والأردن على الحدود الفاصلة بين الدولتين والمارة بوادي عربه عام 1994 جعلت هذه المعاهدة العلاقات بين البلدين طبيعية وحددت الشريط الحدودي بينهما. للتفصيل أكثر ينظر: باسل محمد عبد الراشد، مرجع سابق ، ص 4.

(*) هو من الأسرة الهاشمية إذ ينحدر من سلالة النبي صلى الله عليه و سلم ، والحسين هو ثالث أبناء البيت الهاشمي الذين تسلموا عرش الأردن، للتفصيل أكثر ينظر: عبد المنعم حمزة،**أسرار مواقف وقرارات الملك حسين مابين مؤيد ومعارض**، مركز الكتاب العلمي تلفون،مصر -القاهرة ،1999، ص 77-80.

في اتفاقية سلام مع إسرائيل والقبول بمبدأ تبادل الأراضي [1].
ولقد دفعت الظروف الدولية والإقليمية والداخلية المملكة الأردنية الهاشمية إلى تبني خيار السلام كخيار إستراتيجي للخروج من العزلة وتحقيق الأمن والاستقرار والتخفيف من الضغوط السياسية و الاقتصادية التي تعرض لها الأردن نتيجة لحرب الخليج الثانية عام 1991، وكانت نتيجة هذه الضغوط الأمريكية والدولية هي دفع الأردن وسوريا ولبنان والفلسطينيين الى الدخول في مفاوضات مباشرة مع إسرائيل من خلال عقد مؤتمر مدريد للسلام [2].

وبعد وصول إسرائيل و الفلسطينيين لاتفاقية أوسلو 1993 ، سارت الأردن في اتجاه تحقيق السلام الشامل في المنطقة واعتبرته الحل الوحيد الذي يخدم مصالحها الإستراتيجية والإقليمية وبهذا كان الاتفاق الرسمي المباشر للسلام بين الأردن و إسرائيل في عام 1994[3].

يؤرخ "ريفيل" لبداية العلاقات الإسرائيلية مع دول الخليج العربي باتفاقيات أوسلو التي تم التوقيع عليها في 1993، وبالإضافة إلى المحادثات الثنائية مع الفلسطينيين والتوصل إلى إتفاق السلام مع الأردن، وهذا كان الحصاد المتجدد للمحادثات متعددة الأطراف لعملية السلام التي دشنت في مؤتمر مدريد 1991، الذي جلست فيه إسرائيل حول مائدة واحدة مع الدول العربية لم تقم معها علاقات دبلوماسية، لبحث التعاون في قضايا المياه والاقتصاد ومراقبة التسلح والأمن الإقليمي مشيرا إلى تحقيق تقدم في اتجاه إقامة مؤسسات إقليمية مشتركة في الشرق الأوسط[4].

بينما كشفت صحيفة معاريف (التي تصدر عن مقر التحرير في تل أبيب) عن علاقات سرية قديمة ،تربط الملك الأردني الراحل الملك حسين بجهاز الموساد الإسرائيلي، وقالت الصحيفة إن هذه العلاقات السريّة جمعت بين إسرائيل والأردن قبل قيام الدولة بثلاث عقود ووصفتها بالإستراتيجية ؛وذكر الكاتب بالصحيفة " يوسي ميلمان" إن إسرائيل أنقذت حياة الملك حسين عدة مرات ، وكانت بداية لمواجهة سوريا حين استجابت اسرائيل لمساعدته بتركيز قوات من الجيش مكنته من مهاجمة سوريا التي كانت تنوي مساعدة الفلسطنيين في سبتمبر 1970 ، وحسب الكاتب فإن اللقاء الأول سنة 1963 بين الملك حسين "ويعقوب هرتسوغ "الذي كان أنذاك نائب مدير مكتب رئيس الحكومة في منزل طبيب بلندن، بهدف تنسيق المواقف، وفي هذا اللقاء جدد الملك حسين وبتأخير16 عاما العلاقة التي كانت بين جده الملك عبد الله الأول مع الصهيونية، حيث أقام عبد الله الأول هذه العلاقات في

---

(1) ابراهيم خليل العلاف، **العلاقات الأردنية الإسرائيلية "نشأتها وتطورها**، الحوار المتمدن، ع 2206، فيفري 2008، متاح على الموقع الإلكتروني https\\ www,alewar.org ، تاريخ الإطلاع 2022/03/14، الساعة:13 : 13.

(2) باسل محمد عبد الراشد، **معاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية لعام 1994،" دراسة في دوافعها و مضامينها السياسية و الاقتصادية**، رسالة ماجيستير العلوم السياسية، كلية الآداب و العلوم، جامعة الشرق الأوسط، 2018، ص1.

(3) المرجع نفسه، ص 14

(4) د م، **ملفات ساخنة (4) دول الخليج العربي بعيون اسرائيلية**، دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية ، عمان ،2013، ص17.

الثلاثينيات من القرن العشرين و بحسب الكاتب فإن الملك حسين ورئيسة وزراء إسرائيل " غولدا مائير" اتفقا بعد إعلان إقامة إسرائيل في لقاء جمعها بعمان على وجود مصلحة مشتركة واحدة هي منع إقامة دولة عربية أخرى (فلسطينية) بين الدوليين[1].

- وما يستفاد من دراسة خطب الملك حسين الذي حكم الأردن منذ عام 1953 إلى عام 1999، هو تركيزه على السّلام والتسوية وتعايش الأطراف المتصارعة بسلام وبذلك انخرط الملك حسين في عملية تسوية الصراع العربي الإسرائيلي بعد حرب 1967، واعترف بقرار242 وشارك في مؤتمر جنيف 1973، ورحب بالبيان المشترك الذي أصدرته الولايات المتحدة والإتحاد السوفياتي في أكتوبر 1977، ولقد جاء في خطاب الملك حسين الذي ألقاه يوم 12 سبتمبر 1978 قبل انعقاد قمة " كامب ديفيد" ليوم واحد ،لقد كان الأردن منذ عام 1967 مستعدا دائما لإقامة سلام عادل وقائم في المنطقة و تحقيق تسوية عادلة لمشاكلها، إن السّلام العادل يقوم على إلتزامات متبادلة تنسحب إسرائيل بموجبها من جميع الأراضي المحتلة ويمارس الشّعب الفلسطيني فيها حقه في تقرير مصيره مقابل إنهاء حالة الحرب و إقامة السلام[2].

كما حاول الملك حسين إجراء محادثة سرية مع قادة إسرائليين برعاية مسؤولين أمركيين حيث تم التوصل في نهاية الأمر الى إتفاق في لندن بين الملك حسين و شيمون بيريز وزير خارجية إسرائيل ، وكان ذلك في 11افريل 1987 وأصر الملك حسين أن تضل محادثاته سرية تجنبا للضغوط العربية، و لقد تضمنت مبادرة شولتز(كانت من اقتراح وزير الخارجية الأمريكي "جورج شولتز"، حيث تستهدف عقد سلام شامل في الشرق الأوسط) بيانا تفاهميا أرسله إلى "إسحاق شامير" رئيس وزراء الكيان الصهيوني كما أرسله إلى الملك حسين و جاء في هذا البيان الدعوة الى سلام دائم يضمن أمن جميع الدول في المنطقة والحقوق المشروعة للشّعب الفلسطيني و ستبدأ المفاوضات في وقت قريب مؤكد بين إسرائيل و كل جيرانها ويمكن أن تبدأ هذه المفاوضات في أول ماي 1988، ولقد أيد الأردن المبادرة الفلسطينيّة ونظر إليها على أنها نافذة إلى تسوية مرجوة لطالما دعا إليها، و جاء تأييد الملك حسين لتلك المبادرة في كلمة ألقاها في جامعة كمبرج بتاريخ 13ديسمبر 1988 ورد فيها : لقد أعلن الفلسطنيون بأنهم يقبلون بقراري مجلس الأمن الدولي (242) و (338) كأساس لأي حل سلمي يتم التوصل إليه خلال مؤتمر دولي للسلام وبمثل هذا الموقف الأساسي يكون الفلسطنيون قد تجاوبوا مع المطالب المختلفة و خاصة تلك التي قدمتها الولايات المتحدة الأمريكية كإلزام اتجاه هذه القرارات من اجل تأهيلهم كشركاء في عملية السلام[3].

---

(1) محمد شلبي، **السياسة الخارجية للدول الصغيرة (الأردن و عملية تسوية الصراع العربي- الإسرائيلي 1979-1994)**، دار كنوز للمعرفة العلمية، عمان، 2008، ص246.

(2) محمد شلبي، مرجع سابق، ص ص 278-280.

(3) مرجع نفسه، ص 314.

- نشير هنا إلى أن بداية المفاوضات المباشرة والعلنية بين الدول العربية وإسرائيل من اجل إيجاد حلول سلمية للصراع العربي الإسرائيلي كانت في مؤتمر جنيف المنعقد عام 1974 الذي شاركت فيه الأردن ومصر والجانب الإسرائيلي ، كما جاءت المبادرة المصرية التي قام بها الرئيس "محمد أنور السادات" بزيارة القدس 1978، حيث عقد لقاءات مباشرة مع الإسرائليين تم التوصل بموجبها إلى إتفاقية كامب ديفيد 1979 برعاية الولايات المتحدة الأمريكية، ثم توسعت دائرة المفاوضات بين العرب وإسرائيل في مؤتمر مدريد المنعقد 1991 وفتح المجال أمام البدأ في مفاوضات ثنائية ومباشرة شملت الجانب الفلسطيني الذي عقد اتفاق أوسلو عام 1993 والأردن الذي توصل لعقد معاهدة السلام مع إسرائيل عام 1994 (8)[1].

ومن هنا نستنتج أن الأردن كانت قد انخرطت في مفاوضات مع القادة الصهاينة منذ أمد بعيد متحينة الفرصة المناسبة لإعلان نتائج تلك اللقاءات ولكن حالت قيود محلية وإقليمية دون بلوغ ذلك وكان الوفد الأردني مع وفد الكيان الصهيوني قد توصلا إلى جدول أعمال بعد مؤتمر مدريد ونظرا لأن المسايرة الأخرى لم تشهد تقدما مذكورا فقد فضل الطرفان التكتم والتريث وعندما وقعت منظمة التحرير الفلسطينية اتفاقات أوسلو في 13 سبتمبر 1993 وقع الأردن جدول الأعمال في اليوم التالي مباشرة بتاريخ 14 سبتمبر 1993 .

ثانيا: ظروف ودوافع إبرام معاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية (معاهدة وادي عربة)

1- ظروف انعقاد معاهدة وادي عربة:

لقد تميزت الظروف التي أسفرت عن معاهدة السّلام الأردنية الإسرائيلية بفتور العلاقات العربية بفعل حرب الخليج الثانية التي لم يقتصر دمارها على العراق والكويت ولكنه طال أوضاع الفلسطينيين والأردنيين واليمنيين، وآخرين غيرهم وسادت العلاقات بين العرب فجوة كبيرة أثّرت في سلوكاتهم المختلفة ،ولما كان للأردن موقف من تلك الحرب وجد نفسه مضطرا إلى انتظار نتائجها التي جاءت في غير صالحه لكونه مناصرا الطرف العراقي الذي مني بهزيمة ثقيلة، فلقد خرج الأردن من هذه الحرب بخسائر اقتصادية كبيرة أوقفت دول الخليج والولايات المتحدة الأمريكية مساعدتها المتجهة إلى الأردن وفرض الحصار على ميناء العقبة(*) وتم إقفال جميع منافذه البرية والبحرية على الخليج العربي وأغلق الخليج أسواقه في وجه الأردن وهذا تسبب في حدوث أزمة اقتصادية خانقة وارتفاع في مستوى البطالة [2].

---

[1] سعد شاكر شلبي، **الإستراتيجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط خلال إدارة الرئيس بارك أوباما** ، دار الحامد للنشر و التوزيع، الأردن ،2013، ص50.

(*) عطف مائية متفرعة من البحر الأحمر وهو بحر عربي إسلامي تحده دول تراثها الثقافي والروحي والتاريخي عربي إسلامي فهي تحد الناحية الشرقية الجنوبية من شبه جزيرة سيناء المصرية وأقصى الطرف الشمالي الغربي لساحل المملكة العربية السعودية وطول الخليج وطول الخليج 96 ميلا يمتد إلى اتجاه شمالي وشمالي شرقي واتساع يتردد بين 3 أميال إلى 15 ميلا في أوسعها. للتفصيل أكثر ينظر: على محمد، مرجع سابق، ص15.

[2] **حرب الخليج**، متاح على الموقع الإلكتروني،https ::://m.mafefa.arg تم الإطلاع 01-04-2022، على الساعة12 : 21.

كما تميزت هذه الفترة بضعف الضغوط الإقليمية على الأردن كما عانى العراق من ثقل الهزيمة ومعاداة الإعلام الغربي له [1].

وكذا محاولة الولايات المتحدة الأمريكية السيطرة على الخليج العربي وسعي دول أوربا الغربية إلى إجهاض مشروع الأمة العربي في التقدم باتجاه تكوين قوة اقتصادية وعسكرية مندمجة ، ويمكن القول أن التّرتيبات المعدة لمنطقة الشرق الأوسط تنبئ بقيام حلف إقليمي جديد بدأت إرهاصاته منذ توقيع اتفاقية "كامب ديفيد"، ووضحت ملامحه أثناء العدوان على العراق ومحاصرته منذ عام 1990 وحتى الآن، تم إبعاد العراق عن معادلة الصراع العربي الصهيوني مما أدى إلى تجميد فعالية المانع العراقي أمام التحرك الأردني الهادف لإقامة اتفاقية سلام مع الكيان الصهيوني ،ولم يكن من قبيل المصادفة أن الدعوة إلى مؤتمر مدريد للسّلام جاءت بعد أيام فقط من إنتهاء حرب الخليج حيث استثمرت الولايات المتحدة الأمريكية نتائج الحرب لتكون بداية لتحرك واسع باتجاه تسوية القضية الفلسطينية وفق الشروط الإسرائيلية.

وصنع تراجع دور الإتحاد السوفياتي على المسرح الدولي أثرا كبيرا على صانع القرار السوري الذي استشعر نهاية هذا الحليف الاستراتيجي قبل قرار إلغاء الوجود السياسي للاتحاد السوفياتي في العشرين من كانون الأول عام 1991 ؛إذ بدأت القيادة السورية بانتهاج سياسة التقارب وتحسين العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكيّة والتي كان من ضمنها المشاركة السوريّة في التحالف الدولي المخطط ضد العراق عام 1991 ومشاركتها في مؤتمر مدريد رافعة شعار أن السّلام يمثل خيارا إستراتيجيا لسوريا، وبالحديث عن الانتفاضة الفلسطينية التي هزت أركان المعادلة القائمة في الصراع العربي الصهيوني والقضية الفلسطينية محليا وإقليميا ودوليا حيث تم التوصل إلى اتفاق إعلان المبادئ الفلسطيني والإسرائيلي في الثالث عشر من سبتمبر عام 1993[2].

وجاءت نتائج المفاوضات السريّة الفلسطينيّة الإسرائيليّة في أوسلو مفاجأة للأردن ومخلطة لأوراقه ؛حيث ظن الأردن أن الورقة الفلسطينيّة لا يمكن أن تفصل عن الورقة الأردنيّة ولا يمكن أن يحظى المفاوض الأردني في عملية التسوية بدور فاعل بدون إمساك الورقة الفلسطينية بها ولكن منظمة التحرير الفلسطينية(*) سحبت هذه الورقة من الأردن هنا تزايدت مخاوف القيادة الأردنية من الوقوف وحدها في مواجهة الضغوط الصهيونية والأمريكية كما شعرت القيادة الأردنية بالتخلي عنها من قبل حلفائها التقليديين ،ومن هنا توجب عليها أن تعيد النظر في موقفها وتحاول تقويم الأوضاع بإيجابية وتحول القيد أغلى فرصة لعقد إتّفاق يمكن تفهمه وتبريره ؛ لاسيما أن دائرة معارضة التسوية قد تقلّصت لدى

---

(1) محمد شلبي، مرجع سابق، ص316 .

(2) إبراهيم خليل العلاف، مرجع سابق.

(*) نشأت بموجب الميثاق القومي الفلسطيني الصادر عن شعب فلسطين في 28ماي 1964 بالقاهرة ، وقد اعترضت الأردن في بداية الأمر على إنشائها لكنها تراجعت عن ذلك فيما بعد بغرض تحسين علاقاتها مع مصر للتفصيل أكثر ينظر:يزيد يوسف صايغ، **الأردن والفلسطينيون**، رياض الريس للكتب والنشر،(د.ن)، (د.ت)-، (د.م)،ص23.

الكثير من النظم العربيّة ، وبذلك صارت إتفاقيات أوسلو ذريعة تتحجج بها القيادة الأردنية داخليا وإقليميا ،وما بقي حاضر أو قويا هو التهديد الاقتصادي الذي يمكن التقليص من حدته من خلال الانخراط في عملية التّسوية التي أرادوها منفردة حيث وعدت الولايات المتحدة الأمريكية الأردن بتخفيف جزء من ديونه الخارجية ووعد الرئيس الأمريكي بيل كلينتون الملك حسين بممارسة ضغوط قوية على الكونغرس لشطب ديون الأردن الأمريكية والبالغة نحو (950 مليون دولار)[1].

وفي ظل هذه الظروف شرعت كل من الكيان الصهيوني والأردن بعد توقيع اتفاق أوسلو مباشرة بإعداد إتفاق تمهيدي يصلح إطارا لمفاوضات سلام؛ فعلى مدى الشهور السبعة التالية إلتقى دبلوماسيون من كلا الجانبين من أجل التّوصل إلى نص لمعاهدة سلام ،وفي أكتوبر 1994 تم توقيع معاهدة السّلام بوجود كلينتون ويرى الكاتب"وليام بكوانت" إلى أن درجة العلاقة بين البلدين ستكون أدفأ من علاقة إسرائيل المحتملة مع أي من جيرانها، وهناك سببان لذلك:

- أولهما : أن الملك حسين و رابين كان قد اجتمعا سرا طوال سنوات .
- والثاني: أن الملك حسين كان قد اسقط إدعاء الأردن بالضفة والقدس وبالتالي فإن المسائل المتعلقة بالأراضي بين إسرائيل لم تعد ذات الشأن[2].

وفي 26 تشرين الأول 1994م جرى توقيع معاهدة السّلام بين المملكة الأردنيّة الهاشميّة ودولة إسرائيل في احتفال رسمي على المعبر الجنوبي شمال مدينه العقبة، وحضره الملك الحسين وسمو الأمير الحسن والرئيس الأمريكي وليم كلينتون والرئيس الإسرائيلي عيزر وايزمان ووزير الخارجيّة الأمريكي "وارن كريستوفر" ،ووزير الخارجية الإسرائيلي شمعون بيرس ووزير الخارجية الروسي أندريه كوزاريف ،وعدد من المدعويين من كبار المسؤولين في الدول العربية، ووقع الاتّفاقيّة عن المملكة الأردنية الهاشمية رئيس الوزراء عبد السلام المجالي، وعن الجانب الإسرائيلي السيد إسحاق رابين رئيس وزرائها وتضمنت المعاهدة مقدمة وثلاثين مادة [3] ، وخمسة ملاحق تعالج قضايا الحدود والأراضي والأمن والبيئة والمخدرات والمياه وغيرها وأربع محاضر متفق عليها بين الطرفين،وتعتبر المواد والملاحق والمحاضر أجزاء رسمية من المعاهدة تحمل الإلزامية ذاتها[4].

و بتوقيع هذه المعاهدة أصبحت الأردن ثاني دولة عربية بعد مصر وثالث جهة عربية

---

(1) خالد عبد الرزاق الحباشنة، **العلاقات الأردنية الإسرائيلية (الجذور والافاق) الجامعة اللبنانية الأمريكية**، دائرة المكتبة الوطنية للنشر، 1999، ص ص 36-37.

(2) وليام بيكوانت، **العملية والدبلوماسية الأمريكية والنزاع العربي – الاسرائيلي 1967**، تر: هشام الدجاني، مكتبة العبيكان للنشر، الرياض، 2002 ، ص 601 .

(3) الملحق رقم 04، ص ص88-96.

(4) عبد الله احمد حسن عبد الله، **"معاهدة وادي عربة"**، م2، ع5، جامعة فيلاديلفيا، الأردن، مارس، 2020، ص ص 111-112.

بعد مصر ومنظمة التّحرير الفلسطينيَّة تطبع علاقاتها مع إسرائيل نظرا للظروف الصعبة التي كان يمر بها الأردن ،فكان عقد معاهدة السّلام مع إسرائيل خيارا إستراتيجيا لضمان عدم خسارة مزيد من أراضي المملكة[1].

- تقول صحيفة الرأي عن يوم توقيع المعاهدة أن الوضع كان مختلفا؛ فدائما تشرق الشمس ولكن هذا اليوم أجمل ذلك ؛لأنها حملت للأردن والأردنيين فجرا جديدا مضخما بالطمأنينة وحافزا على البذل والعطاء لإعلاء صرح الوطن النموذج وإضافة فصول جديدة لملحمة الانجاز والبناء في شتى المجالات والميادين " ثم تتابع إنه فجر أردني جديد إذ يحمل للإنسان الأردني كل بشائر الحلم في مستقبل مشرق تبقى الهامات فيه مرفوعة كما كانت مثلما يكون هذا الإنسان النواة الطيبة للإنسان العربي الحر على كامل الخارطة العربية"[2].

-ولقد اشتملت المعاهدة على مقدمة وثلاثين مادة وخمسة ملاحق وفي الديباجة تمثلت الثوابت الأردنية في تحقيق هذه المعاهدة للسلام العادل والدائم والشامل في الشرق الأوسط وإقامة سلام مبني على قراري مجلس الأمن 242و338، بالإضافة إلى تعزيز السلام على أسس الحرية والمساواة، وأن الدولتين تؤكدان إيمانهما بأهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة وتعترفان بحقهما في العيش بسلام ويرغبان في تنمية علاقات صداقة وتعاون بينهما وفقا لمبادئ وقواعد وبنود القانون الدولي[3].

2- دوافع إبرام معاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية:

هنالك عدة متغيرات وأسباب دفعت بالجانب الأردني إلى الدخول في مفاوضات مع الجانب الإسرائيلي بغرض الوصول إلى اتفاق موثق ومعترف به يحمل اسم معاهدة السلام (وادي عربة)، لذلك وجب علينا التطرق لهاته الدوافع قبل الخوض في تفاصيل المفاوضات الأردنية الإسرائيلية، ومن بين هذه الدوافع نذكر:

أ: « إن السبب الرئيسي في دخول الأردن في المفاوضات هو اعتراف منظمة التحرير الفلسطينية بإسرائيل وفق المفاوضات السرية بين إسرائيل ومنظمة ت.ف في أوسلو»[4]«**يوم13 أيلول (سبتمبر) 1993م**، وهو الاتفاق الذي أسس لقيادة السلطة الفلسطينية في المناطق الفلسطينية في الضفة وغزة» [5]، « مما أدى إلى تدمير الترابط والتنسيق بين المسارات العربية المعينة بالحل، وفتح الطريق للحلول الثنائية المنفردة وإطلاق العنان لعملية التطبيع بين إسرائيل والعديد من الدول العربية، وهذا ما أدى إلى

---

(1) **معاهدة السلام الاردنية الإسرائيلية(إتفاقية السلام بين الأردن والكيان الإسرائيلي)**، موسوعة عريق، 2022، متاح على الموقع الإلكتروني https:areq.net، تاريخ الإطلاع 05-04-2022، الساعة30: 08.

(2) عز الدين الناطور، **فجر اردني جديد "كيف غطت كبرى الصحف الأردنية توقيع وادي عربية ؟"**، أكتوبر 2016، متاح على الموقع الإلكتروني https: //www.7iber.com، تاريخ الإطلاع 05-04-2022، على الساعة08:50.

(3) شيماء بشري يوسف زهران، **معاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية (معاهدة واد عربة1994)**،المركز الديمقراطي العربي، كلية الاقتصاد و العلوم السياسية، جامعة القاهرة .

(4)عبد الكريم طارق عبد الكريم، مرجع سابق، ص 43.

(5) القدس العربي، **حماس تؤكد بطلان "اتفاق أوسلو" وترفض مشروع التوطين والشعبية وتدعو الانسحاب الفوري من المفاوضات**، 12 سبتمبر 2013، على الموقع الإلكتروني https:www.alquds.co.uk تاريخ الإطلاع: 13 أفريل 2022، الساعة 12:30.

تعميق حالة التمزق في الصف العربي، وكانت اتفاقية وادي عربة أولى الثمار السّامة لهذه العملية».

ثم أعقبتها إقامة علاقات رسمية (على مستويات مختلفة) بين إسرائيل وكل من المغرب وتونس وموريتانيا وعمان وقطر على جانب مصر والأردن[1] ونجاح الضغط الأمريكي الإسرائيلي في شل وإبطال نظام المقاطعة العربية لإسرائيل[2].

ب: « بعد سبعة وثلاثين عاما من الاتفاق والوحدة والارتباط بين الضفة الغربية[3] والضفة الشرقية[4] على صعيد العلاقة الأردنية الفلسطينية، أعلن الأردن في **الحادي والثلاثين من تموز/ يوليو 1911 (1988)** قرار فك الارتباط القانوني والإداري(*) بالضفة الغربية المحتلة، ومنح السلطة الفلسطينية الإدارة المباشرة لرعاياها بدل من الإدارة الأردنية، [5] ولعل الملك حسين أراء القول للإدارة الأمريكية ولإسرائيل من خلال فك الارتباط أن انفجار الانتفاضة الفلسطينية في الضفة والقطاع يفرض التعامل مع التمثيل الفلسطيني بصيغة جديدة [6]لاسيما عند البحث عن حلول لقضاياه الوطنية الكبرى، هذا وقد تنتج عن هذا القرار إلغاء برامج خطط التنمية في الضفة الغربية وقامت الحكومة بالدعوة إلى إبراز الهوية الفلسطينية لكي تتولى منظمة التحرير جميع الأعمال بالضفة الغربية[7]، حيث مثل هذا القرار تطورا مفاجئا للشعبين الأردني والفلسطيني على حد سواء، غير أنه كان صدمة لأبناء الضفة الغربية إذ اعتبر خطوة سلبية تركت مصيرهم معلقا في الهواء، بينما قوبل هذا القرار في أوساط الضفة الشرقية من المملكة بردات فعل تراوحت بين الارتياح إليه وعدم فهمه والتشكيك في جديته »[8].

ت: « إن معاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية هي إحدى تداعيات حرب الخليج فقد عانى الأردن بسبب موقفه من حرب الخليج من أزمة اقتصادية خانقة ظهرت بانقطاع الدعم الخليجي والمساعدات العربية إضافة إلى الحصار الخانق على ميناء العقبة، حيث وصلت خسائر الأردن الاقتصادية نتيجة حرب الخليج إلى مليارين ومائتين وأربعة وستون مليون دينار أردنيا عام (1991) وقد أوضح الملك الراحل الحسين بن طلال خلال لقائه ممثلي

---

(1) إبراهيم أبوحجلة سالم خلة، **اتفاقية أوسلو: المسيرة المتعثرة في منعطفها الجديد**، ط1، دار التقدم العربي للصحافة والطباعة والنشر، بيروت،1989، ص 11.

(2) المرجع نفسه، ص 11.

(3)الملحق رقم 2، ص86.

(4) عبد الله أحمد حسن عبد الله، مرجع سابق، ص 42.

(*)مرت العلاقة بين الضفتين بعدة مراحل أثرت وحددت موقف الحسين من القضية الفلسطينية ،الأولى في أعقاب قرار الضم في 1956،الثانية في اعقاب تعيين أحمد الشقيري رئيسا لمنظمة التحرير في 1964والثالثة مع قرار فك الإرتباط في 1988 للتفصيل أكثر ينظر: هيجاء حسين الشمايلة،**الحسين بن طلال ودوره في القضية الفلسطينية (1953_1999م)**، منشورات وزارة الثقافة، ط1، عمان -الأردن،2021، ص366 .

(5) خالد عايد، مرجع سابق، ص 5.

(6) ممدوح نوفل، **قمة اتفاق أوسلو(الرواية الحقيقية الكاملة) « طبخة أوسلو »**، ط1، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، 1995، ص 17.

(7) عبد الله أحمد حسن عبد الله، مرجع سابق، ص 42.

(8) خالد عايد، مرجع سابق، ص 5.

الأحزاب والفعاليات الشعبية أواخر عام (1993) أن الأردن يواجه وضعا مأساويا، وأبلغهم أنه مضطر للخروج من هذا الحصار من خلال الصلح مع إسرائيل »[1]، « نجد أيضا أن هناك مشكلة أخرى مهمة يعاني منها الأردن وهي قلة الموارد الطبيعية التي تعكس طبيعة الأزمة الاقتصادية وارتفاع حجم الديون الخارجية بالأخص في أعقاب حرب الكويت، كل هذه الأسباب والمتغيرات دفعت الأردن نحو السلام دون أي تردد »[2].

ثالثا: مضمون معاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية

احتوت معاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية الكثير من المضامين التي تهدف إلى إنهاء حالة الحرب بين الدّولتين وإحلال السّلام سنتعرف عليها بواسطة تحليل هذه المضامين.

1: المضامين السياسية:

أ- الاعتراف (إنهاء الصراع العربي الإسرائيلي):

بعدما كانت تعيش الأردن و الكيان الصهيوني حالة حرب وعداء واسعة النطاق بسيطرة الكيان الصهيوني على الأراضي الأردنية ،وحرمان الأردن من مصادره الاقتصادية توصل الطرفان إلى الإتفاق لوقف الأعمال العدائيّة وتم الحفاظ على وقف إطلاق النار حسبما جاء في مقدمة الإتفاقية فإن الهدف العام منها هو تحقيق سلام عام ودائم، وشامل في الشرق الأوسط مبني على قراري مجلس الأمن 238/242 بكل جوانبهما وأن الدولتان ودولة الإحتلال تأكدان على إيمانيهما بأهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة وتعترفان بحقهما وواجبهما في العيش بسلام بينهما ومع كافة الدول ضمن حدود آمنة ومعترف بها[3].

وتعترفان بسيادة كل منهما وسلامته الإقليمية واستقلاله السياسي هادفين إلى تنمية علاقات حسن الجوار والتعاون بالإمتناع عن التهديد بالقوة بمختلف صورها وحل النزاعات بالوسائل السلمية[4].

ب- الأمن:

ما من شك أن الكيان الصهيوني تعطي جانب بالغ الأهمية لا من الأشخاص والممتلكات لذلك تمحور الملف الأمني حول أهداف مختلفة هي تكامل الجهود بين الطرفين لمكافحة الإرهاب وأمن الحدود وحماية الحكومات والشخصيات الأجنبية وأخيرا الاستجابة للكوارث التي ممكن أن تقع ومحاولة إختزال أضرارها وخسائرها إلى أقصى حد ممكن[5].

أي الامتناع عن استخدام القوة واللجوء للطرق السلمية فنصت المادة رقم 04 على التعاون الأمني بين الدولتين من أجل تعزيز أمن المنطقة، والتعاون في تطوير المصالح

---

(1) باسل محمد عبد الراشد،مرجع سابق، ص 19.

(2) مصطفى عبد السلام عبد الجليل زملط، مرجع سابق، ص 57.

(3) أحمد ذوقان الهنداوي، **اتفاقية السلام الأردنية الإسرائيلية(اتفاقية واد عربة مالها وماعليها...)**، تاريخ النشر01 أغسطس 2021، متاح على الموقع الالكترونيhttps: //Maqar.com، تاريخ الإطلاع15 مارس2022 على الساعة15:00.

(4) عبد أحمد حسن عبد الله، مرجع سابق، ص112.

(5) **هذا ما جناه واد عربة على الأردن**، تاريخ النشر19 فيفري 2020، متاح على الموقع الإلكتروني-com. https: lalestine/28439//al-akhparتم الإطلاع بتاريخ16 مارس2022، على الساعة:16:00.

المشتركة كما أكد الطرفان على الالتزام بإقامة مؤتمر الأمن والتعاون في الشرق الأوسط على غرار مؤتمر هلسنكي لتحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة[1].

كما توعّد البلدان باحترام وسيادة كل جانب بعدم دخول أراضي الطرف الآخر من دون إذن وإحباط هجمات الحدود والتهريب ومنع أي هجوم عدائي ضد الآخر وعدم التعاون مع أي منظمة إرهابية ضد الأخرى[2].

ت- ترسيم الحدود الدولية:

و الجدير بالذّكر أنه لم تكن هناك حدود بين الأردن وفلسطين إبان الحكم العثماني ،وبعد سقوط الدولة العثمانية على أيدي دول الحلفاءعام1917 قامت بريطانيا بإعطاء وجود لليهود من خلال وعد بلفور؛ الذي ينص على إقامة وطن قومي لليهود في فلسطين غير أن الملك المؤسس عبد الله بن الحسين أصر على إنقاذ شرق الأردن من وعد بلفور، وأقنع بريطانيا بذلك فجاء نص المادة 25 من قانون فك الإنتداب مستثنيا شرق الأردن من وعد بلفور عام 1922[3].

ولقد نصت المادة 03 على أن تحدد الحدود الدولية بين الأردن وإسرائيل([4])على أساس تعريف الحدود ، دون المساس بوضع أي أراضي وقعت تحت سيطرت الحكم العسكري الإسرائيلي عام 1967 [5].

بالنسبة لمنطقتي الباقورة[*]والغمر([6])،وهما منطقتان خاضعتان للسيادة الأردنية مع حقوق تأجير إسرائيلية بها ومصالح مملوكة إسرائيلية لمدة 25 عام تجدد تلقائيا ما لم يقم أحد الطرفين بإخطار الطرف الآخر برغبته بالانتهاء وعلى الرغم من ذلك تفرض إسرائيل على الأردن عدم تطبيق تشريعاته الجمركية أو التشريعات المتعلقة بالهجرة على مستعملي الأرض أو ضيوفهم أو مستخدميهم الذين عبروا إسرائيل إلى المنطقة بهدف الوصول إلى الأرض وبالتالي تعهدت الأردن بحرية الحركة لإسرائيل في الداخل مع تواجد الشرطة الإسرائيلية بها[7].

---

[1] شيماء بشري يوسف زهران، مرجع سابق.

[2] أسماء سعد الدين، **تفاصيل وبنود إتفاقية واد عربة بين الأردن وإسرائيل**، تاريخ النشر 26 فيفري2017، متاح على الموقع الإلكتروني https//www.almrsal.com تاريخ الإطلاع: 17مارس 2022، على الساعة18:00.

[3] عبد الله أحمد حسن عبد الله، مرجع سابق، ص113.

[4] الملحق رقم1، ص85.

[5] أحمد ذوقان الهنداوي، مرجع سابق.

[*] تقع في الحوض الشمالي عند إلتقاء نهري الأردن واليرموك. سعيد عكاشة، هل إتفاقية واد عربة على المحك؟ مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، تاريخ النشر، 27 أكتوبر 2018-، متاح على الموقع الإلكتروني، https://acpss.ahram.org.og، تم الإطلاع بتاريخ 18 مارس 2022، على الساعة 20:00

[6] الملحق رقم03، ص87.

[7] سعيد عكاشة، مرجع سابق.

أما بخصوص نهري الأردن واليرموك(*) أكد الطرفان على أخذ بعين الاعتبار بأن يكون خط الحدود المجرى الرئيسي لتدفق كل من نهري الأردن واليرموك وتنطبق هذه الحالة على البحر الميت أيضا، أما بخصوص واد عربة ومنطقة الغمر التي قامت إسرائيل باحتلالها سنة 1970، ولم يستطع الأردن استعادتها إلا بموجب إتفاقية السلام المذكورة سابقا والتي كرست التطبيع بمفهومه الواسع[1].

ث- اللاجئون والنازحون:

نّصت الإتفاقيّة على ضرورة تعاون الطرفين لمساعدة اللاجئيين الفلسطينيين، وعلى ضرورة تشكيل لجن رباعيّة إسرائيليّة أردنية مصرية فلسطينية تعمل على إيجاد حل لمشكلة اللاجئيين[2]، هذه المشكلة التي نتجت عن قيام دولة إسرائيل 1948 بخروج الفلسطينيين العرب من ديارهم وبناء على ما تقوله بعثت الدراسة الاقتصادية(*).

لجأ عشرهم 70000 فلسطيني إلى المملكة الأردنية الهاشمية وحسب إحصاء أولي به منظمة الصليب الأحمر وهي منظمة الإغاثة الرئيسية شرق الأردن حتى عام 1950فان أولى موجات اللاجئيين إلى شرق الأردن قدمت من القدس (نحو ربع العدد) يافا(15%) بيان (14%)[3].

د- الأماكن الدينية:

بالنسبة للاماكن المقدسة في القدس والوصاية الهاشمية عليها نصت المادة (9) من الاتفاقية على أن إسرائيل تحترم الدور الحالي الخاص للمملكة الأردنية الهاشمية في الأماكن المقدسة في القدس وعند انعقاد مفاوضات الوضع النهائي ستعطي إسرائيل أولوية كبرى للدور الأردني التاريخي في هذه الأماكن[4].

ث- الدبلوماسية والعلاقات الثنائية الأخرى :

1- يتفق الطرفان على إقامة علاقات دبلوماسية وقنصليه كاملة وتبادل السفراء المقيمين وذلك في خلال مده شهر من تبادل وثائق التصديق على هذه المعاهدة.

(*) نهر الأردن: ويطلق هذا الاسم على النهر الممتد من مخارج بحيرة طبرية حتى مصبه في البحر الميت ويبلغ طوله 194 كيلومتر وهو كثير التعايش عميق الوادي مما يحول دون الافادة من المياه في الري ولا وجود للمدن والقرى في هذا القسم لشدة الحر فيه.

نهر اليرموك : ينبع من منطقة حوران في الإقليم السوري ويصب في نهر الأردن جنوب بحيرة طبرية ويبلغ طوله 75 كيلو متر.علي محمد علي ،**نهر الأردن والمؤامرة الصهيونية** ،الدار القومية للطباعة ،جانفي 1969، ص 29.

(1) عبد أحمد حسن عبد الله، مرجع سابق، ص113.

(2) أنس بوشناق، **إتفاقية واد عربة**، موسوعة أرجيك، 20يناير 2020، متاح على الرابط .https..//www.arjeek.com، تم الإطلاع 20 أفريل2022، على الساعة09:00 .

(*) وهي منظمة كلفتها االجمعية العامة للأمم المتحدة بإيجاد حلول دائمة لمشكلة اللاجئيين والنازحيين من فلسطين.جلال لحسيني ومريم عبابسة، الأردن والفلسطينيون، متاح على الموقع الإلكتروني: ifpo/7763.httpss//books.openedition.ovg تم الإطلاع 17-042022 الساعة 14:34.

(3) جلال لحسيني ، مريم عبابسة، مرجع سابق.

(4)أحمد جمعة، **اتفاقية وادي عربة في الذكرى الخامسة والعشرين لتوقيعها**، فريق اليوم السابع2020، النشر القاهرة، 2019/10/26، متاح على الموقع الإلكتروني https://www/amp/s/m.youm7.com تاريخ الإطلاع:24-04-2022، على الساعة15 : 22.

2- يتفق الطرفان على أن العلاقة الطبيعية بينهما تشمل أيضا العلاقات الاقتصادية والثقافية

ج- المياه :

حسب المادة (6) بهدف تحقيق تسويه شامله ودائمة لكافه مشاكل المياه القائمة بين الطرفين:

1- يتفق الطرفان بشكل متبادل، بالاعتراف بتخصيصات عادلة لكل منهما ،وذلك من مياه نهري الأردن واليرموك، ومن المياه الجوفيّة لوادي عربة وذلك بموجب المبادئ المقبولة والمتفق عليها وحسب الكميات والنوعية المبينة في الملحق رقم 2.

2- انطلاقا من إعتراف الطرفين بضرورة إيجاد حل عملي وعادل ومتفق عليه لمشاكلهما المائية و بالنظر إلى كون موضوع الماء يمكن أن يشكل أساسا لتطوير التعاون بينهما فان الطرفان يتعهدان بالتعاون بالعمل على ضمان عدم تسبب إدارة وتنميه الموارد المائية لأحدهما بأي شكل من الإشكال بالأضرار بالموارد المائية للطرف الآخر.

يعترف الطرفان بان مواردهما المائية غير كافيه للإيفاء باحتياجاتهما الأمر الذي يتوجب من خلاله تجهيز كميات إضافية بغية استخدامها وذلك عبر وسائل وطرق مختلفة بما فيها مشاريع التعاون على الصعيدين الإقليمي والدولي، وللتخفيف من حدة شح المياه يتم العمل في ضمن أطر المجالات التالية:

- تنمية الموارد المائية الموجودة منها والجديدة.
- منع تلوث الموارد المائية.
- التعاون المتبادل في مجال التخفيف من حدة النقص في كميات المياه.
- نقل المعلومات والقيام بنشاطات البحوث والتطوير المشتركة في المواضيع المتعلقة بالمياه[1].

"من ناحية الموارد المائية وافقت إسرائيل على منح الأردن 50 مليون متر مكعب من الماء سنويا،وعلى امتلاك الأردن لحصة تبلغ 75% من مياه نهر اليرموك كما وأكدت الاتفاقية على تعاون الطرفين في حالات الجفاف وعلى مساعدة إسرائيل للأردن في تطوير تكنولوجيا تحلية المياه بغرض تأمين موارد مائية إضافية [2].

2- المضامين الاقتصادية:

أ- البنود الاقتصادية لمعاهدة وادي عربة:

انطلاقا من معاهدة السلام الموقعة ما بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة دولة إسرائيل، ووفقا للمادة السابعة من هذه المعاهدة التي تدعو إلى تعزيز التعاون الاقتصادي فيما بين البلدين والدعوة إلى إنهاء كافة أشكال المقاطعة الاقتصادية بين الجانبين، والسعي لعقد اتفاقيات تتعلق بالتعاون الاقتصادي والثنائي في المحافل المتعددة الأطراف وهذا لتعزيز

---

[1] **نص اتفاقية وادي عربة كاملة**، تاريخ النشر 2017/12/10، متاح على الموقع الإلكتروني، https://Jfranews.com. go، تم الإطلاع 28-04-2022، على الساعة30: 16.

[2] أنس بشناق، مرجع سابق.

ودعم الاقتصاد، والتزاما بالبندين (1، و 2)[1]، فإن الطرفان يسعيان لإيجاد الظروف الإيجابية لتطوير الاتصالات المشتركة والتعاون الاقتصادي بين العاملين في الاقتصاد وهنا نستعرض عليكم بعض البنود التي اتفق عليها الطرفان وهي كالتالي:

*** المادة الأولى:**

يقوم الطرفان باتخاذ كل الإجراءات المناسبة لتشجيع التعاون الاقتصادي والتجاري بينهما والتأكد من تطويره بصورة منظمة.

*** المادة الثانية:**

1- يقوم الطرفان بإنهاء كل أشكال المقاطعة، وسوف يمنحان فيكل الأمور المتعلقة بمنتجات أحد الطرفين في النطاق الجمركي للطرف الآخر، معاملة الدولة بالرعاية.

2- يمنح كل طرف المنتجات ذات المنشأ المحلي في النطاق الجمركي للطرف[2]الأخر، معاملة غير تمييزية فيما يتعلق بتطبيق المحددات الكمية ومنح الرخص وأنظمة العملة الأجنبية.

3- لا تنطبق الشروط الواردة في الفقرتين 1 و 2 من هذه المادة على أي من المنافع:

أ/ الناشئة عن المشاركة الاتحاد الجمركي أو منطقة تجارة حرة أو منظمة اقتصادية إقليمية.

ب/ الناشئة عن المنافع والفوائد والامتيازات والإعفاءات الممنوحة أو التي ستمنح من قبل الأردن إلى الدول العربية الأعضاء في الجامعة العربية أو لسلطة الحكم الذاتي الفلسطيني.

ج/ التي منحها أي من الطرفين أو يمن أن يمنحها لأي دولة وفقا للاتفاقيات الدولية[3].

*** المادة الثالثة:**

يجوز للطرفين أن يتفقا على تخفيض الرسوم الجمركية على قوائم السلع في إطار بروتوكول يوقع بينهما ويحدد هذا البروتوكول قوائم السلع لكل طرف التي ستعفى من الرسوم الجمركية كليا أو جزئيا.

*** المادة الرابعة:**

يتم التعاون التجاري والاقتصادي بين الطرفين بناء على أسس التجارة الاعتيادية بين شركاء الأعمال في كلا البلدين، واستنادا إلى أحكام القوانين والأنظمة المطبقة في البلدين والاتفاقية الحالية وبناء على العقود التي يتم إنجازها بين الأطراف الاعتبارية والقانونية في البلدين[4].

ب- اتفاقية الكويز 1997:

---

(1) شيماء بشري يوسف زهران، مرجع سابق .

(2) عمر عبد الرزاق، **تقسيم الاتفاقيات الاقتصادية والتجارية الفلسطينية الدولية**، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، القدس- رام الله، ديسمبر، 2002، ص 148.

(3)عمر عبد الرزاق، مرجع سابق، ص 148.

(4)عبد الرزاق الجباشنة، مرجع سابق، ص 129.

تصنف التجارة ضمن الأنشطة الاقتصادية المهمة التي تساهم في تقوية ودعم مسار معظم الاقتصاديات الدولية وهذا من خلال تبادل السلع و الخدمات أو كلاهما معا، وبالتالي تمكنها من سد حاجياتها مما سبق أو التخلص من فائض الإنتاج عن طريق التصدير لها، ونظرا لأهمية هذا الأمر فقد بات الاقتصاد في عين دولة الاحتلال هو الداعم الأساسي لأي علاقة سياسية كونه يعمل على إطالة أمدها بموجب اتفاقيات متبادلة بين الطرفين، وهذا ما أقرته اتفاقيات التسوية العربية مع الكيان الصهيوني « بعدما أقدمت العديد من دول العالم المختلفة على إقامة علاقات دبلوماسية مع إسرائيل، كما حرصت دول أخرى إلى تطوير تلك العلاقات إلى مراحل أعلى »، [1] وكان من أبرزها المشروع الأردني الذي وقعه جلالة المغفور له الملك حسين مع حكومة الاحتلال، وهنا كانت أولى خطوات التطبيع، وتلتها العديد من اتفاقيات التعاون بين البلدين في جميع المجالات كاتفاقية الكويز.

- اتفاقية الكويز، (المفهوم والنشأة).

1- مفهومها:

« تعد الكويز واحدة من أبرز ثمار المشروع الأمريكي لإدماج إسرائيل في المحيط العربي اللافظ لها، وهو المشروع الذي سمي تارة "بالشرق أوسطية" وتارة أخرى "بالشرق الأوسط الجديد" وتارة ثالثة "بالشرق الأوسط الموسع"، إنه المشروع الذي يستهدف تفكيك المنطقة بالقوة ثم إعادة ترتيبها من جديد وفقا للمصلحة الأمريكية والإسرائيلية » [2].

« والكويز هي ثلاثة حروف تختصر عبارة **(Qualifie dindustrial zones)** بمعنى المناطق الصناعية المؤهلة »[3] وتعد هذه الأخيرة اتفاقية تجارية بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل إذ أنها ليست هي الأولى من نوعها بل كانت هناك اتفاقية مماثلة وقعت بين الأردن وإسرائيل، حيث تتضمن هذه الأخيرة تأسيس مناطق صناعية مؤهلة على عدة مراحل[4] ويقصد بالتأهيل هنا أي القادرة على التعامل التنافسي مع السوق الأمريكي[5].

وقد نتجت هذه الاتفاقية عن قرار الكونغرس الأمريكي لسنة **1996** بمبادرة الاتفاقية نقضي بإنشاء المناطق الصناعية المؤهلة **(QIZ)** وفق للقانون الأمريكي رقم **6955** في إطار ما يعرف بعملية دعم السلام في الشرق الأوسط[6].

2- نشأة اتفاقية الكويز:

---

(1) سعد شاكل شبلي، **التحديات الأمنية للسياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط في مرحلة ما بعد الحرب الباردة**، أطروحة لنيل درجة الماجستار في العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، 2008، ص ص 155، 156.

(2) رفعت سيد أحمد، مرجع سابق،ص 543.

(3) آمال شوثري، بوديسة نعيمة، **قراءة في اتفاقية الكويز(Q.I.Z)**،ع15، المركز الجامعي لبرج بوعريريج، ديسمبر 2006، ص 113.

4() آمال شوثري، ابن فرج زوينة، **التكامل الاقتصادي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة العربية بين مشروعية الطرح واتفاقية الكويز**، المركز الجامعي برج بوعريريج، الجزائر، ص658.

(5) رفعت سيد أحمد، مرجع سابق، ص 546.

(6) آمال شرثري، ابن فرج زوينة،**التكامل الاقتصادي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة العربية بين مشروعية الطرح واتفاقية الكويز**، مرجع سابق، ص 659.

بعد توقيع اتفاقيات السلام وتنظيم العلاقات بين كل من مصر وإسرائيل ومن ثم بين الأردن وإسرائيل، قامتا هاتين الأخيرتين بالتوقيع على معاهدة المناطق الصناعية المؤهلة (QIZ) ؛ إذ أن الأردن و إسرائيل وقعتا على الإتفاقية الأولى عام **1998** ،والثانية كانت عام **2004**، حيث تنص هذه الإتفاقية على إعفاء الصادرات المصرية والأردنيّة بمختلف أنواعها إلى أمريكا من الجمارك ، شريطة أن تشمل صناعاتها مدخلات إسرائيلية متنوع ما يعادل قيمة عشرة بالمئة على الأقل[1].

جاءت هذه الفكرة نتيجة رغبة الدول (مصر والأردن) في تطوير علاقاتها التجارية مع و.م.أ من جهة، ورغبة إسرائيل في التطبيع الاقتصادي واستغلال أيدي العمل الرخيصة في تلك الدول لأجل تعزيز قدراتها الصناعية في الأسواق العالمية المنافسة لها وخلق رأس مال عربي من جهة أخرى، لكن فكرة نقل المصانع الإسرائيلية إلى كل من الأردن ومصر بتعارض مع بند منشأ السلعة الوارد في اتفاقية التجارة الحرة، وعليه فقد تم تعديل هذا البند ونتيجة له كانت ولادة اتفاقية الكويز[2].

3- شروط اتفاقية الكويز:

تتضمن اتفاقية الكويز شروطا لإعفاء منتجاتها الأردنية من الرسوم الجمركية عند تصديرها إلى أمريكا وهي كالتالي:

1/ لقد أكدت الاتفاقية على شرط الإعفاء من الجمارك مقابل استخدام المصانع المؤهلة نسبة معينة من المواد الخام ذات المنشأ الإسرائيلي [3]« حيث لا تقل نسبة المكون الإسرائيلي فيها عن **7-11%** »[4].

2/ أن تكون الشركات المنتجة لها مدرجة في القوائم الخاصة بهذه المناطق.

3/ ألا تقل نسبة المكون المحلي عن **35%** كما يمكن استخدام مكونات ذات منشأ أمريكي بحيث لا تزيد هذه المكونات عن **15%** من قيمة السلعة.

4/ لا تلتزم الشركة المصرية المصدرة إلى أمريكا بالنسبة المحددة الخاصة بالمكون "الإسرائيلي" في كل شحنة مصدرة للولايات المتحدة، لكن يجب أن نستوفي إجمالي صادراتها هذه النسبة خلال ربع عام[5].

4- موقع المناطق الصناعية المؤهلة في الأردن:

في 6 مارس 1998، حدد الممثل التجاري للولايات المتحدة منطقة الحسن الصناعية في مدينة إربد الشمالية الشمالية (USTR) كأول منطقة صناعية مؤهلة، منذ ذلك الحين، ثم أيضا تحديد 12 منطقة صناعية مؤهلة إضافية في جميع أنحاء البلاد، تشمل المناطق

---

(1) إمطانس شحادة، **التبادل التجاري بين إسرائيل والدول العربية في أعقاب "الثورات العربية" (إسرائيل والتحولات في المحيط العربي)**، ملف رقم 4، المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية، برنامج دراسات إسرائيل، 2014، ص4.

(2) المرجع نفسه، ص 4.

(3) إلهام جير سالم شمالي، **"التطبيع الاقتصادي بين المملكة الأردنية الهاشمية وسلطة الاحتلال الصهيوني 1994-2018"**، مجلة البحوث التاريخية، م2، ع2، فلسطين، سبتمبر، 2019، ص 38.

(4) آمال شوثري، قراءة في اتفاقية الكويز (QIZ)، مرجع سابق، ص 113.

(5) آمال شوثري، مرجع سابق، ص 113.

الصناعية المؤهلة البارزة منطقة "الحسين بن عبد الله الثاني" الصناعية في الكرك، التي تملكها وتديرها مؤسّسة المدن الصناعيّة الأردنيّة ومدينة الأردن الإلكترونيّة في إربد، ومنطقة التّجمعات الصناعيّة المملوكة للقطاع الخاص في عمان، ومنطقة الضليل الصناعية[1].

5- الصادرات الأردنية من خلال اتفاقية المناطق الصناعية المؤهلة:

بلغ إجمالي الصادرات الوطنية إلى الولايات المتحدة الأمريكية من خلال اتفاقية المناطق الصناعية المؤهلة خلال العام **2004** ما قيمته **(658.4)** مليون دينار، ارتفعت إلى **(670.9)** مليون دينار خلال العام **2005**، بنسبة نمو مقدارها **(1.8%)**، ووصلت خلال النصف الأول من العام **2006** إلى **(331.5)** مليون دينار، بنسبة نمو مقدارها **(4.6%)** مقارنة بقيمتها خلال نفس الفترة من العام **2005**[2].

ج- إتفاقية التجارة الحرة

بعد إنضمام المملكة الأردنيّة لمنظمة التجارة العالمية عام 2000م ،تم التوقيع على إتفاقيّة التّجارة الحرة مع الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية في السنة نفسها، بحيث زادت التسهيلات التجارية التي أعطت امتيازات جديدة لدولة الاحتلال، وتم إقرار تخفيض الرسوم الجمركية الأردنيّة على بضائع دولة الاحتلال إلى الثلث عام 2005، في حين انخفضت قيمة الرّسوم الجمركية على البضائع الأردنية إلى النصف ،ثم ألغيت الرسوم الجمركية كليا بين الطرفين بموجب اتفاقية التجارة الحرة بين دولة الاحتلال والمملكة ومصر عام 2005م ،وبعدها تم توقيع اتفاقيتين عام 2005م بين الولايات المتحدة الأمريكية والأردن عرفت الأولى باسم اتفاقية fta التي سمحت للأردن بتصدير الأقمشة والمنسوجات المعفاة من الرسوم الجمركية، وبموجبها استغنت الأردن عن اتفاقية المناطق الصناعية المؤهلة,Qiz ثم تلتها اتفاقية مشتركة بين الأردن ودولة الاحتلال ،والاتحاد الأوروبي بشكل موسّع بهدف توسيع الإنتاج المشترك، من المنسوجات والأقمشة.

يمكن القول إن هذه الاتفاقيّة تُعد إتفاقية سياسية أكثر منها إقتصاديّة قدمت بها مصر والأردن لدولة الاحتلال تنازلات مجانيّة؛ بفتح الأبواب السياسية عبر البوابة الاقتصادية

---

[1] المنطقة الصناعية المؤهلة، على الموقع الالكتروني ttps ://stringfixer.com تاريخ الزيارة: 4 ماي 2022،الساعة 14:14.

[2] أريج دياب، سهر الهنداوي، **دراسة حول اتفاقيتي التجارة الحرة الأردنية الأمريكية (FTA) والمناطق الصناعية المؤهلة (QIZ)، غرفة تجارة عمان إدارة الدراسات والتدريب**، وحدة الدراسات والاتفاقيات الدولية، ديسمبر، 2006، ص 13.

لزيادة التجارة وتطبيعها من خلال إدخال المنتج الإسرائيلي بالمقابل عدم تقديم دولة الاحتلال أي تنازل موازي حتى ولو بشكل رمزي[1].

3- المضامين الثقافية والدينية.

أ: العلاقات الثقافية:

*** مفهوم التطبيع الثقافي:**

التطبيع الثقافي « هو فتح أبواب العقول والقلوب التي تحاصر القلعة الصهيونية لكي تتمكن إسرائيل من اختراق محيطها، ثقافيا ووجدانيا وتغيير مفاهيمه وقيمه » وذلك باستهداف المناهج المدرسية التي تخص الأجيال المعاصرة والقادمة، وهذا حتى تتوافق وتنسجم مع الاتفاقيات السياسية التي كرست الاعتراف بالآخر على حساب جزء من الذات العربية في فلسطين[2].

« نحن نتحدث عن مشروع إلحاق ليس فقط في ما يتعلق بحالة العداد المتأصلة تجاه العدو الصهيوني، بل إزالة حالة العداء نفسها يتطلب هدم وإبادة هدم كل شيء عربي حتى لا تبقى ثمة عروبة ولا تبقى أصالة أو نهضة... فقط محيط من الخراب الثقافي لا يمكن أن يشكل يوما خطرا على إسرائيل ».

عموما مشروع صهينة عقول العرب وقلوبهم والهيمنة عليهم ثقافيا يقتضي:

أولا: التغلب على المقاومة: وهذا من خلال تذليل العقبات الثقافية أمام تقبل الهيمنة الصهيونية والتواجد اليهودي في فلسطين[3].

ثانيا: التغلب على المقاومة والممانعة الثقافية العربية: أي من خلال إعادة هيكلة المنطقة العربية ثقافيا تمهيدا لتعزيز عناصر قوة المشروع الصهيوني.

بالتالي فإن تحقيق هذين الهدفين يقتضي:

أولا: محو الهوية العربية والإسلامية من المنطقة.

ثانيا: محو ثقافة أبناء المنطقة والعمل على تفكيكها، وهذا من خلال وسائل الإعلام المعرية ومنظمات التمويل الأجنبي[4].

إذن هنا نجد أن جوهر وغاية التطبيع الثقافي هو إعادة تكوين وهيكلة منظومة القيم والمفاهيم العربية صهيونيا، وهو ما يتطلب فكرة المقاومة والعروبة[5].

---

(1) إلهام جبر سالم، مرجع سابق، ص39.

(2) أحمد فايق دلول، مرجع سابق.

(3) سهام داوي، **حالة التصهين العربي واقع الانتهاك ومآلات التغيير(دراسة فكرية شرعية)**، منتدى العلماء، 2019، ص152.

(4) سهام داوي، المرجع السابق، ص 153.

(5) إبراهيم علواش، **موضوعات في التطبيع الثقافي مع العدو الصهيوني**، الصوت العربي الحر، 01-10-2013، متاح على الموقع الإلكتروني :: www.freearabvoice.orgttps//، تاريخ الإطلاع 21-25-2022، الساعة:17:22.

***- تجليات التطبيع الثقافي بين الأردن وإسرائيل:**

يُعد التّطبيع الثّقافي أحد أهم مداخل التّطبيع بالنسبة للاحتلال الصهيوني ،وذلك لأنه يشمل الإعتراف العربي بالهويّة الإسرائيليّة؛ ومن أمثلة ذلك اتفاقيّة وادي عربة بين الأردن وإسرائيل التي تضمّنت تطبيع العلاقات الثّقافية، حيث أنّه نصّت هذه المعاهدة في الفقرة الثانية من المادة الخامسة (على أن يتفق الطرفان على أن العلاقة الطبيعية بينهما تشتمل أيضا العلاقات الاقتصادية و الثقافية)[1].

هذا وقد تضمنت المادة رقم (10) من الاتفاقية (اتفاق الطرفين على إقالة تبادل ثقافي وعلمي في كافة الحقول، ويتفقان على إقامة علاقات ثقافية طبيعية بينهما في فترة لا تتجاوز تسعة أشهر من تاريخ التصديق على المعاهدة، وهذا التبادل يقود إلى إنهاء حالات التوتر في مسيرة السلام)[2]، أما المادة الحادية عشر فقد نصت على: "الامتناع عن القيام ببث الدعايات المعادية، القائمة على التعصب والتمييز" وأن يتمتع [الطرفان] عن مثل هذه الإشارات أو التعبيرات في كافة المطبوعات الحكومية [3].

وانطلاقا مما سبق يتضح أن كل ما ورد في الاتفاقية يتناقض مع كثير من التّشريعات العامة، ومع عناصر البيان الفوقي العربي الإسلامي، وهذا من ناحية ما تنص عليه القوانين والعادات والتقاليد أو مع كثير من الآيات القرآنية الكريمة، وبالتالي سيؤدي الأمر إلى إحداث إنقلاب تشريعي كما حدث مع سابقته، مثل إلغاء قانون الأمر إلى إحداث انقلاب تشريعي كما حدث مع سابقته مثل إلغاء قانون مقاطعة إسرائيل وضع الاتجار معها ومنع بيع العقار للعدو، إضافة إلى تعديل كل ما ينشر في الجريدة الرسميّة للملكة الأردنية الهاشميّة وإعادة النظر في العديد من المناهج الدّراسية كمنهج التّاريخ العربي والقضية الفلسطينية والترقية الإسلامية، وإن كان ما سبق إن دل على شيء فإنه [4] يدل عن رغبة الكيان الصهيوني في أحداث تغيير في عقلية الإنسان العربي. هذا وقد رصدت مشاهدات كثيرة عدة مظاهر للتطبيع الثقافي بين الأردن والاحتلال الصهيوني نذكر منها:

1- « مشاركة الكاتبة الأردنية زليخة أبو ريشة في مؤتمر القمة النسائي الأول (27-29 أيار / مايو 1994) في العاصمة المغربية المنعقد تحت عنوان "المرأة والسلم" والذي شاركت فيه وفود عربية وأوروبية إلى جانب وفد يمثل الكيان الصهيوني برئاسة وزيرة الثقافة والاتصالات، شولاميت ألوني، كانت هذه المشاركة لزليخة كفيلة بفتح ملف

---

[1] خالد عبد الرزاق الحباشة، مرجع سابق، ص117.

[2] شيماء بشرى، يوسف زهران، مرجع سابق.

[3] خالد العمري، **التطبيع العملي والثقافي ومقاومته في الأردن والوطن العربي، مؤسسة الدراسات الفلسطينية،** 24/10/2016. متاح على الموقع الإلكتروني.https//www.palestine- studies. org تاريخ الإطلاع15-04-2022، على الساعة:13:00 .

[4] خالد عبد الرزاق الحباشة، مرجع سابق، ص 117.

"التطبيع الثقافي" مع العدو، على الرغم من المناقشات والتحضيرات المنبثقة للجان مقاومة التطبيع»[1].

2- في خضم هذا الأمر فقد شخص الأستاذ "محمد حسنين "هيكل عملية الاختراق الثقافي قائلا: « ...من المحزن أن نلاحظ أن زمام المبادرة الإعلامية والثقافية في العالم العربي انتقل من أكثر [2] استنارة وتقدما إلى أكثرها تخلف بالذات في مجال حرية تداول المعلومات وأهلية الريادة الثقافية، وقيادات العالم العربي تقع في محذور أنها تمارس السياسة دون أن تقرأ التاريخ. ومن ذلك المشروع الذي اتفقت إسرائيل والأردن - برعاية الرئيس كلينتون – على دراسته والإعداد لتنفيذه وهو شق قناة بيت خليج العقبة والبحر الميت »[3].

3- كما نجد أنّه في إطار تحقيق التّطبيع الثقافي بين الأردن ودولة اليهود، فقد تم تصوير لقاء بين مجموعة من مثقفين أردنيين وأربعة من الصحفيين الإسرائيليين وهذا من طرف التلفزيون الأردني، حيث أنه تم التنظيم لهذا اللقاء من طرف بعض اليهود، هذا وقد أوضحت صحيفة **يديعوت أحرانوت الإسرائيلية** أن أعضاء الوفد هم: **فيكي، شران،** الصحفية والمتحدثة السابقة باسم الحزب الديني "تامى" و **أفى باردوجو المحامي** و **دافيد حامو** و**دورو ياميني**[4].

4- تم تنظيم مؤتمر للكتابة من طرف اليونسكو بتونس، لكن ما حدث أنه كاد أن ينهار، وهذا لأنه تم استدعاء كاتب إسرائيلي لحضور هذا المؤتمر لكن جهة ما اعترضت على حضوره والمشاركة فيه، وهذا لرفضهم للتطبيع الثقافي مع الكيان الصهيوني، لكن في المقابل هناك فئة أيدت فكرة حضوره وهي الدول العربية التي وقعت اتفاقات رسمية مع إسرائيل نذكر منها **مصر، ومنظمة التحرير الفلسطينية والأردن**[5].

إن ما نجم عن معاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية **14 أكتوبر1994** شكل خدمة للمخططات الإسرائيلية الأمريكية[6]، وهنا يمكن حصر أهم انعكاسات المضامين الثقافية بشكل خاص من هذه المعاهدة وهي كالتالي:

1/ تعديل المناهج الدراسية في المدارس أو الجامعات وفق ما يخدم الأهداف الصهيونية.

2/ إلغاء تدريس الأحاديث النبوية والآيات القرآنية التي تدعو إلى قتال اليهود والجهاد لتقرير ديار الإسلام التي تقع تحت الاحتلال.

3/ إعادة كتابة وتشكيل تاريخ الصراع العربي- الصهيوني وفق ما ينسجم مع روح المعاهدة[7].

---

[1] بن عمر شبانة، **رسالة الأردن في معركة التطبيع ومقاومته: المثقفون في الأردن... بين الرفض المطلق والقبول المتهافت**، م 5، ع 19، ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، عمان، صيف 1994 ، ص3.

[2] أحمد شرف، **التطبيع... ومقاومته**، ملتقى الحوار العربي الثوري الديمقراطي، طرابلس، 1996، ص 128.

[3] أحمد شرف، مرجع سابق، ص 128.

[4] غسان حمدان، التطبيع، مرجع سابق، ص ص 38، 39.

[5] إدوارد سعيد، **أوسلو2 "سلام بلا ارض"**، دار المستقبل العربي القاهرة، 1995، ص 40.

[6] عماد جاد، **الشرق أوسطية (مخطط أمريكي صهيوني) دراسات حول مخاطر "التطبيع" والعمل العربي في المواجهة، اللجنة المصرية لمقاومة التطبيع ومواجهة الصهاينة**، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1998، ص 197.

[7] خالد عبد الرزاق الحباشة، مرجع سابق، ص 119.

ب: العلاقات الدينية:

إن خطورة التطبيع مع الاحتلال الصهيوني ليست مقتصرة على القضية الفلسطينية فحسب، بل تتعداها إلى ما هو أبعد وأشمل، فلأمة الإسلامية أيضا هي المستهدف الرئيسي، وذلك من خلال إضعاف الاهتمام بالقضايا التي تهم المسلمين وتفكيك هوية الأمة الإسلامية، فالدول الإسلامية أصبحت تهرول نحو إنشاء علاقات مع إسرائيل وبالتالي نشوء جيل متخبط الفكر والمبادئ غير متمسك بقيمه [1]،وهذا ما يتمثل في التطبيع الديني « وهو التطبيع الذي يقع من أحد أو من بعض علماء الدين الإسلامي أو رجال الدين المسيحي، بصفتهم الدينية، أو هو التطبيع الذي يستخدم فيه الدين كمبرر ومسوغ للاعتراف بالكيان الصهيوني وإقامة العلاقات معه، فالمعيار هنا أن يأتي التطبيع ممن يتحدثون أو يتصرفون بصفتهم الدينية، ما يجعل ذلك التطبيع محسوبا على الدين ومؤسساته، أو أن التطبيع يأتي مستندا لخطاب ديني، هنا يوصف التطبيع بالديني »[2]، ومن مظاهر التطبيع الديني مع الكيان الصهيوني ما تضمنته المادة التاسعة من معاهدة السلام بين الأردن وإسرائيل التي تم التوقيع عليها بتاريخ 26 أكتوبر 1994 وهذا بخصوص الأماكن ذات الأهمية التاريخية والدينية حيث جاء فيها ما يلي:

1- أنه سيسمح كل طرف للآخر حرية الدخول للأماكن ذات الأهمية الدينية والتاريخية.

2- إحترام الكيان الصهيوني للدّور الخاص للمملكة الأردنية الهاشميّة في الأماكن الإسلاميّة المقدّسة في القدس.

3- قيام الطرفين بالعمل معا لأجل تعزيز ما يسمى بحوار الأديان بين الأديان التوحيدية الثلاثة وهذا بغرض بناء تفاهم ديني والتزام أخلاقي وحرية العبادة والتسامح والسلام[3].

وفيما يخص المادة الثالثة: « أو ما يسمى بالحوار بين الأديان الذي أخذت الحكومة الأردنية توليه اهتمامها وتعقد له المؤتمرات، ويعتقد بأن ذلك يهدف إلى مزيد من التطبيع وتهيئة المواطن الأردني (المسلم والمسيحي على حد سواء) لتقبل التعامل مع الديانة اليهودية وأتباعها كأحد الديانات السماوية التوحيدية الثلاث، ولقد جرى تمرير مجموعة من التعبيرات في هذا السياق، مثل(أبناء إبراهيم)، و(الديانات الإبراهيمية الثلاث)، فضلا عن محاولات إخراج المفهوم الديني من الحياة العامة ورفض دور الإسلام السياسي، وحصر موضوع الأديان في المساجد والكنائس مما يعني التوجه نحو علمنة العلاقة بين العرب واليهود وفق التصور الصهيوني »[4].

رابعا:المواقف المحليّة والعربيّة والدوليّة من التّطبيع الأردني الإسرائيلي

1- المواقف المحلية:

---

[1] وصال الطناني، **التطبيع العربي الإسرائيلي وآثاره على مستقبل القضية الفلسطينية**، مركز دراسات الشرق الأوسط، 08، 03، 2021.

[2] محمود عبده، مرجع سابق، ص ص 164، 165.

[3] **الوصاية على المسجد الأقصى وتأثير الاتفاقيات**، القدس، فلسطين 2018/03/10، على الموقع الالكتروني: https://www.aljazeera.net تمت الزيارة بتاريخ: 28 ماي 2022، على الساعة 12:59.

[4] خالد عبد الرزاق الحباشة، مرجع سابق، ص 118.

المستوى الشّعبي رأى أن المعاهدة اعترفت بسيادة أردنية منقوصة على الأراضي الأردنية، وان إسرائيل أقامت على الأراضي المستأجرة في الأردن العديد من المشروعات اليهودية ومشاريع زراعيه، وشرطه وجمارك إسرائيلية من المياه العذبة، وتدفقت مياهها إلى المواطنين الإسرائيليين بالإضافة إلى إغراق السوق الأردني بالمنتجات الإسرائيلية، مما ألحق الضّرر بالمُزارعين والمنتجين الأردنيين[1]ولم تكن الوعود التي أطلقها مهندسو وموقعوا معاهدة السّلام الأردنية الإسرائيلية حول تحقيق الرّخاء الاقتصادي والاستقرار الأمني والسّلام الإقليمي إلا وعودا كاذبة؛ فاحتجّت عليها الأحزاب خاصة جبهة العمل الإسلامي واللجنة الشعبية العربية الأردنية ، ومسيرات طلابية واعتصامات للجماهير، في المقابل أعلنت الحكومة أنها لن تسمح لأي مظهر من مظاهر الرّفض للمعاهدة بالتعبير عن نفسه سواء في صورة سلمية أو في صورة عنيفة [2].

صعدت هذه الاتفاقية من حالة الاحتقان وتبلورت مؤسّسات أهليّة متعدّدة تحت شعار مقاومة التطبيع،وقادت تلك الجهود نُخب سياسية محسوبة على النظام الأردني واصطدمت تلك الجهود بقمع خشن في أكثر من مرة نهاية عقد التسعينات من القرن الماضي، في هذه الأثناء كانت الساحة الرسمية الأردنية تشهد جدلا وانقسمت نخبة النظام بين مؤيد للاتفاق ومعارض وانتصر الراحل الملك حسين لفكرة تأمين حقوق المملكة عبر السلام وليس الحرب، والذي كان واضحا هو أن الأردن الرسمي ذهب مضطرا لتلك الاتفاقية بعد أن كانت منظمة التحرير الفلسطينية قد انفردت بمفاوضات سرية مع إسرائيل.[3]

معاهدة السلام استمرت على مدى الأعوام الماضية بين الحكومات، ولم تتمدد لتصل للشّعوب نتيجة حالة الرفض الشعبي الأردني لإسرائيل هكذا يقول للجزيرة نت "محمد الحلايقة" نائب رئيس الوزراء الأردني السّابق، ويؤكد الحلايقة أن سبب ذلك أن عمان بعد 26 عاما على السّلام لم تجد من الإحتلال أي وفاء بتعهّداته،التي نصت عليها المعاهدة بملفات أساسية مثل المياه أو الأمن والانتهاكات المتواصلة للوصاية الهاشمية على القدس والمقدسات ويرى أن اتفاقيات التطبيع العربية مع إسرائيل أو السلام مقابل السلام،كما يسميها رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو من شأنها أن تضعف الموقف الأردني القائم على مبدأ الأرض مقابل السلام وعلى حل الدولتين وأن مثل هذه الاتفاقيات تسمح لإسرائيل بفرض الحلول التي تراها للقضية الفلسطينية ولو كانت على حساب الأردن[4].

---

[1] غازي حسين، **"معاهدة وادي عربة وتداعياتها، إتحاد الكتاب العرب"**، مجلة الفكر السياسي، م14، ع42، 2012، ص ص60-62.

[2] عمر شبانة، **"معاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية، ردات فعل في الأردن"**، مجلة الدراسات الفلسطينية، م5، ع20، خريف 1994، ص10.

[3] اتفاق واد عربة ، **"...سلام فاتر ألغى حالة الحرب بين الأردن وإسرائيل"**،جريدة العرب الدولية،الشرق الأوسط،ع 15268، عمان، 16 سبتمبر 2020.

[4] أيمن فضيلات، **في ظل هرولة عربية للتطبيع...**، هذا ما جناه الأردن بعد 26 عاما من السلام مع الإسرائيل، 2020/10/27 متاح على الموقع الإلكتروني.https://www aljazeera.net، تم الإطلاع 26-04-2020، الساعة15:24.

ولقد أكدت الحملة الوطنية الأردنية لإسقاط اتفاقية الغاز مع الكيان الصهيوني وقد جاء فيها " أن أصحاب القرار في الأردن انتقلوا من التطبيع السياسي إلى الفرض القسري للتطبيع على المواطنين، بعد توقيع اتفاقية تبادل الكهرباء والماء مع إسرائيل، ورأت الحملة أن الأردن أصبح شريكا مباشرا في خرق القانون الدولي وجرائم الحرب التي يرتكبها الاحتلال مشيرة إلى أن الاتفاقية تضع أمن الأردن المائي المستقبلي تحت رحمة الاحتلال، الحملة دعت جميع الأحزاب والنقابات إلى مقاطعة أصحاب القرار،ودعت المواطنين للمشاركة في المسيرة المندّدة بالاتفاقيّة وتظاهر مئات الطلبة في الجامعة الأردنية رفضا لإتفاقية "الطاقة مقابل المياه " التي وقعتها الحكومة مع الاحتلال الإسرائيلي مطالبين بإلغاء اتفاقية وادي عربة ورأى مجلس نقابة أطباء الأسنان أن هذه الاتفاقية جاءت مخالفه لإرادة الشعب الأردني الرافض للتطبيع مع الكيان الصهيوني وتابع البيان" أننا نرى أن ربط حاجتنا من الماء والطاقة بالكيان الصهيوني تسلبنا قرارنا السيادي وتجعلنا رهينة لعدو يتربص بنا في كل لحظه مطالبا الحكومة الأردنية بالتراجع الفوري عن هذا الإجراء"[1].

وتعتبر اتفاقية الغاز أكبر مشروع تطبيعي بين الأردن والاحتلال الإسرائيلي لقت معارضة شديدة من الشّارع الأردني ، ورفضها مجلس النُّواب وتم التصويت بإجماع أعضائه لرفض الاتفاقية مرتين وقال عضو لجنة الطاقة في مجلس النواب الأردني موسى هنطش " أن كافة القوى الوطنية والشعبية ستواصل الضغط على الحكومة لإلغاء الاتفاقية،لاسيما وأن هنالك مصادر متعددة لاستيراد الغاز الطبيعي[2].

2- المواقف العربية:

يعتبر الفلسطينيون التطبيع خروجا على المبادرة العربية حيث طرحت المبادرة العربية سلاما كاملا مع الدول العربية، بشرط انسحاب إسرائيل الكامل من الأراضي العربية المحتلة في عام 1967 بما في ذلك الجولان والتوصل إلى حل عادل لقضية اللاجئين الفلسطينيين وفقا لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 194 وقيام دولة فلسطينية مستقلة عاصمتها القدس الشرقية[3].

ويقول العديد من المسئولين والخبراء الفلسطينيين أن أي علاقة بين دولة عربية وإسرائيل تشكل نقطة ضعف إضافية في الموقف الفلسطيني ودأب الرئيس الفلسطيني محمود عباس على التحذير من سعي إسرائيل لتطبيق مبادرة السلام العربية وقال عباس في أكثر من لقاء أن جوهر خطة التسوية الأمريكية الجاري إعدادها من قبل الرئيس دونالد ترامب والمسماة بصفقة القرن والتي تقوم على أساس إقامة علاقات تطبيع وتعاون بين إسرائيل

---

[1] حملة أردنية ضد التطبيع القسري، 24 نوفمبر2021، متاح على الموقع الإلكتروني: https:// www.almayadeen.net تم الإطلاع 29-04-2022، على الساعة14.30.

[2] زيد الدبيسية، **مصر والأردن بعد سنوات التطبيع مع إسرائيل....مع إسرائيل خسائر وابتزاز**،العربي الجديد،عمان، 15 سبتمبر 2020، متاح على الموقع الإلكتروني: https://www.alaraby.com، تم الإطلاع 27 -04-2022 على الساعة15:31.

[3] **التطبيع العربي مع إسرائيل... بين الفتور والتحالف**، 2021/06/25، http://www.aa.com.tr/ar/228 تم الإطلاع 27 -04-2022 على الساعة19: 15.

والدول العربية. قبل التوصل إلى اتفاق تسويه نهائي بين إسرائيل والفلسطينيين وبهذا يرفض الفلسطينيون صفقة القرن[1]، وتفاعل الشارع الفلسطيني مع الحراك الشعبي الأردني ضد العلاقة مع إسرائيل في كثير من المحطات منها المطالبة بإلغاء اتفاقيه استيراد الغاز من الكيان الصهيوني والمطالبة بعدم تجديد تأجير منطقتي الباقورة والغمر لإسرائيل لأصحابها وإقامة دولتهم المستقلة عاصمتها القدس قام أيضا نائب رئيس الوزراء ذوقان الهنداوي مؤلف كتاب القضية الفلسطينية بالاستقالة.

في المقابل نجد جهة فلسطينية, تتقبل المفاوضات مع العدو تلبية للطلب الأمريكي للمحافظة على امتيازاتها ومصادر تمويلها ، وخاصة أموال الدُّول المانحة فالتطبيع والاعتراف والتّحالف مع إسرائيل ومساعدتها ،والتّعاون الأمني والعسكري معها كما تفعل الأردن والسعوديّة، والإمارات والسّودان ،خيانة وطنية وقومية، ودينية، وقانونية وإنسانية.

عربيا عملت أغلبية الدول العربية على تفادي بيان موقفها الرسمي منها ولقد عارضت كل من سوريا والعراق الاتفاقية بشده ووصفتها بالاستسلامية، وبتتبع ردود الفعل على هذا التطبيع الذي عرف بمعاهدة وادي عربة نجد أن كل من لبنان وسوريا رفضت هذا الاتفاق وهذا بقيادة الرئيس السوري حافظ الأسد ولكن بدون أن تتصدى له وكان سبب رفض هو صيغة تأجير الأراضي الأردنيّة لإسرائيل ،وتجاهل قضية اللاجئين الفلسطينيين،ولقد تجمع نحو 400 شخص من عمان في مظاهرات قرب السّفارة الأمريكية في منطقه "عبدون "غرب عمان رافدين لهذا التطبيع المتسرع بين الأردن وإسرائيل حاملين لافتات كتب عليها فلسطين ليست للبيع 1994 أما حزب الله اللبناني فقد اعتبر هذا التطبيع بين الأردن وإسرائيل محاوله للقضاء على حقوق الفلسطينيين التاريخية والشرعية ومحاوله للسيطرة على الأردن وإضعافه وإضافته ضمن الأراضي المحتلة من طرف إسرائيل، هذا الزاب اللبناني الذي قاوم المعاهدة وقام بإطلاق قذائف الهاون والصواريخ على بلدات الجليل الشمالي قبل الحفل بنحو 20 دقيقه[2] .

وفق ما يراه المحلل والكاتب السياسي عبد المجيد سويلم في حديث مع ديو عربية أن النظام العربي في طريقه إلى الانهيار الشامل وان هذا الانهيار مستمر ما دامت الدول العربية ذات الثقل الإقليمي لهذه الدول هو الاعتراف بإسرائيل أو المزيد من التطبيع وبالتالي القفز إلى الحقوق الوطنية الفلسطينية ويشرح المحلل أن النظام العربي كان موافقا على كل خطوات ترامب لان قادته يعتبرون أن سقوطه سيشكل هزيمة لهم في مواجهه إيران أو سيصعب عليهم الحفاظ على حكمهم[3].

---

(1) محمد أحمد، **اتفاقية وادي عربة أضعفت الموقف الفلسطيني**2019/11/09، القدس العربي، https://wwwalquds.co.uk، تاريخ الإطلاع: 28-04-2022، على الساعة21:30.

(2) إسماعيل عزام، **التطبيع العربي مع إسرائيل يزداد ... أي خيارات تبقت عند الفلسطينيين**، 2020/08/17، متاح على الموقع الإلكتروني..https://www.COMmp.DW، تم الإطلاع بتاريخ 29-04-2022، على الساعة10:54.

(3) إسماعيل عزام،**مرجع نفسه**.

وقال رئيس المكتب السياسي لحركه المقاومة الإسلامية حماس إسماعيل هنية أن تطبيع العلاقات مع إسرائيل هو بمثابة طعن غادره في ظهر الشعب الفلسطيني وخطيئة سياسيه كبرى تضر بمصالح الأمة وأمنها القومي على المدى المنظور والاستراتيجي وجاء هذا في رسالة بعثها هنية إلى قادة أكثر من 30 دوله عربيه وإسلامية بحسب بيان صادر عن حركة حماس [1].

ويمكن أن نعد هذه الاتفاقية سابقة خطيرة تفتح الباب أمام إسرائيل مستقبلا لتأجير أراضي في الدول العربية بغية استثمارها وإقامة الإسرائيليين فيها وخضوعهم للقوانين الإسرائيلية وليس لقوانين الدولة المؤجرة كما في حالة الأردن التي أعطت السيادة الفعلية على الأرض لإسرائيل مقابل سيادة شكلية للأردن عليها[2].

ولقد انبرت أقلام عديدة تعبر عن هذا الواقع المحزن المتمثل في البعد عن الموقف العربي من بينها كتابات لمصطفى كمال السيد تحت عنوان "التطبيع مع إسرائيل بين أنصاره وخصومه" قائلا أن القبول بالتطبيع هو تسليم بهذه الجريمة الأخلاقية ليس في حق الشعب الفلسطيني وحده ولكن في حق الإنسانية جميعا، دعونا أولا ننحى ربما للمرة الأخيرة ذلك الادعاء السخيف بأن تطبيع العلاقات بين تلك الحكومات وإسرائيل يساهم في تحقيق السلام في الشرق الأوسط كما أن إسرائيل لم تقدم أي تنازلات مقابل سيطرتها على الأراضي العربية[3].

3- المواقف الدولية :

لاقت اتفاقية السلام الأردنية الإسرائيلية ترحيبا عالميا واسعا من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي وفي الداخل الإسرائيلي، حيث وصف الرئيس الأمريكي كلينتون الملك الحسين بأنه رجل السلام الأول في المنطقة والمستعد لفعل أي شيء لتحقيق سلام عادل وشامل في المنطقة[4]، وبتوقيع الأردن معاهدة السلام تغيرت نظرة دول الاتحاد الأوروبي فأصبحت تعتبر الأردن طرف أساسي في إعادة تأهيل منطقة الشرق الأوسط،واكتسبت المصداقية أمام دول العالم،ونتيجة لهذه المعاهدة دخل الأردن في مفاوضات شراكة مع الاتحاد الأوروبي في عام 1995 وبدأ السعي لإقامة منطقة تجارة حرة بين الاتحاد الأوروبي والأردن، ولا ننسى هنا الدور الأمريكي في تدعيم عملية السلام الأردنية الإسرائيلية وتشجيع الدول للدخول في اتفاقيات تطبيعه تحت صيغة التعاون والتحالف لإنهاء الصراعات وتطوير الشرق الأوسط وهذا تحضيرا لنظام إقليمي جديد تحكمه الولايات المتحدة الأمريكية بمعنى أن تقوم الإستراتيجية الأمريكية بتشكيل ائتلاف

---

(1) محمد عبد الله، **الجامعة العربية والتطبيع ... لا أرى، لا اسمع، لا أتكلم** 2020/12/30، المتاح على الموقع https://www.aljazeera.net، تاريخ الإطلاع:01-05-2022، على الساعة 19:46.

(2) محمد أحمد خلف، **الموقف العربي من مشاريع حل الصراع العربي الإسرائيلي، دراسة تاريخية**، 1991-2000، دار عيداء للنشر والتوزيع، عمان، 2019، ص192.

(3) مصطفى كامل االسيد، **التطبيع مع إسرائيل بين أنصاره وخصومه**، 3جانفي2021، الشروق https:// www.shorouk news.com.

(4) أحمد ذوقان الهندواي، مرجع سابق.

إقليمي محوره إسرائيل يضم كل من مصر والأردن وسوريا ولبنان وبعض الدول العربية وأساس هذا المحور هو المثلث الإسرائيلي الفلسطيني الأردني لأهميته الجيوسياسية والاقتصادية فالإستراتيجية الأمريكية التي تقف وراء عمليات التطبيع والتي تقف وراء إسرائيل تسعى لإخراج الفلسطينيين من أرضهم وتهجيرهم إلى ما يسمى بالوطن البديل في الأردن وبهذا يتم تحقيق الهدف الأسمى وهو قيام مشروع إسرائيل الكبرى، ومن ابرز الكتب التي تأتي في هذا السياق والمقررة في دولة الاحتلال مقرر " قراءات إسرائيل " فكافة هذه المناهج لا تقر أو توضح حدود دولة الاحتلال بل على العكس تماما فهي تركز على غرس فكرة أن أرض إسرائيل الكبرى هي من الفرات إلى النيل وفي هذا مخالفة صريحة لاتفاقية السلام الأردنية الإسرائيلية، كما أنها تشير إلى أن كافة دور العبادة الإسلامية والمسيحية في القدس قد أقيمت على أنقاض معابد يهودية وهدمها هو واجب وطني وديني.

كما دامت الولايات المتحدة الأمريكية التطبيع الأردني الإسرائيلي بهدف رفع المقاطعة العربية عن الكيان الصهيوني كشرط أساسي من شروط إقامة السوق الشرق أوسطية وأحكام السيطرة على الزراعة في العالم،أضف إلى أنها تسعى إلى الحفاظ على الفجوة التكنولوجية بين العرب والكيان الصهيوني وهذا لتحقيق مكاسب اقتصادية وتحصل على امتيازات اقتصادية ونقل نمط الاستهلاك الأمريكي للمنطقة تدريجيا مع كل ما يعنيه ذلك من تكلفة اجتماعية هائلة تدفعها الدول العربية بالإضافة للسماح لرؤوس الأموال الأمريكية بالتدفق للمنطقة العربية[1].

[1] خالد عبد الرزاق حباشنة، مرجع سابق، ص 127.

الفصل الثالث:
نتائج وانعكاسات التطبيع الأردني الإسرائيلي والمواقف الدولية

أولا: نتائجه على الأردن

ثانيا: نتائجه على الكيان الصهيوني

ثالثا: نتائجه على القضية الفلسطينية

رابعا: نتائجه على المنطقة العربية

الفصل الثالث: نتائج وانعكاسات التطبيع الأردني الإسرائيلي

أولا: نتائجه على الأردن

بعد تسارع وتيرة المفاوضات الأردنية الإسرائيلية والتي أدت في نهايتها إلى عقد تسوية سلمية بين الجانبين في **26 أكتوبر 1994** والتي عرفت بمعاهدة وادي عربة [1]، فقد كانت لاتفاقية السلام هاته أثرا كبيرا على الجوانب والنتائج الإستراتيجية والعسكرية والاقتصادية الناجمة عن نفاذ هذه المعاهدة، ومن جملة نتائج هذا التطبيع على الأردن في حد ذاته نجد الآتي:

1- أثر العلاقات الأردنية الإسرائيلية على الجانب الأمني والعسكري للأردن.

« لقد أكدت المادة الرابعة من معاهدة السلام على قيام تعاون مشترك بين الأردن و(إسرائيل) في المسائل الأمنية على أساس الثقة المتبادلة بهدف إقامة أساس إقليمي أمني في المنطقة، ولهذا فإن موضوع الأمن يعتبر مطلب وحاجة ملحة للجانب (الإسرائيلي)، كما هو مطلب أردني يضمن للأردن سلامة حدوده من الجهة الغربية، وضمان عدم تفكير الجانب الإسرائيلي في محاولاته في التوسع عبر حدوده الشرقية ولقد شملت المادة الرابعة سبعة بنود رئيسية بدون ملاحق لها. وسنذكر هنا أهم هذه المادة »[2].

المادة 4:

الأمن:

أ- إذ يتقبل الطرفان التفاهم المشترك والتعاون بينهما في المسائل المتعلقة بالأمن وسيكون جزءا مهما من علاقتهما وسيؤدي أيضا إلى تعزيز أمن المنطقة، فإنهما يأخذان على

---

[1] د. فهد خليل زايد، مرجع سابق، ص 341.

[2] إ. سليمان فلاح عقيل، **أثر العلاقات الأردنية الإسرائيلية في حل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي 1994-2016**، رسالة ماجستار، معهد بيت الحكمة للعلوم السياسية، جامعة آل البيت، الأردن، (2016-2017)، ص 29.

عاتقيهما أن يؤسسا علاقتهما في مجال الأمن على الثقة المتبادلة، وتطوير المصالح المشتركة والتعاون، وأن يهدف إلى إقامة بنيان إقليمي من الشراكة في السلام.

ب- نحو ذلك الهدف يعترف الطرفان بمنجزات المجموعة الأوروبية والإتحاد الأوروبي في تطوير مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا ويلتزمان بإقامة مؤتمر الأمن والتعاون في الشرق الأوسط[1].

2- أيضا نجد أنه يتعمد الطرفان بمقتض هذه المادة على الامتناع عن التهديد بالقوة واستعمالها واستعمال الأسلحة التقليدية أو غير التقليدية أو من أي نوع ضد بعضهما، وعن الأعمال والأنشطة الأخرى التي تضر بأمن الطرف الآخر[2].

وعليه فإنه بالرغم من تبديه هذه البنود في ظاهرها من إيجابيات فقد ظهرت سلبياتها بعد عشر سنوات من توقيعها، وهذا حسب ما تم ذكره من طرف أبو جابر رئيس الوفد الأردني الفلسطيني المفاوض عام 1994[3].

حيث نجد أن المادة الرابعة التي تنص على الأمن بين الجانبين تمثل انتهاكا للسياسة الأردنية فقد دعت إلى تأسيس تحالف أمني وطيد بين الطرفين وهذا ما سيؤثر سلبا على الدور المستقبلي للأردن في بناء التضامن العربي والإسلامي، هذا وقد تمكنت إسرائيل من خلال هاته العلاقات الأمنية من تحويل الأردن من دولة معادية إلى صديقة، حيث مكنها هذا الأمر من الحفاظ على الكنز الاستراتيجي للمعلومات الأمنية و الإستخباراتية القادم من المملكة الأردنية مما أزال القلق والخطر عنها من خلال تأمين أطول حدود لها مع دول الطوق(*) التي استعدت الأردن لتأمينها من خلال نصوص المعاهدة، هذا وقد منح هذا البند جملة أخرى من الامتيازات لإسرائيل على حساب الأردن كاستفادتها من الأراضي الأردنية خاصة منطقتي الباقورة و الغمر. والتي تعتبر من أهم المناطق السياحية في الأردن الأمر الذي جعل من إسرائيل هي المستفيد الأول والأخير من هذه الاتفاقية[4].

2- أثر العلاقات الأردنية الإسرائيلية على الجانب الاقتصادي للأردن.

يعد تطبيع العلاقات الاقتصادية بين الأردن و " الكيان الصهيوني " من بين أحد أهم النقاط الواردة في اتفاقية وادي عربة الموقعة عام 1994، حيث خصصت المادة السابعة من الاتفاقية للتفصيل في هذا الجانب من التطبيع وقد نمت المادة على التالي:

---

(1) **معاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية "وادي عربة"** الموقع الإلكتروني: https:// llinfo.wafa.ps.larتمت زيارة الموقع بتاريخ 04 مارس 2022، 17:20.

(2) **معاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية** ...أهم البنود "الموقع الإلكتروني" : https://www.aljazeera.netتمت الزيارة بتاريخ: 04 مارس 2022، 17:59.

(3) عبد الله أحمد حسن عبد الله، مرجع سابق.

(*) هي الكيانات السياسية التي تحد فلسطين المحتلة وهي لبنان،سوريا،الأردن،مصر، حصلت لنفسها على الاستقلال وأصبحت لها حدود دولية، ومصالح حياة وإقتصاد وأمن من وراء هذه الحدود. للتفصيل أكثر ينظر: حسنين هيكل ، **سلام الأوهام ،أوسلو_ما قبلها وما بعدها** ،ط7،دار الشروق، بيروت، ص85.

(4) محمد سامي محمد أبو طير ، **أثر التطبيع الإسرائيلي الأردني على الأردن سياسيا وأمنيا واقتصاديا**، أطروحة مقدمة لنيل درجة الماجيستار في الدراسات الإقليمية والدولية بكلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، الجامعة الإسلامية بغزة، أفريل 2020، ص ص 59، 60.

المادة 7: العلاقات الاقتصادية.

أن الدولتين تجد في تحقيق النمو والتطور الاقتصادي العمود الأساسي لنشر الأمن والسلم والعلاقات المنسجمة فيما بين الدول والشعوب والأفراد، ولتحقيق هذا الهدف فقد ورد في **البند(أ)** من الفقرة **الثانية** في المادة **السابعة** أنه على الطرفين إزالة المعيقات التي تمنع إقامة علاقات اقتصادية طبيعية، مع التعاون في مجال إنهاء أي مقاطعة اقتصادية بين الطرفين[1]، هذا وقد جاء في **البند (ب)** في الفقرة **الثانية** من المادة ذاتها أن يتم التحضير لمفاوضات بين الطرفين لأجل الوصول إلى اتفاقيات اقتصادية وتجارية لإقامة مناطق تجارة حرة بينهما وتحديد سبل التعاون في مجال البنوك والاستثمار والصناعة[2].

وانطلاقا من هذا كله فقد عقد صانع القرار الأردني في الآمال على الآثار الإيجابية التي سيجنبها الأردن اقتصاديا من خلال توقيع معاهدة السلام هذه وذلك لتعويض ما تكبده من خسائر جراء تداعيات حرب الخليج الثانية التي مست أكثر الجوانب الاقتصادية والاجتماعية للأردن[3].

والتي كانت من ضمن أهم أسباب تحريك عملية السلام بين بعض الدول العربية مع إسرائيل مثل: **مؤتمر مدريد للسلام عام 1991 واتفاقية أوسلو مع السلطة الفلسطينية عام 1993** تم **وادي عربة 1994**[4].

يحاول المحتل من خلال هذه الاتفاقيات الاقتصادية أحداث تشابك اقتصادي واسع بين اقتصادهم واقتصاد الدول العربية بحيث تصبح كلفة الانفصال عالية جدا في حال ما إذا فكر أي طرف عربي الانفصال من هذه المشاريع[5].

تبين أن تستطيع الاقتصادي مع الأردن آثار سلبية كثيرة وعلى سبيل المثال: فقد نصت اتفاقية وادي عربة، على ضرورة تحقيق التعاون الاقتصادي بين الجانبين ووقعت مع إسرائيل عديد الاتفاقيات الاقتصادية التي ساهمت بدورها في تحسين اقتصادها إلا أنها أثرت بصورة سلبية على الاستقرار الأردني، وجعلت منها إسرائيل اتفاقية ذات بعد سياسي بحت، [6]هذا أيضا ويلاحظ أن منتجات الأردن الصناعية والزراعية تراجعت أمام منافسيها في الكيان الصهيوني، وهذا راجع إلى زيادة التكلفة وتقص جودة المنتجات الأردنية، مع إلغاء الحماية الممنوحة لها، كما أنه يخش أن يشكل تفوق الاقتصاد الإسرائيلي تبعية الاقتصاد

---

[1] **وثائق معاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية**، عمان 17-10-1994"، مجلة الدراسات الفلسطينية، م5، ع20، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، خريف 1994، ص4.

[2] هنادي قواسمي، **23 عاما من التطبيع الاقتصادي**، تاريخ مختصر للعلاقات الاقتصادية بين الأردن وإسرائيل، الخميس 20 أفريل 2017، https: //www.hiber.com تاريخ الإطلاق 18 مارس 2022، الساعة: 13:15.

[3] محمد قجالي، **حرب الخليج الثانية بين أحكام القانون الدولي وتداعيات النظام الدولي الجديد**، رسالة لنيل شهادة دكتوراه الدولة في القانون الدولي العام والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الأخوة منتوري قسنطينة، 2007-2008، ص 437.

[4] صالح خلق صالح، **آثار الاجتياح العراقي للكويت على العلاقات العراقية الأمريكية (1988-2008)**، أطروحة لنيل الماجستار في العلوم السياسية، قسم لعلوم السياسية، كلية الآداب، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، 2010، ص121.

[5] ناصر بن حمد الفهد، **التبيين لمخاطر التطبيع على المسلمين**، مكتبة السلفيون، الرياض،2003 ، ص 34.

[6] محمد سامي، محمد أبو طير، مرجع سابق، ص89.

الأردني له أي يصبح اقتصادا تابعا[1]، أما على مستوى قطاع السياحة فنجد أنه لا توجد أي إحصاءات رسمية تبرز دعم الزوار الإسرائيليين للاقتصاد الأردني وهذا حسب ما أكدته السياحة بشأن تهرب الزائرين الإسرائيليين عن دفع تذاكر الدخول للمناطق السياحية وإثارتهم المستمرة للمشاكل إذا أنهم يشكلون عبئا على الاقتصاد الأردني[2].

ثانيا-نتائجه على إسرائيل:

في الواقع العملي جميع أشكال العلاقة الاقتصادية الأردنية الإسرائيلية تطورت فقط في مجالين رئيسين هما الزراعة وصناعة المناطق الصناعية المؤهلة، في الزراعة استطاع الإسرائيليون أن يحققوا اختراقا كبيرا في هذا القطاع باستخدام وسائل مختلفة أدت في النهاية إلى إيجاد وكلاء للمنتجات الزراعية الإسرائيلية في السوق المحلية بشكل خفي وبالتالي أصبح القطاع الزراعي تحت رحمة هؤلاء الوكلاء الذين هيمنوا على العملية الزراعية.

-استطاع الإسرائيليون فعليا أن ينجحوا في إيجاد شبكة وكلاء لهم يسوقون أفكارهم ويخترقون مؤسسات ومشاريع كان من المفترض أن تكون محلية أو عربية التعامل والإدارة، كانت هذه المعاهدة التي ظلت حبر على ورق بمثابة إعطاء شرعية لإسرائيل مجانا دون أي مقابل فالطرف الوحيد المستفيد اقتصاديا من هذا السلام هم الإسرائيليون [3].

مكنت هذه المعاهدة إسرائيل من الحصول على اعتراف دولة عربية ثانيه بدولة إسرائيل وعليه كسر الحاجز العملي والنفسي بتوقيع معاهدات السلام العربية الإسرائيلية وممارسه المزيد من الضغوط على الأردن لتقديم مزيد من التنازلات .

- تحميل الأردن مسؤولية حفظ أمن إسرائيل وسلامة حدودها .

- اعتراف رسمي وعلني بإسرائيل من دولة عربية مجاورة لوجودها وسيادتها ودورها الإقليمي.

- قرار الأردن بإنهاء المقاطعة الاقتصادية لإسرائيل واستبدالها بعلاقات تعاون ومناطق تجارة حرة وفتح قنصلية إسرائيلية في العقبة.

أول ما حدث بعد توقيع معاهدة وادي عربة هو أن أصبح ل الكيان الصهيوني سفارة في العاصمة عمان وقد حمل ذلك الكثير من الدلائل السياسية الرمزية للعرب آنذاك،حيث أصبح الإسرائيليون يدخلون إلى الأردن بكل يسر وبإمكانهم التملك إذ كانوا من مزدوجي الجنسية .

أما ما يتعلق بالعمليات التجسيسية والتي تبدع إسرائيل فيها فقد ازدادت لاسيما وان إسرائيل تجد سهوله في الدخول إلى الأردن وكانت هذه العمليات تتم تحت غطاءات ثقافيه وتبادل علمي وسياحي وتكنولوجي .

---

[1] خالد عبد الرزاق الحباشنة، مرجع سابق .

[2] محمد سامي أبو طير، مرجع سابق، ص89.

[3] مصطفى محمود فراج، **مقاومة التطبيع مع الكيان الصهيوني**،2022، Farraj lawyer.comhttps://www. تاريخ الاطلاع: 2022/03/14، 14:00.

تمكنت الكيان الصهيوني من إغراق السوق الأردنية بمنتوجاتها التي تزاحم المنتوجات الأردنية المحلية ولم تمضي سوى ثلاثة أشهر على المعاهدة حتى جاء أول خرق صريح لبنود الاتفاقية حيث لم تقم إسرائيل بحماية اللاجئين الأردنيين ممن يحملون الجنسية الفلسطينية من قانون "أملاك الغائبين " الإسرائيلي إضافة إلى الانتهاكات التي تقوم بها في القدس والضفة الغربية[1].

زيادة تعنت الكيان الصهيوني تجاه شروط التسوية وتحييد القضية الفلسطينية حيث عملت إسرائيل من خلال تطبيع علاقاتها مع الأردن على إفقاد الجانب الفلسطيني القدرة على التأثير في مواقف دول العالم والدول العربية .

- زيادة قدرة اقتصاد الكيان الصهيوني على اختراق بنى وهياكل اقتصاد الدول المطبعة .

- هيأ التطبيع الأردني الإسرائيلي بيئة للترويج الإعلامي الإسرائيلي لأفكار تناقض الأفكار العروبية التي سادت في المنطقة لأكثر من 70 عاما خاصة فيما يتعلق بالتحول الثقافي والفكري اتجاه إسرائيل والقضية الفلسطينية بما في ذلك التحول بمفهوم العدو والحليف لتنتقل إسرائيل من عدو إلى دولة صديقة وحليفة [2].

رغم الاتفاق بين الأردن وإسرائيل إلا أن إسرائيل استمرت في تجاهل الدور الأردني في الأماكن المقدسة وانتهاكه، واستمرت في المماطلة في التوصل إلى حل نهائي لاحتلال فلسطين، كما قامت بعدة اختراقات أمنية وعسكرية ضد الأردن ولم تسمح للأردن بممارسة الاستيراد والتصدير مع الضفة الغربية إلا بشروط معقدة وبأرقام متواضعة جدا،كما أنها لم تترك فرصة إلا وهددت فيها بأن شرق نهر الأردن جزء من وعد بلفور لإسرائيل بأشكال مختلفة[3].

عمل الكيان الصهيوني على الاستفادة من رخص الأيدي العاملة الأردنية لزيادة إنتاجهم وخفض كلفة الإنتاج وذلك عبر نقل مصانعهم إلى الأردن .

- استفادة إسرائيل من الانفتاح الأردني الواسع على الدول العربية لترويج منتجاتها في دول لا تقيم معها علاقات اقتصادية بوصف هذه البضائع أردنية المنشأ والإنتاج.

- تمكنت إسرائيل من النجاح في عدة مشاريع، حيث استطاعت شركة "شتراوس" الإسرائيلية المتخصصة في صناعة منتجات الألبان من نقل جزء من صناعاتها إلى الأردن عام 1998 والتصدير إلى الكثير من الدول العربية.

- خرجت كلية "شنكر" الإسرائيلية لتعليم مهنة الحياكة وإنتاج الملابس الجاهزة خمسة عشر عاملا أردنيا بهدف إلحاقهم بالمصانع الإسرائيلية التي أقيمت في الأردن.

---

[1] لارا إبراهيم، **ما الذي جناه الأردن من معاهدة السلام إسرائيل؟** صحيفة رأي اليوم، https:// www.raialyum.com تاريخ الإطلاع: 20-04-2022، الساعة 16:30.

[2] جواد الحمد، مرجع سابق، ص81.

[3] مرجع نفسه، ص ص 81،82.

- تحصل الكيان الصهيوني على حقوق استعمال لمدة خمسة وعشرين عاما قابلة للتجديد في منطقة الغمر تشوفار والتي تقع في الحوض الجنوبي كذلك في منطقة الباقورة ونهاريم أيضا.

- أعطت الاتفاقية الحق لإسرائيل في استثمار المياه الأردنية الجوفية في وادي عربة،وأجازت لإسرائيل فتح آبار جديدة وحملت الأردن مسؤولية تشغيل وصيانة الآبار وأنظمتها الواقعة في الأراضي الأردنية والتي تزود إسرائيل بالمياه [1].

- ولقد تمكنت إسرائيل في المعاهدة من تثبيت شروطها المتعلقة بكميات المياه التي تحصل عليها ونوعيتها وثبتت لنفسها حقوقا في أحواض لا تقع ضمن حدود الأراضي الفلسطينية المحتلة .

- ردت إسرائيل أنه في حالة إذا ما أصرت الأردن على الامتناع عن تجديد الاتفاقية سيتم الدخول في مسار التحكيم الدولي وهذا يعني إفقاد الأردن عدد من المزايا المهمة سواء في علاقتها بإسرائيل أو الولايات المتحدة فإسرائيل هددت من جانبها بأن يمكن أن ترد على الخطوة الأردنية بتفسير الملحق الخاص بحقوق الأردن المائية كما أن الولايات المتحدة يمكن أن تضغط على الأردن عبر تقليل المساعدات الاقتصادية والعسكرية حسب ما ورد في الاتفاقية على الأردن كما يمتنع الأردن عن تطبيق قوانينه الجنائية على الأنشطة في تلك المنطقة [2].

- تخلى الجانب الأردني مسبقا عن المطالبة باستعادة بلدة "أم الرشراش" على خليج العقبة والتي احتلها الإسرائيليون عام 1949 وأقاموا فيها" ميناء إيلات "الذي توسع على حساب المياه الإقليمية الأردنية باتجاه الجنوب، وقد قدم الجانب الأردني تنازلات خطيرة فقد قبل بجزء من مساحة المنطقة المحتلة من أراضي الباقورة يبلغ 850 دونما، بينما تنازل للإسرائيليين عن 540 دونما وقبول الأردن بعدم ممارسة أي لون من ألوان السيادة الحدودية أو القانونية أو الضريبية على الأرض المستعادة و السماح لإسرائيل باستعمالها بدون قيود واستثثارها بكل المياه العذبة في أعالي نهر الأردن حتى "بحيرة طبريا" "ونهر اليرموك"[3]

.

"وهنا أكدت الصحف الإسرائيلية أن التلال الإستراتيجية في وادي عربة قد ضمت إلى إسرائيل وكذلك المستوطنات ومزارعها أصبحت جزأ لا يتجزأ من إسرائيل[4].

ثالثا: نتائجه على القضية الفلسطينية

يمثل التطبيع العربي الإسرائيلي نقطة تحول مهمة في مسار القضية الفلسطينية فهو من جهة يمثل تغييرا استراتيجيا هاما وإنجازا لصالح إسرائيل وفي المقابل أضعف موقف

---

[1] عادل راجحي، **التطبيع ...أيصبح العدو اللدود صديقا حميما !**، (د . ن)،(د .م)، ص25.

[2] باسم محمد عبد الراشد، مرجع سابق، ص66.

[3] سعيد عكاشة، مرجع سابق.

[4] ناهض حتر، **بعد 18 عاما..وادي عربة على بساط البحث**، عمون، 2020، متاح على الموقع الإلكتروني:https://www.annonnews. net، تاريخ الإطلاع:20-04-2022، الساعة:16.45.

القضية الفلسطينية بعد تخلي وخذلان أكثر الأنظمة العربية تأثير في المنطقة تحت ذرائع متنوعة عن دعمها للقضية، وما شهدناه في الفترة الأخيرة خير دليل وكاشف عن ذاك منسرعة للتطبيع مع إسرائيل[1]، وهذا بعد أن فتحت مصر هذا الطريق تحت ذريعة **"السلام مقابل الأرض"** في سبعينات القرن الماضي، ثم تبعتها منظمة التحرير الفلسطينية وهذا عقب توقيعها لاتفاق أوسلو مع المحتل عام 1993، ثم تلتها الأردن في مبادرة سلام أخرى عام 1995، ومنذ ذلك الوقت وبالرغم مما تحمله كل من الأردن ومصر من حدود مشتركة مع فلسطين فإنه لم يطرأ أي تغيير في حالة الصراع العربي الإسرائيلي وبقيت القضية الفلسطينية تتراوح مكانها دون إيجاد حلول لها[2].

ومن هنا وانطلاقا مما سبق نطرح التساؤلات التالية:

1- فيما تمثلت تداعيات التطبيع الأردني الإسرائيلي على القضية الفلسطينية؟

2- وما هو أثر التطبيع (الأردني – الإسرائيلي) على العلاقة الأردنية الفلسطينية؟

1: تداعيات التطبيع (الأردني – الإسرائيلي) على القضية الفلسطينية.

لقد تراجع موقف القضية الفلسطينية من على سلم أولويات العمل العربي المشترك[3]، ولدى أجندات الشعوب الداعمة للقضية وهذا راجع إلى تدني مستوى تأثير الشعوب الأجنبية على حكومتها من ناحية الحفاظ على القرارات الداعمة للقضية الفلسطينية أو من ناحية تبنيها، وكل هذا يتوازى مع التطبيع العربي الإسرائيلي وهو ما يحد ث بشكل متسارع لدى بعض الدول خاصة دول الخليج منها بعد أن أقدمت العديد منها بتطبيع العلاقات مع إسرائيل [4] وتمثل اتفاقية وادي عربة الموقعة بين الأردن وإسرائيل وذلك في 7 أكتوبر 1994 واحدة من أخطر الخطوات الرسمية العربية الداعمة لتطبيع وهذا بشكل جد مقلق ومؤذ بخصوص مستقبل الصراع مع دولة الاحتلال فلسطينيا[5].

نجد أنه وبحكم الارتباط التاريخي والعرفي والجغرافي والوشائج العائلية بين كل من الأردن وفلسطين فإنه حتما ستتأثر الأوضاع بين البلدين بشكل مباشر وغير مباشر وهذا ما تجسد فعلا بعد اتفاقية وادي عربة (الأردنية – الإسرائيلية) إذ أنه وبعد مرور 26 عاما من توقيع هذه المعاهدة فقد ظهرت عدم واقعيتها باعتبار أنها لم تحقق أي استقرار سياسي أو

---

[1] ربيع رافعي، **"التطبيع العربي مع إسرائيل وأثره على حقوق الشعب الفلسطيني"**، مجلة القانون والعلوم السياسية، ع1، م 08، المركز الجامعي صالحي أحمد، النعامة، 2022، ص 96.

[2] بهاء الدين عبد رية خلف، **"تداعيات التطبيع العربي الإسرائيلي على القضية الفلسطينية في ظل الانقسام السياسي الفلسطيني"**، مجلة ابن خلدون للدراسات والأبحاث، فلسطين، م1، ع 1، 2021، ص 219.

[3] أيمن يوسف، **شؤون فلسطينية، مركز الأبحاث**، ع 281، منظمة التقرير الفلسطينية القدس، فلسطين، خريف 2020، ص 45.

[4] رمزي الطويل، **سياسات فلسطين بين جائحتين: كورونا والتطبيع**، مؤسسة الأيام، رام الله، فلسطين، 2020، ص 148.

[5] أيمن يوسف، مرجع سابق، ص 46.

أمني بخصوص القضية الفلسطينية[1]، فقد أخرجت هذه الأخيرة القدس وحق اللاجئين من العمل العربي المشترك وجعلت المعاهدة قضية الصراع العربي- الإسرائيلي – صراعا محسورا بين الفلسطينيين والإسرائيليين فقط مما أفقد قضية فلسطين جزءا من زخمها العربي والإسلامي والدولي وأوكل الأمر كله بيد و. م. أ واللجنة الرباعية وبالتالي تكون إسرائيل قد وضعت نفسها قيمة على القدس العربية المحتلة ومنحت الأردن الدور الذي يخدم مصالحها ويحقق أطماعها ويرسخ الاغتصاب اليهودي للقدس العربية[2]، « هذا وقد نصت الاتفاقية على بقاء المقدسات الإسلامية في القدس تحت الوصاية الهاشمية، إذ أنه ستؤدي السيطرة و السيادة الإسرائيلية الكاملة على القدس إلى التمهيد والتكثيف من ممارسات التهويد في القدس، وهو ما يترافق مع طمس الهوية والمعالم العربية والإسلامية، وقد يتطور ذلك حتى إلى الاعتداء على الحرم القدسي الشريف بما في ذلك من تفعيل وصفي في مخططات التقسيم المكاني للحرم، وإقامة الهيكل اليهودي المزعوم »[3].

« ويرى الكثيرون أن الاتفاقية الأردنية الإسرائيلية (وادي عربة) أدت لتوجه منظمة التحرير الفلسطينية بعد الاتفاق لعمق عربي آخر له مقومات الإسناد مثلت فيه مصر القوة الرئيسية ولم تؤد المعاهدة إلى الرخاء الاقتصادي والاشتراك الأمني بل زادت الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والحريات العامة سواء، وأخذ الكيان الصهيوني يغذي الخلافات والتنافس والصراع بين السلطة الوطنية الفلسطينية والسلطات الأردنية لما يخدم تفتيت الدول في المنطقة »[4].

أضف إلى ذلك وحسب ما ورد في المعاهدة فإن الأردن وبحكم ارتباطه بسكان الضفة العربية وقطاع غزة المحتلين، فإن الحل النهائي بالنسبة للشعب الفلسطيني المحروم من حق العودة هو أن تحتويه الأردن، وعليه فإن الأردن سيصبح هو الوطن البديل للفلسطينيين، وبالتالي تكون إسرائيل قد غيرت حق الفلسطينيين التاريخي في أرض فلسطين إلى حق الفلسطينيين في وطن شرقي نهر الأردن تحت الحكم الهاشمي[5].

فبالرغم من كل ذلك نجد أنه عند انطلاق عملية السلام قد وفرت الأردن الغطاء السياسي للوفد الفلسطيني، تعبيرا منها عن دعمها للموقف الفلسطيني المطالب لحقوقه المشروعة في الأرض المحتلة، كما أنها قامت بأدوار أخرى سياسية ودبلوماسية بدفاعها عن

---

[1] عبد الكريم طارق عبد الكريم، مرجع سابق، ص 47.

[2] إ. رسام إبراهيم عفيفة، **الخطاب السياسي الأردني اتجاه القضية الفلسطينية في ضوء اتفاق وادي عربة 1994**، رسالة ماجيستار في العلوم السياسية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الأزهر، غزة، 2014 ص ص70، 71.

[3] إ. قصي إبراهيم يونس الحجوج، **الصراع العربي الصهيوني- بين سياسات التسوية ومشاريع التصفية/ أنموذج صفقة القرن**، رسالة ماجيستارفي العلوم السياسية، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط، عمان، سبتمبر، 2021، ص ص 70، 71.

[4] وسام إبراهيم عفيفة، مرجع سابق، ص ص 85، 86.

[5] محمد سامي محمد أبو طير، مرجع سابق، ص 43.

المقدسات في القدس ضد سياسات وأطماع إسرائيل في المدينة، وهذا بتحقيقها لعدة نجاحات، ولوجدت محدودة في عديد القضايا كان أخرها في طريق باب المغاربة[1].

2: تأثير التطبيع الأردني الإسرائيلي على العلاقة بين الأردن وفلسطين.

إن بناء علاقات طبيعية مع إسرائيل يتطلب إنهاء حالة الحرب بينهما وبين الطرف الآخر مع إقامة سلام يضمن لها العيش بأمان واعتراف كامل بالكيان اليهودي، أضف إلى ذلك السعي إلى إقامة علاقات دبلوماسية وقنصلية وثقافية وأيضا الاقتصادية والسياحية وفي كافة الميادين والتشجيع على ذلك[2]، الأمر الذي أدى إلى تراجع مكانة القضية الفلسطينية من صدارة اهتمامات المجتمع الدولي وهذا على نحو خطير وحرر إسرائيل من وطأة الضغوط الدولية المسلطة عليها التي تدفع بها على احترام الحقوق الوطنية الفلسطينية،[3] وفي خضم هذا الأمر يقول مجلس الأمن القومي في توضيح له: « **إن مصالحنا الاقتصادية والثقافية بالمنطقة أدت طبيعيا ومنطقيا إلى توطيد العلاقات الأمريكية مع تلك العناصر العربية التي خضع إبقائها على علاقاتها مع الغرب على قمة مصالحها وأولوياتها** »[4] إذ أن عملية التطبيع بين إسرائيل والعديد من الدول العربية ينتج عنه حالة من التمزق في الصفوف العربية وتعد اتفاقية (وادي عربة) من بين الثمار السامة لهذه العملية[5].

حيث أنه كان لها تأثيرات خطيرة على القضية الفلسطينية شأنها شأن الاتفاقيات الأخرى مثل الاتفاق المبرم بين مصر وإسرائيل (اتفاقية كامب ديفد للسلام)، واتفاقيات التعاون بين إسرائيل ودول عربية أخرى، حيث كان من أبرز تأثيرات هاته الأخيرة هو تراجع نقاط القوة الفلسطينية في علاقة الدول العربية مع الجانب الإسرائيلي[6]، فبالتطبيع تتآكل مركزية الصراع العربي الإسرائيلي، ما يؤدي إلى استبعاد الصراع من قائمة أولويات السياسات الخارجية للأنظمة العربية بتراجع موقفها في تبني قرارات أو مواقف واضحة اتجاه مسائل مصيرية في الصراع، وأيضا تبدل وجهة نظر العديد من الحكومات العربية بشكل تدريجي لينتقل الصراع من صراع قائم بين الفلسطينيين والإسرائيليين، ويتحول مع الوقت بطريقة دراماتيكية إلى صراع فلسطيني عربي[7].

خصوصا بعد أن أصبح المجتمع الإسرائيلي يعيش فوبيا الأمن، ويرى بأن الحدود الآمنة هي بالضرورة حدود جديدة موسعة سواء أكانت حدودا جغرافية قائمة على التوسع

---

[1] محمود بدر الحديد، **واقع ومستقبل السياسة الأردنية اتجاه مدينة القدس ومقدساتها في ضوء مشاريع التسوية**، رسالة ماجيستار في العلوم السياسية، كلية الاداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط، جوان، 2015، ص 99.

[2] محمد أحمد شعيب، مرجع سابق، ص 273.

[3] إبراهيم، أبوحجلة سالم نحلة، مرجع سابق،، ص 10، 11.

[4] نعوم تشومسكي، **أوهام الشرق الأوسط**، تر: شرين فهمي، ط2، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، 2006، ص 24.

[5] إبراهيم، أبوحجلة سالم نحلة، مرجع سابق، ص 11.

[6] تقى عصام السيد، **السياسة الخارجية الإسرائيلية اتجاه التطبيع الخليجي عقب 2020 (دراسة حالة)**، المركز الديمقراطي العربي 27 سبتمبر 2021.

[7] ليبيد عماد، "مسألة الأمن في الصراع الفلسطيني الإسرائيلي قراءة في المنظور الإسرائيلي ضمن السياق الفلسطيني والعربي"، **مجلة أبحاث**، م6،ع1، 2021، ص 94.

الاستيطاني (الضفة الغربية، هضبة الجولان، سيناء سابقا) أو حدود تطبيعية معنوية (السّلام مع مصر، الأردن سابقا وبعض دول الخليج).

فمقاربة التطبيع التي اتخذتها إسرائيل كآلية جديدة في تعاملها مع الدول العربية وعلى رأسها منطقة الشرق الأوسط[1]، وفي هذا الإطار يذهب "منير شفيق" إلى القول بأن إسرائيل « حقَّقت هدف تفكيك الإجماع العربي حول القضية فسلام مستقر وثابت مع مصر أقوى دول الطوق، وعلاقات مطمئنة مع الأردن صاحبة الوضع الحسَّاس (خاصة في القدس) »[2]، خصوصا وأن هذه الأخيرة (الأردن) تتميز العلاقة بينها وبين فلسطين بطبيعة خاصة تختلف في مكوناتها وأدواتها وظروفها عن العلاقات الأخرى التي تربط عادة بين الدول والشعوب، وإلى حدٍ ما عن تلك العلاقات التي تربط الدول العربية مع بعضها وقد تداخلت في بنائها عوامل داخلية وإقليمية ودولية وأبعاد جيوبوليتيكية وتحولات تاريخية قديمة ساهمت في تبلور العلاقات فيما بينها[3] وخصوصا بعد التطبيع الأردني مع إسرائيل وعقب توقيع اتفاقيتي أوسلو ووادي عربة، وما عقبهما من مخاوف الأردنيين والفلسطينيين من مخاطر الاختراق الإسرائيلي، بسبب إنفراد إسرائيل بكل طرف على حدة، وفي ظل النتائج التي أسفرت عنها اتفاقات السَّلام العربية مع إسرائيل تشكل إطارا جديدا للعلاقات الأردنية – الفلسطينية، ولم تعد الآليات الذاتية لهذه العلاقة هي المحرك الرئيسي في توجيه مساراتها وأصبح للبعد الإسرائيلي الدور الأكبر في ضبط حركتها والتحكم فيها، خصوصا في ظل غياب التنسيق وانعدام الثقة بين الحكومة الأردنية والسلطة الوطنية الفلسطينية سيظل لإسرائيل وما تمثله من خطر يهدد الأردن وفلسطين القرار الأخير والتأثير الأقوى في شكل العلاقة الأردنية الفلسطينية[4].

وبما أن العلاقات الأردنية الفلسطينية قد شهدت طيلة العقود الماضية أمة ثقة بين الطرفين، فإننا اليوم وبعد التوقيع على اتفاقيات التسوية مع إسرائيل (أوسلو/ وادي عربة) أمام متغيرات واضحة لابد أن تنعكس على هذه العلاقات ومستقبلها، لأن أسباب الخلافات تراجعت، كما أن الخوف على استحواذ الجانب الإسرائيلي على دور كبير في المنطقة على حساب الأطراف الأخرى هو الآخر هاجس الطرفين والرغبة في العيش ضمن كيان امن ومستقر كل هذا يدفع باتجاه إقامة علاقات تعاون ودية بين الكيانين الأردني والفلسطيني إذا صدقت النوايا وتلاشت الشكوك وحملت بدلا من ذلك الثقة المتبادلة بين الطرفين[5].

رابعا: **نتائجه على المنطقة العربية :**

---

[1] مرجع نفسه، ص ص 91، 92.

[2] منير شفيق، **أوسلو 2، المسار والمال**، ط2، الخليل، دار المستقبل للدراسات والنشر والإعلام، فلسطين، 1997، ص 35.

[3] وسام إبراهيم عفيفة، مرجع سابق، ص 103.

[4] أحمد عبيدات،" في غياب التنسيق وانعدام الثقة سيظل لإسرائيل القرار الأخير بشأن العلاقة "، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، م6، ع24،خريف 1995، ص 7.

[5] وسام إبراهيم عفيفة، مرجع سابق، ص ص 143، 144.

- سعت دولة الاحتلال من خلال اتفاقية وادي عربة إلى تحقيق غاية التطبيع الثقافي مع الأردن كمدخل للتطبيع الثقافي مع باقي الدول العربية والإسلامية ولتحقيق تلك الغاية تبنت دولة الاحتلال إستراتيجيتين تمثلت الأولى في محاولة محو كل مكون ثقافي وتعليمي أردني يمكن أن يساهم في ترسيخ الثقافة والوعي بالحق العربي لدى الأجيال الحالية والقادمة والإستراتيجية الثانية تمثلت في الاستمرار في ترسيخ الثقافة الصهيونية العنصرية والعدوانية المتطرفة لدى النشا الإسرائيلي بما يمكنها من تهيئة أجيال مؤهلة لخدمه فكرها الصهيوني التوسعي في المستقبل [1].

معاهدة وادي عربة أدت إلى أضعاف الموقف التفاوضي العربي وتدهورت العلاقات العربية،حيث سلمت وكالة المخابرات المركزية الأمريكية تقريرا مفصلا في ديسمبر 1995 للأردن حذرت فيه من وجود مؤامرة سورية لاغتيال الحسين بن طلال وأخيه الحسن بعد شهر،مما أدى إلى تراجع العلاقات السورية الأردنية.

من المواد التي أثارت الفتن و الصراع بين الأردن وفلسطين المادة التاسعة التي تنص على حق الأردن في الإشراف على الأماكن المقدسة بالقدس،اعتبرت فلسطين هذا الاعتراف ماهو إلا بداية معركة فلسطينية مع كل من الأردن وإسرائيل لأنه يعد اختراقا لاتفاق المبادئ الذي يقضي بدخول فلسطين وإسرائيل في مفاوضات لتقرير الوضع النهائي لمدينة القدس، وبهذا أخذ الكيان الصهيوني يغذي الخلافات ويثير الصراعات بين السلطة الفلسطينية والأردنية وبالتالي تشتيت العرب [2].

فتحت هذه المعاهدة الباب لهرولة العديد من الدول العربية نحو التطبيع خاصة بلدان الخليج العربي وبشكل خاص السعودية وقطر والإمارات والبحرين وعمان التي تهاتفت لإقامة علاقات مع إسرائيل مما سمح وسهل على إسرائيل عملية تحقيق المزيد من الاستيطان والمزيد من الضرر لقضية الشعب العربي الفلسطيني وسوريا ولبنان والعراق وليبيا واليمن ومصر [3].

تبين من المعاهدة أن التسوية الأمريكية التي تجسد المخططات والأطماع الإسرائيلية تسعى لرسم خريطة سياسية واقتصادية جديدة للوطن العربي بعد تفتيته وإعادة تركيبه على حساب الأمن والمصالح العربية وبالفعل هذه المعاهدة مكنت إسرائيل وأمريكا من الهيمنة العظمى الاقتصادية على البلدان العربية كقائد ومركز للشرق الأوسط الكبير وإنهاء النهضة العربية، وبعد التوقيع على معاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية سارعت الدول الراعية لما عرف بالسلام النظري في المنطقة إلى عقد مؤتمرات السلام الاقتصادي في كزابلانكا

---

[1] أحمد ذوقان الهنداوي، مرجع سابق.

[2] غازي حسين، إستحالة التطبيع والتعايش مع الكيان الصهيوني، دنيا الوطن، 03-10-2021، http://palpit.alwaten voice.com تاريخ الإطلاع: 2022/05/03، الساعة16:00.

[3] مصطفى محمود فراج، مرجع لسابق.

وعمان والقاهرة والدوحة،للترويج لمشاريع كبرى يجري تنفيذها مع إسرائيل لتعزيز التنمية في المنطقة التي عاشت حروبا أثرت على رفاهية شعوبها[1] .

أدت هذه الاتفاقية إلى هزيمة الثورات الشعبية العربية في عدة دول أهمها سوريا واليمن وإلى حد ما ليبيا وكذلك تراجع الدور الشعبي الملتزم بالقضية الفلسطينية والمؤمن بمركزية الصراع العربي الإسرائيلي وانهيار منظومة العمل العربي ممثلة بالجامعة العربية .

تغيير عقيدة الأمن القومي لدى كثير من الدول العربية ليصبح العداء مع دول إقليمية مثل إيران وتركيا،مقدما على الصراع مع الاحتلال الإسرائيلي[2].

- إن التعهدات الواردة في بنود المادة الرابعة من معاهدة وادي عربة تجعل الأردن يتولى حماية أمن حدود الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية المحتلة، بينما تسرح إسرائيل في الضفة والقطاع والجولان وجنوب لبنان وتضع حجر الأساس لنظام الأمن الإقليمي وتشكل إلغاءا عمليا لاتفاقية الدفاع العربي المشترك،وبالتالي مقدمة لإقامة نظام الأمن الإقليمي في الشرق الأوسط على حساب نظام الأمن القومي العربي وبقيادة العدو الصهيوني.

- لقد عالجت اتفاقية وادي عربة المياه بتفصيل ويؤخذ عربيا على هذه الاتفاقية لأنها تجاهلت حقوق الدول العربية الأخرى، في مياه نهر الأردن ونهر اليرموك وأدخل الكيان الصهيوني طرفا أساسيا في تعاون عربي أو إقليمي في مجال تنمية الموارد المائية وأسست لمهيمنة إسرائيلية على موارد المياه في نهر الأردن.

- فتحت اتفاقية وادي عربة الأسواق العربية على مصارعيها أمام منتجات دولة الاحتلال،دون الاعتبار لما تمر به القضية الفلسطينية من تراجعات،وما يتعرض له الشعب الفلسطيني من انتهاكات فاضحة من قوات الاحتلال الإسرائيلي .

- كبلت الاتفاقيات المشاريع الاستثمارية الأردنية الإسرائيلية المشتركة الاقتصاد الأردني بقيود عديدة أثرت على الأمن القومي المصري،وخاصة في شقه الاقتصادي حيث أصبح الاقتصاد الأردني اقتصادا تابعا .

- مكنت الاتفاقيات الاقتصادية دولة الاحتلال من تطبيع علاقاتها مع الدول العربية دون الحاجة لعقد أي اتفاق سياسي،ومن هنا أعطيت الأولوية للاختراق الاقتصادي حتى يسبق الاختراق السياسي .

- مما لا شك فيه أن التطبيع مع سلطه الاحتلال يمس بجوهر الصراع العربي الصهيوني كونه يشكل خطورة على القضية الفلسطينية في ظل المؤامرة التي تتعرض لها القضية من تصفيه في ما يعرف بصفقه القرن ولذلك لا بد من التصدي للتطبيع بكافه السبل على المستويين الرسمي والشعبي[3].

---

[1] محمد أمين فراس أبو هلال وآخرون، مرجع سابق، ص ص48-52.

[2] مصطفى محمود فراج، مرجع سابق.

[3] إلهام جبر سالم شمالي، مرجع سابق، ص ص62،61.

الـخـاتـمـة

الخاتمة

توصّلنا في ختام هذا البحث إلى جملة من النّتائج يمكن تلخيصها كالآتي:

1- التّطبيع يُعد من صنع وابتكار الكيان الصهيوني؛ وذلك لخدمة مصالح الكيان الصهيوني ، وقد جاء هذا الأخير تحت غطاء ما يُعرف بعمليات التّسوية والسّلام.

2- تسعى إسرائيل لتحقيق أهداف كثيرة وذلك على مختلف الأصعدة والمجالات سياسيّة كانت أو اقتصادية أو ثقافيّة باسم التّطبيع.

3- تجري السياسة التطبيعية الإسرائيلية على عدة مستويات: سياسية، اقتصادية وثقافية باعتبارها تساهم في تحقيق التسويّة وليس السلام.

4- ساهمت عدة ظروف لاسيما تلك التي خلّفتها حرب الخليج الثّانية وانهيار الاتّحاد السّوفياتي في تهيئة البيئة المناخية المناسبة للإلتفاف حول عمليّة السّلام والدّخول في مفاوضات سلميّة عربيّة إسرائيليّة.

5- تمثّلت خطورة التّطبيع العربي الإسرائيلي على القضيّة الفلسطينّية بشكل خاص في إضعاف الموقف السّياسي الفلسطيني الخارجي وتحويل الصِّراع من عربي إسرائيلي إلى صراع فلسطيني إسرائيلي بحت؛ كما طالت خطورة هذا الأخير الأمّة العربيّة الإسلاميّة بشكل عام مما يُشكِّل تهديدا حقيقيا على الثوابت العربيَّة – الإسلاميَّة للأمة.

6- ساعدت عدّة ظروف على تهيئة البيئة اللّازمة لتحقيق العمل المشترك، والتَّنسيق فيما بين الأردن و الكيان الصهيوني ؛ لأجل إقامة علاقات مشتركة مبنيَّة على السِّلم، كما أثّرت معطيات سياسية عديدة (داخلية، إقليمية، ودوليَّة) على التوجُّهات السِّياسية الخارجيَّة الأردنية تجاه عملية السَّلام.

7- تسعى ظاهريا معاهدة السلام الأردنية – الإسرائيلية إلى إرساء وتحقيق السَّلام العادل والشامل والدائم، بين البلدين؛ حيث أن هذه المعاهدة تضُم مجالات عديدة لتحقيق هذا الأمر ضمن سلسلة من البروتوكولات، وُضِع بجانبها المنافع المتبادلة في إطار هذه العلاقات ويشمل الأمر الجانب: السّياسي والاقتصادي مثل: التّجارة، الزّراعة، النّقل، البريد، والمواصلات، الصّحة والبيئة .... الخ، كذلك الجانب الثّقافي والدّيني والاجتماعي.

8- بعد التَّطوُّرات الأخيرة في العلاقات الأردنيَّة – الإسرائيليَّة ونجاح الكيان الصَّهيوني في إقامة علاقات مع بعض الدول العربيَّة وتوقيع معاهدات معها لاسيما إتِّفاقيّة "وادي عربة".

يمكننا القول بأن إسرائيل حقَّقت من خلال هذه إنجازات إستراتيجيَّة كبيرة، وهذا بعد إنتقالها من مرحلةِ المواجهة المسلّحة والمباشرة مع الجيوش العربيَّة إلى مرحلة التّسوية السلميّة، تليها مرحلة أكثر خطورة على الجانب العربي والأهم بالنِّسبة للجانب الصهيوني وهي التَّطبيع الكلِّي للعلاقات في كافة المجالات ؛ حيث عادت هذه الأخيرة بالنَّفع على الجانب الصَّهيوني أكثر من الأردن نفسها وفلسطين وبعض الدُّول العربيَّة الأخرى.

9- الموقف العربي شهد تحوُّلا جذريا خلال السَّنوات الماضيَّة حيال تطبيع العلاقات بين الأردن وإسرائيل؛ حيثُ زالت المقاطعة تدريجيا للكيان الصهيوني ،وتصاعدت موجة

التّطبيع لاسيما التَّطبيع الخليجي مع إسرائيل وعموما شكل مرحلة جديدة وإضافيّة في عملية الإختراق الصهيوني لمنظومة الأمن القومي العربي.

10- تباين الموقف المحلي والعربي والدولي من التطبيع الأردني الإسرائيلي بين مؤيد ومعارض فمنها من بقي يكن حالة العداء للكيان الصهيوني ومنها من تبنى خيار التطبيع ودعم علاقات الأردن مع إسرائيل.

11- وإجمالا يُمكن القول أنّ إسرائيل تريد ترسيخ التّطبيع في علاقتها مع الدّول العربيّة .

فهل ياترى بعد الأردن يمكن أن تشهد السّاحة العربيّة تصاعد موجة التطبيع في الوطن العربي ؛ وخصوصا بعد كسر حواجزه مُسبقا؟.

الـملاحق

الملحق رقم1:خريطة توضح الحدود بين الأردن وإسرائيل بموجب معاهدة واد عربة[1]

الملحق رقم 2: خريطة توضح الهيئة الجغرافية للضفة الغربية[2]

[1] فتحي الخطاب، تأجير الباقورة والغمرة...يثير جدلا واسعا في الأردن، 04 أفريل 2018، متاح على الموقع الإلكتروني: https://www. Alghad.tv، تاريخ الإطلاع19-04-2022، الساعة20:10.

[2] ياسر ابراهيم عمر سلامة، **السياسة المائية الإسرائيلية وأثرها في الضفة الغربية" جغرافيا في الدراسة السياسية**، رسالة ماجستار، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، 2008، ص284.

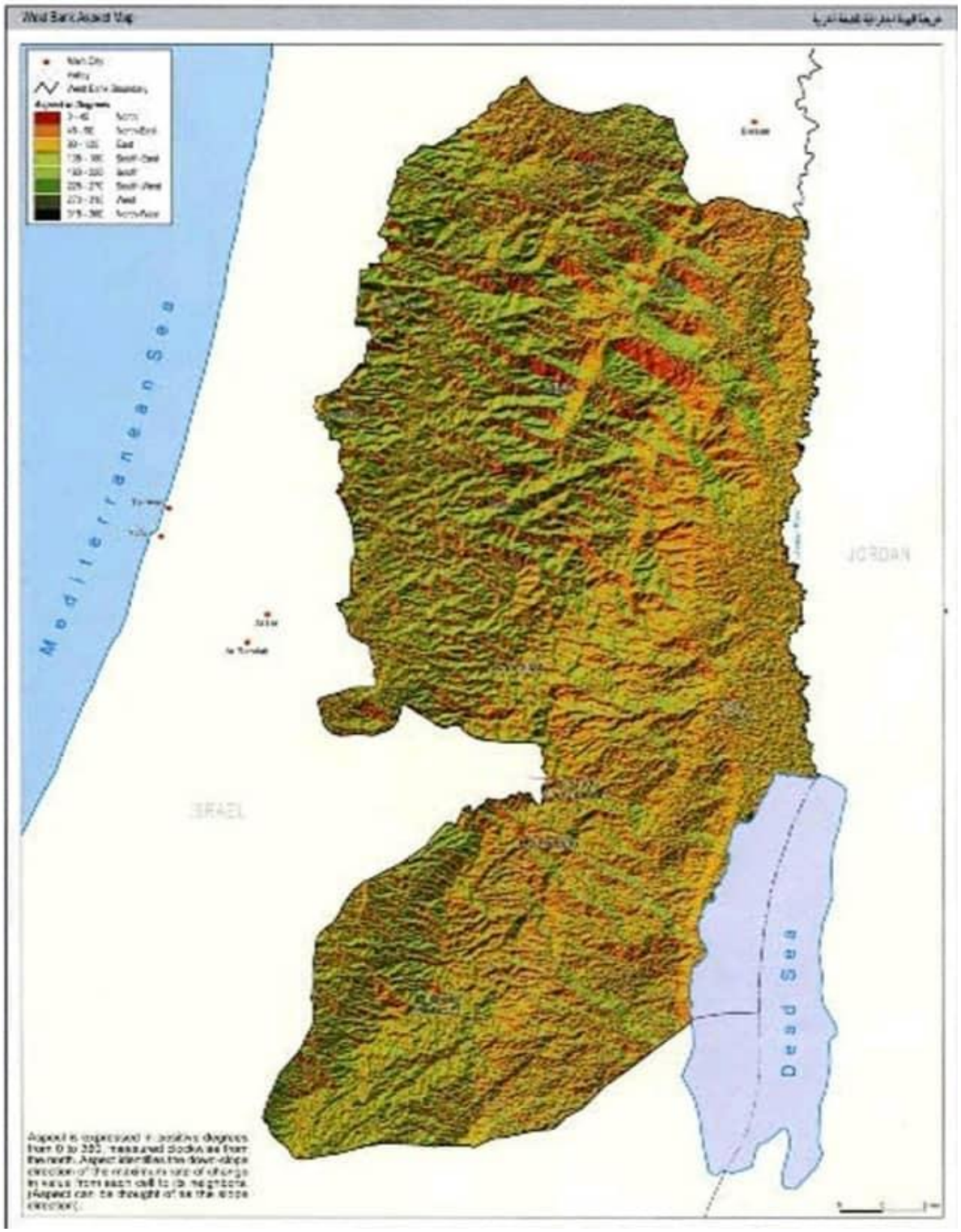

الملحق رقم03: خريطة توضح موقع منطقتي الباقورة والغمر[1]

[1] نصر المجالي، لا تمديد لتأجير الباقورة والغمر، الأربعاء 16 أكتوبر متاح على الموقع الالكتروني https://www.elpha.com، تاريخ الإطلاع 19-04-2022، الساعة14.09.

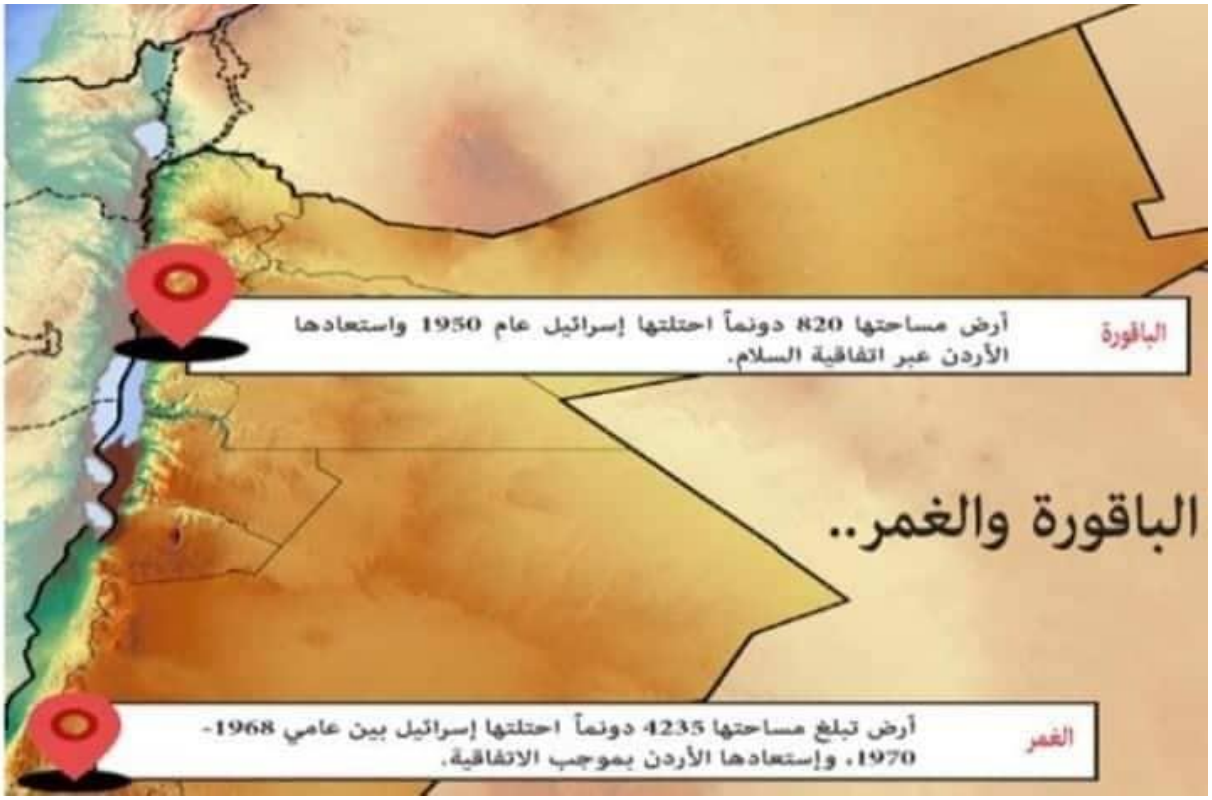

الملحق رقم 4: وثائق معاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية[1]

[01] "**وثائق معاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية**"، مجلة الدراسات الفلسطينية، م05، ع20، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، خريف1994، ص ص1-9.

وثائق معاهدة السلام الأردنية. الإسرائيلية

معاهدة السلام الأردنية. الإسرائيلية*
عمّان، 1994/10/17.**

الديباجة

إن حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة دولة إسرائيل إذ تأخذان في عين الاعتبار إعلان واشنطن، المُوقع من قبلهما في 25 تموز (يوليو) 1994 وتتعهدان بالوفاء به.

وإذ تهدفان إلى تحقيق سلام عادل ودائم وشامل في الشرق الأوسط مبني على قراري مجلس الأمن 242 و 338 بجوانبهما كلها.

وإذ تأخذان في عين الاعتبار أهمية المحافظة على السلام وتقويته على أسس من الحرية والمساواة والعدل واحترام حقوق الإنسان الأساسية، متخطيتين بذلك الحواجز النفسية ومعززتين للكرامة الإنسانية.

وإذ تؤكدان إيمانهما بأهداف ومبادىء ميثاق الأمم المتحدة، وتعترفان بحقّهما وواجبهما في العيش بسلام بينهما ومع الدول كافة ضمن حدود آمنة ومُعترف بها.

وإذ ترغبان في تنمية علاقات صداقة وتعاون بينهما بحسب مبادىء القانون الدولي التي تحكم العلاقات الدولية في وقت السلم.

وإذ ترغبان أيضاً في ضمان أمن دائم لدولتيهما وعلى نحو خاص بتجنب التهديد بالقوة واستعمالها في ما بينهما.

وإذ تأخذان في عين الاعتبار أنهما أعلنتا حالة العداء بينهما بموجب إعلان واشنطن المُوقع في 25 تموز (يوليو) 1994.

وإذ تقرران إقامة سلام بينهما بموجب معاهدة السلام هذه، فقد اتفقتا على ما يلي:

المادة 1: إقامة السلام

يعتبر السلام قائماً بين المملكة الأردنية الهاشمية ودولة إسرائيل ("الطرفين") اعتباراً من تاريخ تبادل وثائق التصديق على هذه المعاهدة.

المادة 2: المبادىء العامة

سيُطبّق الطرفان في ما بينهما أحكام ميثاق الأمم المتحدة ومبادىء القانون الدولي التي تحكم العلاقات بين الدول وقت السلم، وبصورة خاصة:

1. يعترفان بسيادة كل منهما وسلامته الإقليمية واستقلاله السياسي، وسيحترمانها.

---

* وقعها بالأحرف الأولى، رئيس الوزراء الأردني، الدكتور عبد السلام المجالي، ونظيره الإسرائيلي يتسحاق رابين، في "قصر الهاشمية" في عمّان، في حضور الملك حسين وولي عهده الأمير حسن بن طلال، ووزير الخارجية الإسرائيلي شمعون بيرس. وتم توقيعها النهائي في 1994/10/26.

2 يعترفان بحق كل منهما بالعيش بسلام ضمن حدود آمنة ومُعترف بها، وسيحترمان ذلك الحق.

3 سينمّيان علاقات حُسن الجوار والتعاون بينهما لضمان أمن دائم، وسيمتنعان من التهديد بالقوة ومن استعمالها، وسيحلان جميع النزاعات بينهما بالوسائل السلمية.

4 يحترمان ويعترفان بسيادة كل دولة في المنطقة وبسلامتها الإقليمية واستقلالها السياسي.

5 يحترمان ويعترفان بالدور الأساسي للتنمية والكرامة الإنسانية في العلاقات الإقليمية والثنائية.

6 ويعتقدان أيضاً أن تحركات السكان القسرية ضمن نفوذهما بشكل قد يؤثر سلباً في أي من الطرفين ينبغي ألاّ يُسمح بها.

المادة 3: الحدود الدولية

1 تحُدّد الحدود الدولية بين الأردن وإسرائيل على أساس تعريف الحدود زمن الانتداب، كما هو مبيّن في الملحق ا (أ)، المُشار إليها في المواد الخرائطية المُضافة إليه والإحداثيات [المحددة فيه].

2 تُعتبر الحدود كما هي محددة في الملحق ا/1 (أ) الحدود الدولية الدائمة والآمنة والمُعترف بها دولياً بين الأردن وإسرائيل من دون المساس بوضع أية أراض دخلت تحت سيطرة الحكم العسكري الإسرائيلي سنة 1967.

3 يعتبر الطرفان أن الحدود الدولية، بما في ذلك حدود كل منهما، والمياه الإقليمية والمجال الجوي لكل منهما حدود لا يجوز اختراقها، وسيحترمانها ويتقيدان بها.

4 سيتم ترسيم الحدود بحسب ما هو منصوص عليه في الملحق الفرعي (أ) من الملحق ا، وسيتم الانتهاء منه في فترة لا تزيد عن 9 أشهر بعد توقيع المعاهدة.

5 من المُتفق عليه أنه حيثما تبعت الحدود مجرى نهر فإنه إذا تغيّر مسيل مجرى النهر تغييراً طبيعياً، كما موضح في الملحق ا (أ)، فإن الحدود تتبع المجرى الجديد للمسيل. وأنه في حالة حدوث أية تغييرات أُخرى فإن الحدود لن تتأثر إلاّ إذا اتفق الطرفان على خلاف ذلك.

6 مباشرة، عند تبادل وثائق التصديق على هذه المعاهدة، سيعيد كل طرف الانتشار إلى جهته من الحدود الدولية بحسب ما هو معرّف في الملحق ا (أ).

7 مباشرة، عند تبادل وثائق التصديق على هذه المعاهدة، سيدخل الطرفان مفاوضات للوصول إلى اتفاق خلال 9 أشهر على تحديد حدودهما البحرية في خليج العقبة.

8 آخذين في عين الاعتبار الأوضاع الخاصة بمنطقة الباقورة/ نهارايم، والتي هي تحت السيادة الأردنية، وفيها حقوق امتلاك خاصة إسرائيلية، يقرر الطرفان تطبيق المواد المنصوص عليها في الملحق ا (ب).

9 في ما يتعلق بمنطقة الغمر/ تسوفار تُطبّق المواد المنصوص عليها في المُلحق ا (ج).

المادة 4: الأمن

1 أ. إذ يتقبل الطرفان أن التفاهم المشترك والتعاون بينهما في المسائل المتعلقة بالأمن سيكونان جزءاً مهماً من علاقاتهما وسيؤديان أيضاً إلى تعزيز أمن المنطقة، يأخذان على عاتقيهما أن يؤسسا علاقتهما في مجال الأمن على الثقة المتبادلة وتطوير المصالح المشتركة والتعاون، وأن يهدفا إلى إقامة بنيان إقليمي من الشراكة في السلام.

ب. نحو ذلك الهدف، يعترف الطرفان بمنجزات المجموعة الأوروبية والاتحاد الأوروبي في تطوير مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا ويلتزمان إقامة مؤتمر الأمن والسلام في الشرق الأوسط.

ويعني هذا الالتزام تبنّي أطر إقليمية على النحو الذي تم تنفيذه بنجاح في فترة ما بعد الحرب العالمية (على الخطوط نفسها التي سار عليها مؤتمر هلسنكي) بما يتوّج بمنطقة أمن واستقرار.

2 لا تمس الالتزامات المنصوص عليها في هذه المادة الحق الطبيعي في الدفاع عن النفس بموجب ميثاق الأمم المتحدة.

3 يتعهد الطرفان، بمقتضى هذه المادة بما يلي:

أ. الامتناع من التهديد بالقوة واستعمالها أو استعمال الأسلحة التقليدية أو غير التقليدية أو من أي نوع آخر ضد بعضهما ومن الأعمال والأنشطة الأخرى التي تضر بأمن الطرف الآخر.

ب. الامتناع من تنظيم الأعمال والتهديدات العدائية أو المعادية أو ذات الطبيعة التخريبية أو العنيفة، ومن التحريض عليها والمساهمة أو المشاركة فيها ضد الطرف الآخر.

ج. اتخاذ الإجراءات الضرورية والفعّالة للتأكد من أن الأعمال أو التهديدات بالعداء أو المعاداة أو التخريب أو العنف لا ترتكب من أراضيهما (وحيثما وردت كلمة أراض بعد هذه الفقرة فإنها تشمل المجال الجوي والمياه الإقليمية) أو من خلال أو فوق أراضيهما.

4. بما يتماشى مع حقبة السلام ومع الجهود لبناء أمن إقليمي وما يمنع ويحول دون العدوان والعنف، يتفق الطرفان أيضاً على الامتناع ممّا يلي:

أ. دخول أي ائتلاف أو تنظيم أو حلف ذي صفة عسكرية أو أمنية مع طرف ثالث، أو مساعدته بأية طريقة من الطرق أو الترويج له أو التعاون معه إذا كانت أهدافه أو أنشطته تتضمن شن العدوان أو أية أعمال أخرى من العداء العسكري ضد الطرف الآخر بما يتناقض مع مواد هذه المعاهدة.

ب. السماح بدخول أو إقامة أو عمل قوى عسكرية أو عسكريين أو معدات تعود إلى طرف ثالث على أراضيهما في أحوال يمكن أن تخل بسلامة الطرف الآخر.

5. سيتخذ الطرفان إجراءات ضرورية وفعّالة، وسيتعاونان على مكافحة الإرهاب بأشكاله كلها، ويتعهد الطرفان:

أ. اتخاذ إجراءات ضرورية وفعّالة لمنع أعمال الإرهاب والتخريب والعنف من أن تُشنّ من أراضيهما أو من خلال أراضيهما، واتخاذ إجراءات ضرورية فعّالة لمكافحة هذه الأنشطة ومرتكبيها.

ب. من دون المساس بالحريات الأساسية للتعبير عن الرأي والتنظيم، اتخاذ إجراءات ضرورية وفعّالة لمنع دخول ووجود وعمل أية مجموعة أو منظمة وبنيتهما الأساسية على أراضيهما إذا كانت تهدد أمن الطرف الآخر باستعمال وسائل العنف أو التحريض على استعمال وسائله.

ج. التعاون على منع ومكافحة التسلل عبر الحدود.

6. إن أية مسألة تتعلق بتنفيذ هذه المادة تتم معالجتها ضمن آلية للتشاور تضم جهاز الارتباط والتحقق والإشراف، وحيثما كان ذلك ضرورياً آليات للتشاور أخرى ومشاورات على مستوى أعلى، وسيضم اتفاق سيجري الانتهاء منه ضمن مدة 3 أشهر من تبادل وثائق التصديق على هذه المعاهدة والتفصيلات المتعلقة بآلية التشاور.

7. العمل على أساس الأولوية، وبالسرعة الممكنة، ضمن المجموعة المتعددة الطرف المتعلقة بضبط التسلح والأمن الإقليمي وبصورة مشتركة لما يلي:

أ. إيجاد منطقة خالية من التحالفات والائتلافات العدائية في الشرق الأوسط؛

ب. إيجاد منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل، سواء منها التقليدية وغير التقليدية في الشرق الأوسط، ضمن سلام شامل ودائم ومستقر يتصف بالامتناع من استعمال القوة، ويتصف بالتوفيق والنيّات الحسنة.

المادة 5: العلاقات الدبلوماسية والعلاقات الثنائية الأخرى

1. يتفق الطرفان على إقامة علاقات دبلوماسية وقنصلية كاملة وتبادل السفراء المقيمين، وذلك خلال شهر واحد من تاريخ تبادل وثائق التصديق على هذه المعاهدة.

2. يتفق الطرفان على أن العلاقة الطبيعية بينهما تشمل أيضاً العلاقات الاقتصادية والثقافية.

المادة 6: المياه

بهدف تحقيق تسوية شاملة ودائمة لجميع مشكلات المياه القائمة بين الطرفين:

1. يتفق الطرفان بالتبادل على الاعتراف بتخصيصات عادلة لكل منهما، وذلك من مياه نهري الأردن واليرموك ومن المياه الجوفية لوادي عربة. وذلك بموجب المبادىء المقبولة والمتفق عليها وبحسب الكميات والنوعية المبينة في الملحق رقم II، والتي يصار إلى احترامها والعمل بموجبها على الوجه الأتم.

2. انطلاقاً من اعتراف الطرفين بضرورة إيجاد حل عملي عادل ومتفق عليه لمشكلاتهما المائية، إذ يشكّل موضوع الماء أساساً لتطوير التعاون بينهما، فإن الطرفين يتعهدان معاً العمل على ضمان عدم تسبب إدارة وتنمية الموارد المائية لأحدهما في الإضرار بالموارد المائية للطرف الآخر بأي شكل من الأشكال.

3. يعترف الطرفان بأن مواردهما المائية غير كافية للإيفاء بحاجاتهما، الأمر الذي يتوجب من خلاله تجهيز كميات إضافية، بغية استخدامها، وذلك عبر وسائل وطرق مختلفة، بما فيها مشاريع التعاون على الصعيدين الإقليمي والدولي.

4. في ضوء أحكام الفقرة (3) أعلاه، وعلى أساس أن التعاون في الموضوعات المتعلقة بالمياه يكون لمنفعة الطرفين، الأمر الذي من شأنه التخفيف من حدة ما يعانيانه من شح في المياه، وأن قضايا المياه على امتداد الحدود بينهما لا بد من أن تتم معالجتها بوصفها وحدة كاملة، بما في ذلك إمكان نقل كميات المياه عبر الحدود الدولية، فإن الطرفين يتفقان على القيام بالبحث عن وسائل من شأنها التخفيف من حدّة شح المياه، وعلى العمل ضمن أطر المجالات التالية:

أ. تنمية الموارد المائية، الموجود منها والجديد، والعمل على زيادة وفرة كميات المياه، بما في ذلك تحقيق التعاون على المستوى الإقليمي كما هو ملائم، وجعل ما يُهدر من الموارد المائية بالحدّ الأدنى، وذلك عبر مراحل استخدامها.

ب. منع تلوث الموارد المائية.

ج. التعاون المتبادل في مجال التخفيف من حدّة النقص في كميات المياه.

د. نقل المعلومات والقيام بأنشطة البحث والتطوير المشتركة في الموضوعات المتعلقة بالمياه، فضلاً عن عرض إمكانات تعزيز عملية تنمية الموارد المائية واستخدامها.

5. يضم الملحق II جميع التفصيلات المتعلقة بتنفيذ التزامات كلا الدولتين بموجب أحكام هذه المادة.

المادة 7: العلاقات الاقتصادية

1. انطلاقاً من النظر إلى التنمية الاقتصادية والرفاهية باعتبارهما دعامتين للسلام والأمن والعلاقات المنسجمة في ما بين الدول والشعوب والأفراد من بين البشر، فإن الطرفين، في ضوء أوجه التفاهم التي تم التوصل إليها، يؤكدان رغبتيهما المتبادلتين في ترويج التعاون الاقتصادي، لا بينهما فحسب، وإنما أيضاً ضمن الإطار الأوسع للتعاون الاقتصادي الإقليمي.

2. لتحقيق هذا الهدف يتفق الطرفان على ما يلي:

أ. إزالة جميع أوجه التمييز التي تعتبر حواجز ضد تحقيق علاقات اقتصادية طبيعية، وإنهاء المقاطعات الاقتصادية الموجهة ضد الطرف الآخر، والتعاون في مجال إنهاء المقاطعات الاقتصادية المقامة ضد أحدهما الآخر من قبل أطراف ثالثة.

ب. اعترافاً من الطرفين بأن العلاقات بينهما ينبغي لها أن تسير على مبادىء انتقال السلع والخدمات بحرية، يدخل الطرفان مفاوضات بهدف التوصل إلى عقد اتفاقات تتعلق بالتعاون الاقتصادي، بما في ذلك التجارة وإقامة منطقة تجارة حرة والاستثمار والعمل المصرفي والتعاون الصناعي والعمالة، وذلك لأغراض ترويج علاقات اقتصادية مفيدة تقوم على مبادىء يتم الاتفاق بشأنها. كما تقوم على اعتبارات إقليمية خاصة بالتنمية البشرية. وسيتم اختتام هذه المفاوضات في موعد لا يتجاوز فترة 6 أشهر من تاريخ تبادل وثائق التصديق على المعاهدة.

ج. التعاون ثنائياً، وفي المجالات المتعددة الطرف كذلك، على ترويج اقتصاداتهما، وكذلك تعزيز علاقات الجوار الاقتصادية مع أطراف إقليمية أخرى.

المادة 8: اللاجئون والنازحون

1. اعترافاً من الطرفين بالمشكلات البشرية الكبيرة التي يسببها النزاع في الشرق الأوسط بالنسبة إلى الطرفين، وبما لهما من مساهمة في التخفيف من شدة المعاناة الإنسانية، فإنهما يسعيان لتحقيق مزيد من التخفيف من حدة المشكلات الناجمة على صعيد ثنائي.

2. اعترافاً من الطرفين بأن المشكلات البشرية المُشار إليها أعلاه، التي يسببها النزاع في الشرق الأوسط، لا يمكن تسويتها بصورة كاملة على الصعيد الثنائي، يسعى الطرفان لتسويتها في المحافل والمنابر الملائمة، وبمقتضى أحكام القانون الدولي، بما في ذلك ما يلي:

أ. في ما يتعلق بالنازحين، في إطار لجنة رباعية، بالاشتراك مع مصر والفلسطينيين.

ب. في ما يتعلق باللاجئين:

1. في إطار عمل المجموعة المتعددة الطرف بشأن اللاجئين.

2. من خلال إجراء حوار ثنائي، أو غير ذلك يتم في إطار يتفق عليه، ويأتي مقترناً بالمفاوضات الخاصة بالوضع القانوني الدائم، أو متزامناً معها، وذلك في ما يتعلق بالمناطق المشار إليها في المادة الثالثة من هذه المعاهدة.

ج. من خلال تطبيق برامج الأمم المتحدة المتفق عليها والبرامج الاقتصادية الدولية الأخرى المتعلقة باللاجئين والنازحين، بما في ذلك المساعدة في مضمار العمل على توطينهم.

المادة 9: الأماكن ذات الأهمية التاريخية والدينية

1. سيمنح كل طرف لمواطني الطرف الآخر حرية دخول الأماكن ذات الأهمية الدينية والتاريخية.

2. وفي هذا الخصوص، وبما يتماشى مع إعلان واشنطن، تحترم إسرائيل الدور الحالي الخاص للمملكة الأردنية الهاشمية في الأماكن الإسلامية المقدسة في القدس. وعند انعقاد مفاوضات الوضع النهائي ستولي إسرائيل أولوية كبرى للدور الأردني التاريخي في هذه الأماكن.

3. سيقوم الطرفان بالعمل معاً لتعزيز حوار الأديان بين الأديان التوحيدية الثلاثة، بهدف العمل باتجاه تفاهم ديني والتزام خُلُقي وحرية العبادة والتسامح والسلام.

المادة 10: أوجه التبادل الثقافي والعلمي

انطلاقاً من رغبة الطرفين في إزالة حالات التمييز التي تراكمت عبر فترات الصراع، فإنهما يعترفان بمرغوبية أوجه التبادل الثقافي والعلمي في الحقول كلها، ويتفقان على إقامة علاقات ثقافية طبيعية بينهما. وعليه، فإنهما يقومان في أسرع وقت ممكن، على ألاّ يتجاوز ذلك فترة 9 أشهر من تاريخ تبادل وثائق التصديق على هذه المعاهدة، باختتام المفاوضات بشأن الاتفاقات الثقافية والعلمية.

المادة 11: التفاهم المتبادل وعلاقات حسن الجوار

1. يسعى الطرفان لتعزيز التفاهم المتبادل في ما بينهما والتسامح القائم على ما لديهما من القيم التاريخية المشتركة. وبموجب ذلك فإنهما يتعهدان ما يلي:

أ. الامتناع من القيام ببث الدعايات المعادية القائمة على التعصب والتمييز، واتخاذ جميع الإجراءات القانونية والإدارية الممكنة التي من شأنها منع انتشار مثل هذه الدعايات، وذلك من قبل أي تنظيم أو فرد موجود في المناطق التابعة لأي منهما.

ب – القيام في أسرع وقت ممكن، وفي فترة لا تتجاوز 3 أشهر من تاريخ تبادل وثائق التصديق على هذه المعاهدة، بإلغاء كل ما من شأنه الإشارة إلى الجوانب المعادية وتلك التي تعكس التعصب والتمييز والعبارات العدائية في نصوص التشريعات الخاصة بكل منهما.

ج. الامتناع من مثل هذه الإشارات أو التعابير في جميع المطبوعات الحكومية.

د. تأكيد تمتع مواطني كل طرف بالمعاملة القانونية الأصولية في الأنظمة القانونية للطرف الآخر وأمام محاكم ذلك الطرف.

2. تطبيق الفقرة I (i) بما لا يتعارض مع الحق في حرية التعبير المنصوص عليه في المعاهدة الدولية للحقوق المدنية والسياسية.

3. تأليف لجنة مشتركة لدرس الحوادث التي يدّعي أحد الطرفين فيها حدوث انتهاك لهذه المادة.

المادة 12: مكافحة الجريمة والمخدرات

سيتعاون الطرفان على مكافحة الجريمة، ولا سيما التهريب، وسيتخذان جميع الإجراءات الضرورية لمكافحة ومنع أنشطة إنتاج المخدرات المحظورة والاتجار بها، وسيقومان بتقديم مرتكبي مثل هذه الأنشطة إلى المحاكمة. وفي هذا الخصوص سيأخذان في عين الاعتبار مجالات التفاهم التي توصلا إليها، مثل الملحق III من هذه المعاهدة. كما يلتزم الطرفان إتمام الاتفاقات المرتبطة بهذا المجال في فترة لا تزيد عن 9 أشهر من تاريخ تبادل وثائق تصديق هذه المعاهدة.

المادة 13: النقل والطرق

يأخذ الطرفان في عين الاعتبار التقدم في مجال النقل. ولهذا يعترف الطرفان بالاهتمام المتبادل في إقامة علاقات جوار طبيعية في مجال النقل. ولتعزيز العلاقات في هذا المجال يتفق الطرفان على ما يلي:

1. سيسمح كل طرف لمواطني الطرف الآخر ووسائل نقلهم بحرية الحركة في أراضيه وفقاً للقواعد المطبقة على مواطني الدول الأخرى ووسائل نقلهم. ولن يفرض أي طرف ضرائب تمييزية أو قيوداً على حرية الحركة على الأشخاص ووسائل النقل من أراضيه إلى أراضي الطرف الآخر.

2. سيقوم الطرفان بفتح وإقامة طرق ونقاط عبور بين بلديهما. وسيدرسان إمكان إقامة اتصالات برية واتصالات بالسكك الحديدية بينهما.

3. سيستمر الطرفان في التفاوض بشأن اتفاقات النقل المتبادل في المجالات السابقة وفي مجالات أخرى، مثل المشاريع المشتركة والأمان على الطرق (المروري) ومعايير النقل وترخيص المركبات وممرات برية وشحن البضائع والأحمال والقضايا المتعلقة بالأرصاد الجوية، على أن تتم هذه الاتفاقات في ما لا يزيد عن 6 أشهر من تاريخ تبادل الطرفين وثائق تصديق هذه المعاهدة.

4. سيستمر الطرفان في التفاوض لإقامة طريق سريع يربط بين الأردن ومصر وإسرائيل بالقرب من إيلات.

المادة 14: حرية الملاحة والوصول إلى الموانىء

1. بما لا يتعارض مع الفقرة 3، يعترف كل طرف بحق سفن الطرف الآخر في المرور البحري في مياهه الإقليمية، وفقاً لقواعد القانون الدولي.

2. سيمنح كل طرف سفن الطرف الآخر وأحمالها منفذاً عادياً إلى موانئه. وكذلك السفن والبضائع المتجهة إلى الطرف الآخر أو التي تأتي منها. وسيمنح هذا المنفذ وفقاً للشروط نفسها المطبقة عادة على سفن وبضائع الدول الأخرى.

3. يعتبر الطرفان مضيق تيران وخليج العقبة ممرين مائيين دوليين مفتوحين لجميع الأمم للملاحة فيها والطيران فوقها من دون إعاقة أو توقف. وسيحترم كل طرف حق الطرف الآخر في الملاحة والمرور الجوي للوصول إلى إقليم أي من الطرفين من خلال مضيق تيران وخليج العقبة.

المادة 15: الطيران المدني

1. يعترف الطرفان بتطبيق الحقوق والامتيازات والالتزامات المنصوص عليها في الاتفاقات المتعددة الطرف التي يكونان طرفين فيها، لا سيما اتفاقية الطيران المدني الدولي لسنة 1994 (اتفاقية شيكاغو) واتفاقية خدمات المرور الجوي الدولي (ترانزيت) لسنة 1944.

2. في حال إعلان حالة الطوارىء الوطنية في أي طرف وفقاً للمادة 89 من اتفاقية شيكاغو، فلن يطبق هذا الإعلان على الطرف الأخر على أساس تمييزي.

3. يأخذ الطرفان في عين الاعتبار المفاوضات بينهما لافتتاح ممر جوي بين بلديهما وفقاً لإعلان واشنطن. وبالإضافة إلى ذلك، وبعد التصديق على هذه المعاهدة، سيدخل الطرفان مفاوضات تهدف إلى الوصول إلى اتفاقية نقل مدني بينهما، وسيجري إتمام هذه المفاوضات خلال فترة لا تزيد عن 6 أشهر من تاريخ تبادل وثائق التصديق على هذه المعاهدة.

المادة 16: البريد والاتصالات

يأخذ الطرفان في عين الاعتبار افتتاح خطوط الهاتف والفاكس بينهما طبقاً لإعلان واشنطن. أمّا في ما يتعلق بالربط البريدي، والذي اختتمت جولة المفاوضات في شأنه، فسيجري تشغيله عند توقيع هذه المعاهدة. كما يتفق الطرفان على إنشاء اتصالات سلكية ولاسلكية عادية، وإنشاء خدمات الربط التلفازي بالأسلاك والراديو والأطباق اللاقطة (ستلايت) وفقاً للمعاهدات والأنظمة الدولية في هذا المجال. وسيجري إتمام المفاوضات في هذه الموضوعات في فترة لا تزيد عن 9 أشهر من تاريخ تبادل وثائق التصديق على هذه المعاهدة.

المادة 17: السياحة

يؤكد الطرفان رغبتهما المتبادلة في تعزيز التعاون بينهما في حقل السياحة، وبغية تحقيق هذا الهدف. ويأخذ الطرفان هنا في عين الاعتبار التفاهم المشترك الذي توصلا إليه في ما يتعلق بالسياحة. يتفق الطرفان على التفاوض في أسرع وقت ممكن والتوصل إلى اتفاق في فترة لا تزيد عن 3 أشهر من تاريخ تبادل وثائق التصديق على هذه المعاهدة، وذلك بغية تسهيل وتشجيع السياحة المتبادلة والسياحة من الدول الأخرى.

المادة 18: البيئة

يتعاون الطرفان في الموضوعات المرتبطة بالبيئة. وهو مجال يوليه الطرفان أهمية كبرى. ومنها موضوعات المحافظة على البيئة ومكافحة التلوث كما هو وارد في الملحق IV. وسيدخل الطرفان مفاوضات للتوصل إلى اتفاق نهائي بهذا الشأن في فترة لا تزيد عن 6 أشهر من تاريخ تبادل وثائق التصديق على هذه المعاهدة.

المادة 19: الطاقة

1. سيتعاون الطرفان على تنمية موارد الطاقة، بما في ذلك تنمية المشاريع المتعلقة بالطاقة، كاستخدام الطاقة الشمسية.

2. نظراً إلى إتمام الطرفين التفاوض بشأن الربط المشترك لشبكات الكهرباء في منطقة إيلات. العقبة، سيقومان بتنفيذ هذا الربط عند توقيع هذه المعاهدة. ويعتبر الطرفان هذه الخطوة جزءاً من مفهوم ثنائي وإقليمي أوسع. ويتفق الطرفان على استئناف المفاوضات بينهما في أسرع وقت ممكن لتوسيع مجال الربط المشترك للشبكات الكهربائية.

3. سيتوصل الطرفان إلى اتفاقات مشتركة في مجال الطاقة خلال 6 أشهر من تاريخ وثائق التصديق على هذه المعاهدة.

المادة 20: تنمية أخدود وادي الأردن

يولي الطرفان أهمية كبرى للتنمية الكاملة لمنطقة أخدود وادي الأردن. ويشمل ذلك مشاريع مشتركة في المجالات الاقتصادية والبيئية، والمشاريع المتعلقة بالطاقة والسياحة، آخذين في عين الاعتبار الإطار المرجعي الذي وضع ضمن اللجنة الاقتصادية الثلاثية الأردنية. الإسرائيلية. الأميركية، بهدف الوصول إلى خطة رئيسية لتنمية أخدود وادي الأردن. وسيبذل الطرفان قصارى جهدهما لإتمام التخطيط والسير في التطبيق.

المادة 21: الصحة

سيتعاون الطرفان في مجال الصحة وسيقومان بالتفاوض بهدف التوصل إلى اتفاق خلال فترة لا تزيد عن 9 أشهر من تاريخ تبادل وثائق التصديق على هذه المعاهدة.

المادة 22: الزراعة

سيتعاون الطرفان في مجال الزراعة، بما في ذلك الخدمات البيطرية، وحماية النباتات، والتقنية الحيوية، والتسويق. وسيقومان بالتفاوض بهدف التوصل إلى اتفاق في غضون 6 أشهر من تاريخ تبادل وثائق التصديق على هذه المعاهدة.

المادة 23: العقبة وإيلات

يتفق الطرفان على دخول المفاوضات في أقرب وقت ممكن، وفي مدة لا تتجاوز شهراً واحداً من تاريخ تبادل وثائق التصديق على هذه المعاهدة، على الترتيبات التي ستمكنهما من تحقيق التنمية المشتركة لمدينتي العقبة وإيلات في مجالات تتعلق بتنمية السياحة المشتركة، والرسوم الجمركية المشتركة، ومنطقة تجارة حرة، والتعاون في الطيران، ومكافحة التلوث، والأمور البحرية، والرسوم الجمركية. ويقوم الطرفان بإتمام هذه الاتفاقات في غضون 9 أشهر من تاريخ تبادل وثائق التصديق على هذه المعاهدة.

المادة 24: التعويضات

يتفق الطرفان على إقامة لجنة تعويضات لحل جميع المشكلات المتعلقة بالتعويضات المالية على أساس متبادل.

المادة 25: الحقوق والواجبات

1. لا تؤثر هذه المعاهدة، ويجب ألاّ تفسر على أنها تؤثر بأي شكل من الأشكال، في حقوق وواجبات الطرفين المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة.
2. يتعهد الطرفان تنفيذ التزاماتهما بموجب هذه المعاهدة بحسن نية ومن دون الالتفات إلى الأفعال أو الامتناع من الأفعال من قبل أي طرف آخر، وعلى نحو مستقل عن أي وثيقة لا تتماشى مع هذه المعاهدة.

ولأغراض هذه الفقرة، يبين كل طرف للآخر أنه بحسب رأيه وتفسيره لا يوجد أي تعارض بين التزاماته التعاقدية القائمة وبين هذه المعاهدة.

3. يتعهد الطرفان أيضاً اتخاذ جميع الإجراءات اللازمة لتطبيق مواد المعاهدات المتعددة الطرف، التي هما طرفان فيها، في إطار علاقاتهما، بما في ذلك تقديم إشعارات ملائمة إلى الأمين العام للأمم المتحدة وغيره ممن يمارسون مهمات المؤتمنين على المعاهدات الدولية.

4. سيتخذ الطرفان جميع الإجراءات اللازمة لإزالة الإشارات المسيئة إلى الطرف الآخر في المعاهدات الدولية التي هما طرفان فيها، في حال وجود هذه الإشارات.

5. يتعهد الطرفان عدم دخول أي التزامات تتعارض مع هذه المعاهدة.

6. مع مراعاة المادة 103 من ميثاق الأمم المتحدة، في حال التعارض بين التزامات الطرفين بموجب هذه المعاهدة وأي من التزاماتهما الأخرى، فإن الالتزامات الواردة بموجب هذه المعاهدة ستكون ملزمة ويتم تنفيذها.

المادة 26: تشريعات

يتعهد الطرفان خلال 3 أشهر من تبادل وثائق التصديق على هذه المعاهدة اعتماد التشريعات الضرورية لتنفيذ هذه المعاهدة ولإنهاء أية التزامات دولية أو أية تشريعات تتناقض مع هذه المعاهدة.

المادة 27: التصديق والملاحق

1. يتم التصديق على هذه المعاهدة من قبل الطرفين، كل بحسب إجراءاته الوطنية، وتدخل حيز التنفيذ بتبادل وثائق التصديق.

2. تعتبر الملاحق والمرفقات والإضافات لهذه المعاهدة جزءاً لا يتجزأ منها.

المادة 28: الإجراءات الموقتة

سيطبق الطرفان في بعض المجالات، يتم الاتفاق عليها، إجراءات موقتة ستنفذ عند عقد الاتفاقات ذات العلاقة المنصوص عليها في هذه المعاهدة بموجب الملحق V.

المادة 29: حل النزاعات

1. تحل النزاعات الناتجة من تطبيق هذه المعاهدة أو تفسيرها بالتفاوض.

2. أية نزاعات لا يمكن حلها بواسطة التفاوض ستحل بالتوفيق، أو تحال على التحكيم.

المادة 30: التسجيل

ترسل هذه المعاهدة إلى الأمين العام للأمم المتحدة لتسجيلها بموجب المادة 102 من ميثاق الأمم المتحدة.

أبرمت [المعاهدة] عند نقطة عبور عربة/عرفاه اليوم 21 جمادى الأولى 1415، حشفان 5755، الموافق فيه 26 تشرين الأول/أكتوبر 1994، باللغات العربية والعبرية والإنكليزية، والنصوص كلها أصلية بصورة متساوية. وفي حال وجود اختلاف في التفسير، يعتمد النص الإنكليزي.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المراجع

أولا: الكتب :

1ـ أبو هلال محمد آمين فراس وآخرون،**العرب واسرائيل "مخاطر التطبيع و المطبعين"**، منتدى التفكير العربي للنشر والتوزيع، لندن،2019.

2ـ أحمد رفعت سيد ،**التطبيع والمطبعون العلاقات المصرية والإسرائيلية(1979-2011)**،مركز يافا للدراسات والأبحاث، القاهرة، 2014.

3ـ الآغا محمد رمضان وآخرون ،الإستراتيجيات الفلسطينية لإدارة أزمات صفقة القرن نموذجا ،المركز الديمقراطي العربي ،ط1 ،برلين ألمانيا ،2011.

4ـ بيكوانت وليام ، **عملية والدبلوماسية الأمريكية والنزاع العربي – الاسرائيلي 1967**، تر: هشام الدجاني، مكتبة العبيكان للنشر، الرياض، 2002 .

5ـ جاد عماد ، **الشرق أوسطية (مخطط أمريكي صهيوني) دراسات حول مخاطر "التطبيع" والعمل العربي في المواجهة، اللجنة المصرية لمقاومة التطبيع ومواجهة الصهاينة**، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1998.

6ـ الحباشنة خالد عبد الرزاق ، **العلاقات الأردنية الإسرائيلية (الجذور والافاق) الجامعة اللبنانية الأمريكية**، دائرة المكتبة الوطنية للنشر، 1999.

7ـ حمدان غسان ، **التطبيع استراتيجية الاختراق الصهيوني**، ط1، دار الأمان لطباعة والنشر، بيروت، 1989.

8ـ حمزة عبد المنعم ،**أسرار مواقف وقرارات الملك حسين مابين مؤيد ومعارض**، مركز الكتاب العلمي تلفون ،مصر -القاهرة ،1999.

9ـ خلة إبراهيم أبو حجلة سالم، **اتفاقية أوسلو: المسيرة المتعثرة في منعطفها الجديد**، ط1، دار التقدم العربي للصحافة والطباعة والنشر، بيروت،1989.

-10- خلف محمد أحمد، **الموقف العربي من مشاريع حل الصراع العربي الإسرائيلي، دراسة تاريخية**، 1991-2000، دار عيداء للنشر والتوزيع، عمان، 2019.

راجحي عادل ، التطبيع ...أيصبح العدو اللدود صديقا حميما !، (د .م)،(د .ن)، (د .ت).

11ـ ـ سعيد ادوارد ، **أوسلو2 "سلام بلا ارض"**، دار المستقبل العربي القاهرة، 1995.

12ـ شحادة إمطانس ، **التبادل التجاري بين إسرائيل والدول العربية في أعقاب "الثورات العربية" (إسرائيل والتحولات في المحيط العربي)**، ملف رقم 4،المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية، برنامج دراسات إسرائيل، 2014.

13ـ شرف أحمد ، **التطبيع... ومقاومته**، ملتقى الحوار العربي الثوري الديمقراطي، طرابلس، 1996.

14- شفيق منير ، **أوسلو 2، المسار والمال**، ط2، دار المستقبل للدراسات والنشر والإعلام، فلسطين، 1997.

15ـ شبلّي سعد شاكر ، **الاستراتيجية الامريكية تجاه الشرق الاوسط خلال ادارة الرئيس بارك اوباما** ، دار الحامد للنشر و التوزيع، الاردن ،2013.

16ـ شلبي محمد ، **الأردن و عملية تسوية الصراع العربي- الإسرائيلي 1979-1994**، دار كنوز المعرفة العلمية للنشر و التوزيع،عمان ،2008 .

17ـ الشمايلة هيجاء حسين ،الحسين بن طلال ودوره في القضية الفلسطينية (1953_1999م)، ط1، وزارة الثقافة للنشر والتوزيع ، عمان -الأردن،2021 .

18ـ صايغ يزيد يوسف ، **الأردن والفلسطينيون**، رياض الريس للكتب والنشر،(د.ت)، (د.م).

19ـ فرانشيكو شيوديلي، "سياسة البعد المكاني: السياسة الحضرية الإسرائيلية في القدس"، **من أعمال الندوة الدولية**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 24 فيفري، 2018.

20ـ عبد الرّازق عمر ، **تقسيم الاتفاقيات الاقتصادية والتجارية الفلسطينية الدولية**، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، القدس، رام الله، ديسمبر، 2002.

21ـ عبده محمود ، **حصان طروادة الصهيوني على أبواب مصر المحروسة**، ط3، باحث للدراسات الفلسطينية والإستراتيجية، بيروت، لبنان، 2013.

22ـ محمد علي علي ،**نهر الأردن والمؤامرة الصهيونية** ،الدار القومية للطباعة ،1يناير، 1969.
23ـ محمود جميل مصعب ، **تطورات السياسية الأمريكية إتجاه إفريقيا وانعكاساتها الدولية**، دار مجدلاوي للنشر و التوزيع، عمان،2005.
24ـ ملفات ساخنة (4) **دول الخليج العربي بعيون اسرائيلية**، دار الجليل للنشر و الدراسات و الأبحاث الفلسطينية ، عمان ،2013.
25ـ منصور نزيه علي ، **الولايات المتحدة الأمريكية ومواجهة الأزمات الدولية في ضوء القانون الدولي**، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2013.
26ـ ناصر بن حمد الفهد، التبيين لمخاطر التطبيع على المسلمين، مكتبة السلفيون، الرياض،2003.
27ـ ناعوم تشومسكي، **أوهام الشرق الأوسط**، تر: شرين فهمي، ط2، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، 2006.
28ـ نافعة حسن ،**مصر والصراع العربي_الإسرائيلي (من الصراع المحتوم ...الى التسوية السلمية)**،مركز دراسات الوحدة العربية ،ط2،بيروت_لبنان ،2021.
29ـ نوفل ممدوح ، **قمة اتفاق أوسلو(الرواية الحقيقية الكاملة) « طبخة أوسلو »**، ط1، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، 1995.
30ـ هيكل محمد حسنين ،سلام الأوهام ،أوسلو_ما قبلها وما بعدها ،ط7،دار الشروق،بيروت، 1986.

ثانيا: الرسائل الجامعية

أ- أطروحات الدكتوراه

1ـ محمد قجالي، **حرب الخليج الثانية بين أحكام القانون الدولي وتداعيات النظام الدولي الجديد**، رسالة لنيل شهادة دكتوراه الدولة في القانون الدولي العام والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية،جامعة الأخوة منتوري قسنطينة، 2007-2008.

ب-رسائل الماجستير

1ـ بوزيدي عبد الرزاق ،**التنافس الأمريكي الروسي في منطقة الشرق الأوسط دراسة حالة الأزمة السورية 2010-2014**، مذكرة مكملة للحصول على شهادة الماجستير في العلوم السياسية ،كلية الحقوق والعلوم الساسية ،قسم العلوم السياسية ،2015/2014 .
2ـ إبراهيم عفيفة رسام ، **الخطاب السياسي الأردني اتجاه القضية الفلسطينية في ضوء اتفاق وادي عربة 1994**، رسالة ماجيستار في العلوم السياسية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الأزهر، غزة، 2014.
3ـ أبو طير محمد سامي محمد ، **أثر التطبيع الإسرائيلي الأردني على الأردن سياسيا وأمنيا واقتصاديا**، أطروحة مقدمة لنيل درجة الماجيستار في الدراسات الإقليمية والدولية بكلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، الجامعة الإسلامية بغزة، أبريل 2020م.
4ـ الحجوج قصي إبراهيم يونس ، **الصراع العربي الصهيوني- بين سياسات التسوية ومشاريع التصفية/ أنموذج صفقة القرن**، رسالة ماجيستارفي العلوم السياسية، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط، عمان، أيلول 2021.
5ـ الحديد محمود بدر ، **واقع ومستقبل السياسة الأردنية اتجاه مدينة القدس ومقدساتها في ضوء مشاريع التسوية**، رسالة ماجيستار في العلوم السياسية، كلية الاداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط، حزيران 2015.
6ـ دارين حسن ، **دور الاتفاقيات مع اسرائيل في تشجيع الشباب الفلسطيني على التطبيع مع الاسرائليين**،رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، 2016.
7ـ زملط مصطفى عبد السلام عبد الجليل ، **مواقف دول الطوق العربية من الصراع الفلسطيني الإسرائيلي(1993-2001)**، رسالة ماجستير، جامعة القدس، فلسطين، 2009.
8ـ شبلي سعد شاكر ، **التحديات الأمنية للسياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط في مرحلة ما بعد الحرب الباردة**، أطروحة لنيل درجة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، 2008.

9ـ صالح صالح خلق ، **آثار الاجتياح العراقي للكويت على العلاقات العراقية الأمريكية (1988-2008)**، أطروحة لنيل الماجستير في العلوم السياسية، قسم لعلوم السياسية، كلية الآداب، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، 2010
10ـ عبد الراشد باسل محمد ، **معاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية لعام 1994،" دراسة في دوافعها و مضامينها السياسية و لاقتصادية**، رسالة ماجيستير في العلوم السياسية، في العلوم السياسية، كلية الآداب و العلوم، جامعة الشرق الأوسط، 2018.
11ـ عبد الكريم عبد الكريم طارق ،**تأثير إتفاقيات السلام وسياسات التطبيع على واقع القضية الفلسطينية (1978 – 2020)**، رسالة مقدمة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجيستير في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، كلية الآداب و العلوم، جامعة الشرق الأوسط، 2021م.
12- ياسر ابراهيم عمر سلامة، **السياسة المائية الإسرائيلية وأثرها في الضفة الغربية" جغرافيا في الدراسة السياسية**، رسالة ماجستار، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، 2008.
13ـ عبيدات أحمد ،**" في غياب التنسيق وانعدام الثقة سيظل لإسرائيل القرار الأخير بشأن العلاقة "**، مجلة الدراسات الفلسطينية، م6، ع24،خريف 1995.
14ـ عقيل سليمان فلاح ، **أثر العلاقات الأردنية الإسرائيلية في حل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي 1994-2016**، جامعة آل البيت، معهد بيت الحكمة للعلوم السياسية، س.د (2017-2016).
15ـ عماد ليبيد ، **"مسألة الأمن في الصراع الفلسطيني الإسرائيلي قراءة في المنظور الإسرائيلي ضمن السياق الفلسطيني والعربي"**، مجلة أبحاث، م6،ع1، (2021).

رابعا: الدراسات والتقارير:

1ـ أربح دياب، سهر الهنداوي، **دراسة حول اتفاقيتي التجارة الحرة الأردنية الأمريكية (FTA) والمناطق الصناعية المؤهلة (QIZ)، غرفة تجارة عمان إدارة الدراسات والتدريب**، وحدة الدراسات والاتفاقيات الدولية، كانون الأول 2006.
2ـ تقى عصام السيد، **السياسة الخارجية الإسرائيلية اتجاه التطبيع الخليجي عقب 2020 (دراسة حالة)**، المركز الديمقراطي العربي 27 سبتمبر 2021، الدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية.
وحدة الدراسات السياسية،**(التطبيع العربي مع إسرائيل مظاهره ودوافعه)**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،قطر، 21 حزيران/ يونيو 2020.
3ـ وصال الطناني، **التطبيع العربي الإسرائيلي وآثاره على مستقبل القضية الفلسطينية**، مركز دراسات الشرق الأوسط، 08، 03، 2021.

خامسا المقالات والمجلات:

1-زهران شيماء بشري يوسف، **معاهدة السّلام الأردنيّة الإسرائيليّة (معاهدة واد عربة1994)**،المركز الديمقراطي العربي، كلية الاقتصاد و العلوم السياسية، جامعة القاهرة .
2ـ **اتفاق واد عربة "... ألغى حالة الحرب بين الأردن وإسرائيل"**،جريدة العرب الدولية،الشرق الأوسط،ع 15268، عمان، 16 سبتمبر 2020.
3ـ أحمد جلال محمود عبده،**"أبعاد التحالف الاماراتي البحريني مع اسرائيل وأثره على الأمن الاقليمي العربي"**،المجلة العلمية للدراسات التجارية و البيئية، م 12، ع1، جامعة السويس، يناير 2021، ص37
4ـ إلهام جير سالم شمالي، **"التطبيع الاقتصادي بين المملكة الأردنية الهاشمية وسلطة الاحتلال الصهيوني 1994-2018"م**، مجلة البحوث التاريخية، م2، ع2، فلسطين، (سبتمبر 2019).
4ـ آمال شوثري، ابن فرج زوينة، **المتكامل الاقتصادي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة العربية بين مشروعية الطرح واتفاقية الكويز**، المركز الجامعي برج بوعريريج، الجزائر.
4ـ ــــــــــــــــــــ ، بوديسة نعيمة، **قراءة في اتفاقية الكويز(Q.I.Z)**،ع15، المركز الجامعي لبرج بوعريريج، ديسمبر 2006.

5ـ أيمن يوسف، **شؤون فلسطينية، مركز الأبحاث**، منظمة التقرير الفلسطينية القدس، فلسطين، ع 281، خريف 2020،
6ـ رمزي الطويل، **سياسات فلسطين بين جائحتين: كورونا والتطبيع**، مؤسسة الأيام، رام الله، فلسطين، 2020.
7ـ بن عمر شبانة، **رسالة الأردن في معركة التطبيع ومقاومته: المثقفون في الأردن... بين الرفض المطلق والقبول المتهافت**، ع 19،م 5، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، عمان، (صيف 1994).
8ـ بهاء الدين عبد رية خلف، **"تداعيات التطبيع العربي الإسرائيلي على القضية الفلسطينية في ظل الانقسام السياسي الفلسطيني"**، مجلة ابن خلدون للدراسات والأبحاث، فلسطين، المجلد1، العدد الأول، 2021.
9ـ جواد الحمد، **"مخاطر ظاهرة التطبيع ومستقبلها"**، مجلة شؤون الفلسطينية، ع 281، مركز الأبحاث في منظمة التحرير الفلسطينية للنشر، خريف 2020، القدس، فلسطين.
10ـ حمزاوي جويدة، **"الاعتراف الأمريكي بالقدس عاصمة إسرائيل "تشويه للماضي ... وتعقيد للمستقبل"**، مجلة الأبحاث القانونية والسياسية،م2،ع2، جامعة سطيف2، 2022.
11 -"**وثائق معاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية"**، مجلة الدراسات الفلسطينية، م05، ع20، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، خريف1994، ص ص1-9.
12ـ ربيع رافعي، **"التطبيع العربي مع إسرائيل وأثره على حقوق الشعب الفلسطيني"**، مجلة القانون والعلوم السياسية، ع1، م 08، 2022، النعامة المركز الجامعي صالحي أحمد.
13ـ سهام داوي، **حالة التصهين العربي واقع الانتهاك ومآلات التغيير(دراسة فكرية شرعية)**، منتدى العلماء، 2019.
14ـ عبد الله احمد حسن عبد الله ، "معاهدة وادي عربة" ، مجلة مدارات تاريخية،م2، ع5،جامعة فيلاديلفيا، الأردن، 2020/03/31.
15ـ عدنان عدوان، **"التطبيع مع الكيان الصهيوني... جريمة لا تغتفر !!"**،ع172، (جمادي الثاني 1437ه)،مجلة الوحدة الإسلامية، ع172، جمادى الثانية 1437 ه نيسان 2016.
16ـ عماد الدين العشماوي، **"إستراتيجية الكيان الصهيوني في التطبيع مع الدول العربية كيف نفهمها ونقاومها"**، مجلة مدار **الأدب**، الجامعة العراقية، كلية الآداب، قسم التاريخ، 2005، عدد خاص بالمؤتمرات 2019/02/18.
17ـ عمر شبانة، **"معاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية، ردات فعل في الأردن"**، مجلة الدراسات الفلسطينية، م5، ع20، خريف 1994.
18ـ لبيد عماد، أمين بلعيفة، **"مسألة الأمن في الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، قراءة في المنظور الإسرائيلي ضمن سياق الفلسطيني والعربي"**، مجلة أبحاث،م6، ع 1،جامعة سطيف2، 2021.
19ـ محمد أحمد شعيب، **"التطبيع مع إسرائيل وأثره على المنطقة العربية"**، مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية، ع07، كلية الاقتصاد والتجارة، زليتين، الجامعة الأسمرية الإسلامية، 7 يونيو 2016.
20ـ هزرشي بن جلول، **"السلام والتطبيع الثقافي"**، مجلة الفكر، ع03،جامعة الجزائر2، سنة 2019.
21ـ **وثائق معاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية عمان 17-10-1994"**، مجلة الدراسات الفلسطينية،ع20، م5، خريف 1994،، مؤسسة الدراسات الفلسطينية.

سادسا: المواقع الإلكترونية

1-الوصاية على المسجد الأقصى وتأثير الاتفاقيات، القدس، فلسطين 2018/03/10، على الموقع الالكتروني: https://www.aljazeera.net.
2- أيمن فضيلات، **في ظل هرولة عربية للتطبيع...**، هذا ما جناه الأردن بعد 26 عاما من السلام مع الإسرائيل، 2020/10/27 متاح على الموقع الإلكتروني.https://www aljazeera.net، .
3- حملة أردنية ضد التطبيع القسري، 24 تشرين الثاني2021، متاح على الموقعالإلكتروني: https:// www.almayadeen.net.
4-زيد الدبيسية، **مصر والأردن بعد سنوات التطبيع مع إسرائيل....مع إسرائيل خسائر وابتزاز**،العربي الجديد،عمان، 15 سبتمبر 2020، متاح على الموقع الإلكتروني: https://www.alaraby.com، .

5- رام الله، التطبيع العربي مع إسرائيل... بين الفتور والتحالف، 2021/06/25، http://www.aa.com.tr/ar/228
6- محمد أحمد، اتفاقية وادي عربة أضعفت الموقف الفلسطيني2019/11/09، القدس العربي، https://wwwalquds.co.uk.
7-إسماعيل عزام، **التطبيع العربي مع إسرائيل يزداد ... أي خيارات تبقت عند الفلسطينيين**، 2020/08/17، متاح على الموقع الإلكتروني..COMmp.DWhttps://www،
8- محمد عبد الله، الجامعة العربية والتطبيع ... لا أرى لا اسمع لا أتكلم 2020/12/30، امتاح على الموقع https://www.aljazeera.net.
9-مصطفى كامل االسيد، التطبيع مع إسرائيل بين أنصاره وخصومه، 3جانفي2021، الشروق https:// www.shorouk news.com.
10-معاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية "وادي عربة" الموقع الإلكتروني: https://llinfo.wafa.ps.lar
معاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية ...أهم البنود "الموقع الإلكتروني" : https://www.aljazeera.net.
11- هنادي قواسمي، 23 عاما من التطبيع الاقتصادي، تاريخ مختصر للعلاقات الاقتصادية بين الأردن وإسرائيل، الخميس 20 نيسان 2017، https:// www.hiber.com.
12- مصطفى محمود فراج، مقاومة التطبيع مع الكيان الصهيوني،2022. Farraj lawyer.comhttps://www
13- لارا إبراهيم، ماالذي جناه الأردن من معاهدة السلام إسرائيل؟ صحيفة رأي اليوم، www.raialyum.comhttps://
14-ناهض حتر، بعد 18 عاما..وادي عربة على بساط البحث، عمون، 2020، متاح على الموقع الإلكتروني:https://www.annonnews. net
15-غازي حسين، إستحالة التطبيع والتعايش مع الكيان الصهيوني، دنيا الوطن، 03-10-2021، http://palpit.alwaten voice.com
16- كريم سالم، **معنى التطبيع مع اسرائيل وماهي كلمة تطبيع العلاقات مع اليهود**، 14اغسطس2020، الصفحة العربية متاح على الموقع الإلكتروني: https://.wwwarab page.net
17-**زيارة القدس تحت الاحتلال دعم للصمود أو تطبيع؟**،وحدة سلسلة تحليل السياسات، المركز العربي الأبحاث ودراسة السياسات، 16 يونيو2022، متاح على الموقع الإلكترونhttps ://www.dohainstitute.org
18- أحمد فايق دلول، **التطبيع العربي مع الاحتلال الاسرائيلي**https://\refugeeacadeny.org
فاتحة دازي هاني، **دول الخليج واسرائيل بعد اتفاقيات ابراهيم**، مبادرة الإصلاح العربي،2020، https://www.arap- reform.net،
19- عمر حسن عبد الرحمان ، **نشأة العلاقات بين دول مجلس التعاون الخليجي و إسرائيل في شرق أوسط متغير**، سفارة الإمارات العربية المتحدة، تل أبيب، الخميس 29 ، 2021.، ص3، متاح على الوقع https://\www.brookings.edu
20- حسين إبيش، **ماهي دوافع الإتفاقيات الإماراتية - الإسرائيلية التي تتحققت بواسطة الولايات المتحدة** ؟ معهد دول الخليج العربية، واشنطن، 14أغسطس 2020 متاح على الموقع الإلكترونيhttps://agsiw.org/ar/what-motivated، تاريخ الإطلاع،
21- غيث العمري ، **الإتفاق بين الإمارات يحقق انجاز نادر في الشرق الأوسط**: صفقة رابحة لجميع الأطراف ومن بينهم الفلسطينيون، مركز تحليل سياسات، 13 أغسطس2020، متاح https://www.washi.ngtoninstitute.org،
22-أسامة أبو ارشيد، **الاتفاق الإماراتي – الإسرائيلي (خلفياته و حيثياته)**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 31-أب- أغسطس2020، ص04. متاح على الرابط https:// .dohainstite.org/ar www
23-أمين حبلا، **صفقة التطبيع**،12 سببا تشرح هرولة الإمارات لإقامة علاقات كاملة مع إسرائيل،16-08-2020، متاح على الموقع الإلكتروني https:// www.aljazeera.net

24- ابراهيل خليل العلاف، **العلاقات الأردنية الاسرائيلية "نشأتها وتطورها**، الحوار المتمدن، ع 2206، تاريخ النشر 29-02-2008، متاح على الموقع الإلكتروني https\\ www,alewar.org
25- حرب الخليج، متاح على الموقع الإلكتروني،https ::://m.mafefa.arg
26- إبراهيم خليل العلاف، **العلاقات الأردنية الاسرائيلية "نشاتها وتطورها "**، الحوار المتمدن، ع 2206، متاح على الموقعhttps//www.ahewar.org
27-معاهدة السلام الاردنية الإسرائيلية(إتفاقية السلام بين الأردن والكيان الإسرائيلي)، موسوعة عريق، 2022 ، متاح على الموقع الإلكتروني https:areq.net.
28- عز الدين الناطور، **فجر اردني جديد "كيف غطت كبرى الصحف الأردنية توقيع وادي عربية ؟"**، الخميس تشرين الأول 2016 متاح على الموقع الإلكتروني https :// www.7iber.com ،
29- القدس العربي، حماس تؤكد بطلان "اتفاق أوسلو" وترفض مشروع التوطين والشعبية وتدعو الانسحاب الفوري من المفاوضات، 12 سبتمبر 2013، على الموقع الإلكتروني https:www.alquds.co.uk.
-2022.
30- أحمد ذوقان الهنداوي، اتفاقية السلام الأردنية الإسرائيلية(اتفاقية واد عربة مالها وماعليها...)، تاريخ النشر01 أغسطس 2021، متاح على الموقع الالكترونيhttps: //Maqar.com.
31.- هاذا ما جناه واد عربة على الأردن، تاريخ النشر19اشباط2020، متاح على الموقع الإلكتروني https: .com-lalestine/28439//al-akhpar
32- أسماء سعد الدين، تفاصيل وبنود إتفاقية واد عربة بين الأردن وإسرائيل، تاريخ النشر 26 فيفري2017 متاح على الموقع الإلكتروني https//www.almrsal.com
33-سعيد عكاشة، هل إتفاقية واد عربة على المحك؟ مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، تاريخ النشر، 27 أكتوبر 2018-، متاح على الموقع الإلكتروني، https://acpss.ahram.org.og
34-أنس بوشناق، إتفاقية واد عربة، موسوعة أرجيك، 20يناير 2020، متاح على الرابط ifpo/7763.httpss//books.openedition.ovg،https..//www.arjeek.com.
35-أحمد جمعة، اتفاقية وادي عربة في الذكرى الخامسة والعشرين لتوقيعها، فريق اليوم السابع2020، النشر القاهرة، 2019/10/26، متاح على الموقع الإلكتروني https://www/amp/s/m.youm7.com
36-وادي عربة كاملة، تاريخ النشر 2017/12/10، متاح علىالموقع الإلكتروني، https://Jfranews.com. go،
37- المنطقة الصناعية المؤهلة، على الموقع الالكترونيttps ://stringfixer.com
38- ابراهيم علواش، موضوعات في التطبيع الثقافي مع العدو الصهيوني، الصوت العربي الحر، 01-10-2013، متاح على الموقع الإلكتروني : //www.freearabvoice.orgttps،
39- خالد العمري، **التطبيع العملي والثقافي ومقاومته في الأردن والوطن العربي، مؤسسة الدراسات الفلسطينية**، 24/10/2016. متاح على الموقع الإلكتروني.https//www.palestine- studies. org
40-نصر المجالي، لا تمديد لتأجير الباقورة والغمر، الأربعاء 16 أكتوبر متاح على الموقع الالكترونيhttps://www.elpha.com.
41-فتحي الخطاب، تأجير الباقورة والغمرة....يثير جدلا واسعا في الأردن، 04 أفريل 2018، متاح على الموقع الإلكتروني: Alghad.tv .https://www.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات:

العنوان	الصفحة
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للتطبيع	**08**
أولا : مفهوم التطبيع	**08**
1- التطبيع لغة :	**08**
2- التطبيع اصطلاحا :	**08**
ثانيا : دوافع التطبيع العربي الإسرائيلي	**10**
1- دوافع الدول العربية:	**10**
2- الدوافع الإسرائيلية و الأمريكية:	**14**
ثالثا: مظاهر التطبيع ومخاطره	**17**
1- مظاهر التطبيع:	**17**
2- مخاطر التطبيع:	**20**
الفصل الثاني: تطبيع العلاقات الأردنية الإسرائيلية	**24**
أولا: جذور العلاقات الأردنية الإسرائيلية	**24**
ثانيا: ظروف ودوافع إبرام معاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية	**31**
1- ظروف انعقاد معاهدة وادي عربة:	**31**
2- دوافع إبرام معاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية:	**36**
ثالثا: مضمون معاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية	**38**
1- المضامين السياسية:	**38**
2-المضامين الاقتصادية:	**43**
3- المضامين الثقافية والدينية.	**50**
رابعا: المواقف المحلية والعربية والدولية من التطبيع الأردني الإسرائيلي	**55**
1- المواقف المحلية	**55**
2-المواقف العربية:	**58**
3- المواقف الدولية :	**61**
الفصل الثالث: نتائج وانعكاسات التطبيع الأردني الإسرائيلي	**64**

أولا: نتائجه على الأردن	**64**
1- أثر العلاقات الأردنية الإسرائيلية على الجانب الأمني والعسكري للأردن	**64**
2- أثر العلاقات الأردنية الإسرائيلية على الجانب الاقتصادي للأردن.	**66**
ثانيا: نتائجه على إسرائيل	**68**
ثالثا: نتائجه على القضية الفلسطينية	**72**
1: تداعيات التطبيع الأردني الإسرائيلي على القضية الفلسطينية.	**73**
2: تأثير التطبيع الأردني الإسرائيلي على العلاقة بين الأردن وفلسطين.	**75**
رابعا: نتائجه على المنطقة العربية	**77**
الخاتمة	**82**
الملاحق	**85**
قائمة المصادر والمراجع	**98**
الفهرس	**108**
ملخص الدراسة	

ملخص الدراسة

تهدف هذه الدّراسة إلى التّعريف بالتّطبيع ، وتحديد مظاهره والدّوافع التّي سرّعت من وتيرة الهرولة إليه ؛من طرف بعض الدّول العربيّة مع الكيان الصّهيوني، وإبراز أهمّ المخاطر النّاجمة عنه وخاصّة في الأردن،أين بدأت بوادره مع توقيع معاهدة السّلام للعلاقات الأردنيّة الإسرائيليّة عام 1994م، والتي كانت لها طبعا انعكاسات على الأردن ، والقضيّة الفلسطينية بصفة خاصة ، والوطن العربي بصفة عامة. هذا ونجد أنّ معاهدة السّلام الأردنيّة الإسرائيليّة ليست سوى نتيجة لسلسلة من المفاوضات سبقت توقيع المعاهدة ، وبالرغم من تلك المكاسب الإستراتيجية التي استطاعت الأردن الحصول عليها على ضوء هذا الإتّفاق ، إلا أنّها لم تستطع تحقيق تسوية شاملة لها،ولا وقف الانتهاكات الصّهيونية بحقّ الفلسطينين والعرب.

وبصفة عامة يمكن القول : أنّ التّطبيع ليس سوى أداة في يد الكيان الصهيوني لخدمة مصالحه ؛وهذا في ظلّ حالة الضُّعف والصّراعات والتباين في المواقف والقرارات العربيّة، وخير دليل على ذلك التطبيع الأردني الذي أثبت أنّ التطبيع لا يخدم العرب مهما تعدّدت مضامينه وأشكاله وصوره ، بل يخدم فقط مصالح إسرائيل ويمثّل صورة من صور الخذلان العربي فحسب.

Study summary :

This study aims to introduce normalisation identify its manifestation and the impulses that accelerated the flight of certain arabic dials withe the zionist entity and highlight the most important risks arising from it especially in jordan where it began with the signing of the peace treaty on jordanian relations

Israel1994 withch of course had repercussions on jordan and the palestinian cause excluvely and the arab country in israili peace treaty is general and ze find that the jordanian only result of negotiations prior to the signing of the treaty

Despite these startegic gains jordan has been able to obtain in the light of this agreement it has not been able to obtain in the light of this agreement it has not been able to achieve a comprehensive settlement nor to cease zionist violations against palestinians and arabs

In general normalizations is arguably only an instrument in the hands of the israeli entity to serve its interests in the context of vulnerability context of vulnerability conflicts and disparities in arab decisions and positions the best evidence of this is jordanian normaliztion which has demonstrated that normalization does not serve arabs no matter how many of its contents objectives and images but merely serves israel s interests and represents israeli failure only an image of arab.